مأساة النزوح

الأسباب والمعالجات

مأساة النزوح الأسباب والمعالجات

المؤلف: زاهدة ملا مردان العسافي

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف
الطبعة الأولى ٢٠٢٣م- ١٤٤٤هـ

مكتب التفسير
للطبع والنشر
أربيل - الشارع الثلاثيني قرب المنارة المظفرية
+964 750 818 08 66
www.al-tafseer.com
tafseeroffice@yahoo.com
/TafseerOffice

الفهرسة أثناء النشر
العسافي ، زاهدة ملا مردان
مأساة النزوح الأسباب والمعالجات ، زاهدة ملا مردان العسافي (المؤلف)،
٢٢٠ ص
١٧* ٢٤ سم
١- السياسة .٢- الاجتماع. أ.العنوان. ب.السلسلة
ISBN: 978-9922-679-37-2

رقم الإيداع في المديرية العامةللمكتبات العامة - إقليم كوردستان (٨٥٧) لسنة ٢٠٢٢
"الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر"

التصميم: مكتب التفسير

مأساة النزوح

الأسباب والمعالجات

زاهدة ملا مردان العسافي

إهداء

الى أولادي الغالين

حارث، مثنى ، ايهم ، ايهاب ، ليث ، وابنتي ميلاد.. دائماً

إلى كل سيدة تبحث عن الاستقرار بعد أن أجبرتها ظروف قاهرة ترك دارها .....

.... والتوجه نحو المجهول .....

إلى كل سيدة عراقية كتبت للتاريخ الإنساني عنوانا للمرأة العراقية وهوية...

المرأة التي ضحت، والتي صبرت، الأم التي وهبت حياتها للأولاد والوطن

إلى كل عراقية عنوانها التضحية والعنفوان... أهدي هذا الكتاب

الكاتبة

زاهدة ملا مردان العسافي

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى القاضي الأستاذ عواد حسين العبيدي، نائب رئيس محكمة كركوك الاتحادية الذي ساهم بشكل فاعل في متابعة كل ما يخص كتابي بالمشورة والتنقيح والمصادر.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الرسامة العراقية الأستاذة/ هدى محمد حازم في رسم صورة الغلاف، وإلى الرسامة العراقية الرسامة الأستاذة/ بشرى القداح لمساهمتها في رسم لوحة تمثل وفاء المرأة العراقية وشجاعتها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ أحمد هاشم سالم لتفضله بالتنقيح اللغوي للكتاب.

الكاتبة

زاهدة ملا مردان العسافي

المقدمة

حق الحياة حق ثابت لكل نفس بشرية، والإسلام دين السلام أمر بحفظ الأنفس والأموال والأعراض، وحرم الاعتداء عليها بنصوص كثيرة من القرآن الكريم، كما حرم إرهاب الغير وتخويفه وترويعه لما في ذلك من إفساد في الأرض، وكما قال تعالى: (وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ) [سورة الأعراف: (٥٦)].

وللإنسان قيمة كبيرة في الإسلام فقد كرمه الله تعالى وحفظ له إنسانيته قال تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) [سورة الإسراء: (٧٠)].

فصانت مقوماته، وحفظتها من عبث العابثين، ومن هنا حرمت الشريعة كل اعتداء وتجاوز على الاخرين بغير حق سواء أكان هذا الاعتداء على الدين، أو النفس، أو العرض، أو العقل أو المال، أو الأمن أو غيرها من صور الاعتداء أو الإيذاء.

فالحياة من أعظم النعم التي أنعم الله بها على الإنسان، لذا أوجب الإسلام حفظ هذه الحياة وتوفير أسبابها للإنسان، وجعل الله عز وجل حياة الفرد في قيمتها تتساوى مع حياة النوع البشري واستمراره[1].

(١) عواد حسين ياسين العبيدي، صدام حسين ياسين العبيدي. (٢٠١٩). جرائم الأحداث التقليدية والمستحدثة (جرائم الإنترنت) في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي. المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠١٩، ص ٢٢٤.

لا يترك الإنسان أهله وبيته ومدينته إلا إذا كانت هنالك أسباب قاهرة وظروف صعبة وجدية وحقيقية تجعله يهرب من وطنه، "كلمة الهروب" هي التعبير الأدق والأصح من تعابير الهجرة والنزوح واللجوء والتي لكل منها معنى ومركز قانونيًا يختلف عن غيره ونلمس ذلك بالقوة عند معرفة طبيعة العلاقات والوشائج القوية التي تربط العائلة العراقية بعضها ببعض وكلها هذه المصطلحات تشترك وتجتمع في معنى واحد هو الهروب من الوطن نحو المجهول.

اضطر ملايين العراقيين إلى الهجرة من بلدانهم أو النزوح قسرًا من مناطق سكناهم إلى مناطق أخرى بسبب الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي شهدها خلال العقود الثلاثة الماضية، وإلى اليوم ما يزال مئات آلاف اللاجئين والنازحين العراقيين يعيشون في ظروف صعبة مع تضاؤل الأمل بمستقبل أفضل.

تُعد حماية حقوق الإنسان من المسلمات، سواء وقت السلم أو أثناء النزاعات المسلحة، بما يقدم صورة متكاملة لتوفيرها في نطاق القانون الدولي العام، وقد تطورت الحماية عبر تطور الأزمات التي تعاني منها المجتمع الدولي، والمجتمعات الوطنية وهذا ما استدعى توسيع نطاق الحماية للمركز القانوني للأفراد والانتقال من الحماية الوطنية إلى الحماية الدولية. كذلك الحال بالنسبة للأزمات التي بدت واضحة المعالم في الآونة الاخيرة كاللجوء والنزوح التي شكلت قلقًا كبيرًا للمجتمع الدولي في آلية مكافحتها ومعالجة أسبابها والوقوف على نتائجها وآثارها بما يحافظ على المركز القانوني للفرد ويمنع تعرضه للانتهاك ويشكل أساسًا تنطلق منه الدول للحماية. لكن التطور الذي حصل في المجتمع الدولي والانتقال بالنزاع من طابعه الدولي إلى طابعه المحلي نتج عنه ظهور أزمة جديدة رافقت اللجوء أو زادت عليها خصوصًا في الفترة التي أعقبت التسعينيات بسبب الحصار الاقتصادي المفروض، فكانت شرائح المسيحيين والأقليات الدينية في طليعة المهاجرين نتيجة الاستهداف المباشر لهم وأن شريحة

الشباب هم الأكثر تفكيرًا باللجوء، لأنهم يبحثون عن مستقبل أفضل بعيدًا عن الفوضى التي تعيشها البلاد، وتراجع الوضع الأمني والاقتصادي والفساد الإداري وتصارع القوى الحزبية فيما بينها للسيطرة على مراكز القرار وغياب أفق واضح لحل هذه المشكلات. نزاعات مسلحة غير ذات طابع دولي شكل أزمة عرفت بالنزوح، وهي تختلف عن اللجوء جذريًا وتختلف عن معالجتها وليست لها أية صلة بظاهرة اللجوء، وبما أن النزوح ظاهرة حديثة فإن المجتمع الدولي بدأ بإجرائه وخطواته الأولى نحو وضع قواعد قانونية لتحجيم أو معالجة هذه الظاهرة التي ترتبط ارتباطًا كليًا أو في الاغلب منها مع النزاعات، فضلاً عن الظواهر الأخرى كالكوارث الطبيعية.

والخوف من الاضطهاد والعنف والأوضاع الخطيرة التي تتطلب الحماية الدولية أو تدخل المنظمات الإنسانية لتوفير فرص حياة أفضل في الأماكن التي يتم النزوح إليها والاستقرار فيها.

وقد هدفت دراسة الظاهري للبحث في مدى كفاية القواعد القانونية الداخلية والقواعد الدولية في حماية حقوق الإنسان في حالة الطوارئ؟ أنه يجب من منح الهيئة التنفيذية سلطات استثنائية واسعة لمواجهة الظروف الاستثنائية، غالباً ما يؤدي عملياً إلى تقييد الحقوق والحريات الفردية المنصوص عليها في الدستور والقوانين المعنية. لذا فلابد من أن تخضع أعمال وتصرفات تلك السلطة إلى رقابة القضاء للتأكد من تطبيقها السليم لمبدأ المشروعية الاستثنائية الذي تختلف قواعده وفقاً لظروف الحالة الاستثنائية وللتنظيم القانوني لتلك المشروعية. والحديث عن حالة الطوارئ كنظام من الأنظمة الاستثنائية لا يمكن القبول به، إلا إذا تعرضت الدولة لأخطار غير متوقعة أو أزمات تهدد وجودها، أو كان هناك ظرف يستدعي اللجوء إلى هذه الحالة. من هنا؛ تخرج الدولة عن إطار المشروعية الكاملة أو الأصلية وتلجأ إلى المشروعية الناقصة أو الاستثنائية كإجراء احترازي ووقائي من أجل الخروج ما أمكن من هذه

الأزمات والأخطار واللجوء إلى المشروعية التي تم تجاوزها في هذا الظرف الموجب لحالة الطوارئ.

تتمثل أهمية البحث من الناحية النظرية في بيان الضمانات القانونية لحقوق الإنسان في حالة الطوارئ، وذلك لما لهذه الضمانات من دور هام في الحفاظ على كرامة الإنسان وحريته، نظراً للطبيعة الخاصة لحالة الطوارئ التي يتم فرضها لحماية الدول من الاضطرابات والمساس باستقرارها، وعلى الرغم من ذلك فإن الدول تكون ملزمة بتوفير الضمانات القانونية لحقوق الإنسان، بمعنى ألا تتعارض حالة الطوارئ مع حقوق الإنسان الأساسية التي جاءت بها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان(١).

كما تؤكد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن النازحون داخليًا، على عكس اللاجئين، هم أشخاص لم يعبروا حدودًا دولية بحثًا عن الأمان، ولكنهم بقوا مهجرين داخل أوطانهم.

يبقى النازحون داخليًا ضمن بلدانهم وفي حماية حكوماتهم، حتى إن كانت تلك الحكومات السبب في نزوحهم. وغالبًا ما ينتقلون إلى مناطق يصعب على المنظمات الدولية تقديم المساعدة الإنسانية لهم. ونتيجة لذلك يعتبر هؤلاء الأشخاص من الفئات الأشد ضعفًا في العالم.

ووفقًا لمركز رصد النزوح الداخلي، فقد نزح حوالي ٧،٤٥ مليون شخص داخليًا مع نهاية عام ٢٠١٨م بسبب الصراع المسلح أو انتشار العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق عديدة من العالم(٢).

---

(١) عمر أحمد سعيد الظاهري. (٢٠٢٠). ضمانات حماية حقوق الإنسان في حالة الطوارئ. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية. (٣٠) ١-١٩.

(٢) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين– المركز الاعلامي– UNHCR 2012-2020.
←

وفي تقرير لمنظمة الهجرة الدولية World Migration Report 2020 بلغ مجموع اللاجئين في العالم ٢٥,٩ مليون لاجئ في عام ٢٠١٨م، ووصل عدد المشردين داخليًا (النازحين) بسبب العنف والنزاع إلى ٤١,٣ مليون، وبلغ عدد الأشخاص عديمي الجنسية في العالم ٣,٩ ملايين في عام ٢٠١٨م.

وتعمل المفوضية السامية لحقوق اللاجئين على حماية ومساعدة كل من تأثر بالنزوح القسري، بما في ذلك النازحون داخليًا. وتتولى المفوضية دور التنسيق وتنفيذ العمليات في حالات النزوح الداخلي لضمان مركزية الحماية في عملها من أجل الحد من حدوث النزوح. كما تعمل على توفير المساعدة المنقذة للحياة وعلى تحديد الحلول للمجتمعات النازحة.

وحياة الإنسان، فمنذ بروز الجماعات البشرية المنظمة والهجرة تعد أحد أهم عناصر النمو السكاني وجزء من حركة الناس داخل الحدود القومية وخارجها ومكونًا رئيسًا و ثابتًا لتاريخ المجتمعات البشرية، وتحدث في نفس الوقت نتيجة ظروف الأشخاص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تدفعهم إلى التنقل، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالحروب والنزاعات والكوارث الطبيعية والأزمات السياسية والأمنية والخوف من الاضطهاد أو العنف والأوضاع الخطيرة التي تتطلب الحماية الدولية أو تدخل المنظمات الإنسانية لتوفير فرص حياة أفضل في الأماكن التي يتم النزوح والاستقرار فيها[1].

متاح على الرابط https://www.unhcr.org/ar/4be7cc273f7.html، تقرير الهجرة الدولية عام ٢٠٢٠م، World Migration Report.

(١) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين– المركز الإعلامي– UNHCR 2012-2020. متاح على الرابط https://www.unhcr.org/ar/4be7cc273f7.html.

وتتباين النظريات المتعلقة بالهجرة القسرية، فقد صُنف بعضها وفق المستوى التحليلي، وبعضها استخدم النموذج التنموي عاملاً اقتصاديًا محفزًا للهجرة، إلى جانب عوامل أخرى سواء اجتماعية، أو ديمغرافية. فحسب الاتجاه الذي تبنته منظمة الهجرة الدولية في منظورها أن ظاهرة تعرف الهجرة على أنها عملية التحرك، سواء عبر الحدود الدولية، أو داخل الدولة الواحدة، فهي حركة انتقال سكانية تشمل أي نوع من حركات الأفراد، أيًا كان طولها، أو تكوينها أو أسبابها و تشمل هجرة اللاجئين، الأشخاص المشردين، المهاجرون الاقتصاديون[1].

ومن منظور الدول المرسلة أو المصدرة يطلق على الهجرة في هذه الحالة مصطلح الارتحال أو النزوح، ويشير هذا المصطلح عمومًا إلى الهجرة القسرية التي تحدث نتيجة كوارث طبيعية أو حروب، وبالتالي تعتبر مرادفة أيضًا لمفهوم اللاجئين، فالدول المرسلة أو المصدرة للمهاجرين تهتم بشكل ملحوظ بالأسباب التي تؤدي إلى النزوح أو تدفق اللاجئين، وبالتالي فهي تعمل على تذليل الصعاب المؤدية إلى النزوح أو الهجرة.

لكن من أهم النظريات التي تطرقت إلى تفسير هذا النوع من الهجرات وكانت قريبة في تسليط الضوء عليها، نجد نظرية الطرد، وقد حددت الأسباب الأساسية للطرد في العوامل البسيطة مثل الفقر والاضطهاد والعزلة الاجتماعية، وإلى عوامل الطرد القوّية المتجلية في المجاعات والحروب والكوارث الطبيعية، كما يمكن أن تكون عوامل الطرد عوامل بنائية كالنمو السكاني السريع وأثره على الغذاء والموارد الأخرى. ويتمثل العامل البنائي الآخر في الهوّة المرتبطة بالرفاهية بين الشمال والجنوب أو

(١) منى دلوح. الهجرة القسرية.. إلى متى؟ (٢). مجلة العربي ٢٢.متاح على الرابط: https://22arabi.com/.

الحرب كعامل من عوامل الطرد بين الأمم أو داخلها.

ويمكن تلخيص أسباب استقبال دول المقصد، الدول الأوروبية اللاجئين في قلة عدد السكان في الدول الأوروبية، فالاتحاد الأوروبي يعد الأكبر سنًا في العالم مع هبوط نسبة الشباب تحت العشرين، وارتفاع نسبة الكبار فوق الستين من العمر، فدولة إسبانيا مثلاً يبلغ عدد سكانها ٤٠ مليون، وسينخفض بحوالي ٥ ملايين في عام ٢٠٥٠م، وسيكون شعبها مجعدًا إلى حد كبير، ومن المتوقع ارتفاع عدد الذين يفوقون الستين من العمر بمقدار ١٠ مليون. وتؤكد الدراسات أن سوق العمل الإسبانية ستكون في حاجة إلى أربع ملايين مهاجر على الأقل بحلول عام ٢٠٢٠م لتعويض شيخوخة السكان، وتلبية احتياجات النمو الاقتصادي.

أولاً: عوامل مغادرة الوطن:

تساهم عوامل متعلقة بالجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية في طرد المهاجرين من بلدهم الأصلي، ويمكن جمع هذه العوامل في الشعور بالأمن، حيث إن الرغبة في مغادرة الوطن ليست عبثية إنما هي نتيجة حالة يسود فيها غياب الأمن الإنساني الذي يشمل غياب الأمن الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي والناتج عن عدة عوامل هي[1]:

- العامل الأول: اقتصادي، تعد البطالة من المشكلات التي تحتل الصدارة في المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول ..، مع انخفاض الدخل، الفقر،

(١) منى دلوح. مرجع سابق.

استخدام الآلات الجديدة في الزراعة التي عملت على طرد أعداد كبيرة من العمال في مجال الزراعة والصناعة.

- العامل الثاني: اجتماعي، عدم توفر السلم الاجتماعي وهذا بفعل شيوع الظاهرة الطبقية على المستوى القبلي والطائفي أو جزئي، وتغليب الأغلبية على الأقلية أو العكس، الفقر.

- العامل الثالث: سياسي ويتركز أساسًا في غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان، وفي مقدمتها غياب الحق في اتخاذ القرار والمشاركة في الحياة العامة، والحق في حرية التعبير، وضعف المؤسسات، وغياب سيادة القانون، وتفشي النزاعات القبلية والعشائرية والحدودية، وعدم الاستقرار السياسي، وكثرة الانقلابات العسكرية وتفشي الفساد المالي والإداري(٧).

فالحفاظ على حقوق الإنسان في الدولة يتوقف على توفر الدولة الدستورية، فقد أكدت دراسة حساين (٢٠١٧) أن دولة القانون تعني الدولة الدستورية، التي تستند على سيادة الدستور المدون، حيث إن تلك السيادة لابد لها من إيجاد ضمانات لتطبيق الفكرة الأساسية، وهي حياة سلمية دائمة كشرط أساسي لاستقرار الشعب وازدهاره، وذلك بالفصل بين السلطات الثلاث، ومراقبة قرارات الدولة وأفعالها المادية بإيجاد الوسيلة الناجعة من أجل الحد منها إذا صدرت بطريقة قانونية، مهما كانت تلك الوسيلة أو كانت تسميتها، مما يجعل الدولة تخضع للقانون بتعويض المتضرر عما سببته له من أضرار مادية ومعنوية، مما يستوجب القول أن الديمقراطية والسيادة لا تتحقق ما لم تكن دولة القانون مؤسسة بطريقة متوازنة بين الحاكم والمحكوم في إطار قانوني واضح لا يحتمل التأويل.

- العامل الرابع : الهجرة الإجبارية أو ما يعرف بالقسرية والتي تتم بواسطة قوة خارجية تدفع الأفراد إلى الهجرة على غير رغبة منهم، و من أبرز أمثلتها في العصر الحالي (هجرة الفلسطينيين) أو الهجرة فرارًا من العمليات العسكرية والقصف الصهيوني على البلدات والقرى الفلسطينية واعتقال الشباب والنساء فيها، أو الهجرات التي تحدث أثناء الحروب، وتستخدم عبارة الهجرة القسرية لوصف الحركة غير الإرادية للأشخاص، و التي يكون سببها الخوف من الاضطهاد، أو أوضاع الصراع المسلح، أو الاضطرابات الداخلية، أو الكوارث الطبيعية، كما قد يثيرها الإنسان في ممارساته اليومية. وعلى ضوء ما سلف، فالهجرة هي ظاهرة عالمية تتطلب تضافر كافة الجهود الدولية والوطنية للانخراط في استراتيجية فعالة للحد من إهدار الكرامة الإنسانية وزعزعة الأمن والاستقرار المجتمعي الذي تطمح له البشرية[1].

- العامل الخامس: الهجرة الطائفية: أن دراسة حالة يهود العراق، وهجرتهم الجماعية إلى إسرائيل في الفترة ١٩٥٠-١٩٥١م، ربما تكون النموذج الأفضل لتحليل وفهم العلاقة بين الحركة الصهيونية ويهود الشرق، والعرب منهم خاصة. وقدم عبّاس شبلاق، الباحث في جامعة أكسفورد، الإجابة في كتابه الصادر في شهر آيار/مايو ٢٠١٥ عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ببيروت تحت عنوان: هجرة أو تهجير: ظروف وملابسات هجرة يهود العراق[2].

---

(١) رقية العاقل. (٢٠١٥). "سياسات التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في شمال غرب المتوسط (١٩٩٠-٢٠٠٩)". رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١٥.

(٢) عباس شبلاق، وماهر الشريف. (٢٠١٥). هجرة أو تهجير: ظروف وملابسات هجرة يهود العراق. المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. ٣٨(٤٣٨). ١٥٥-١٦٠، البغداديون ←

وقد استند شبلاق، في إعداد هذا الكتاب، إلى الوثائق البريطانية والعراقية التي أُفرج عنها والمتعلقة بهجرة الطائفة اليهودية "على النحو الذي تمّت فيه، إذ كانت هجرة من دون رغبتها، ومن وراء ظهرها، وساهم في تنفيذها أكثر من طرف محلي ودولي، وبتخطيط مُسبق من الحركة الصهيونية". كما استفاد من حوارات عديدة أجراها مع عدد من اليهود العراقيين في بلدان عديدة، ومن حوارات وكتابات عدد من الأكاديميين والمثقفين من اليهود العراقيين في إسرائيل.

يكتب عباس شبلاق أن اليهود في العراق شكلوا طائفة دينية متجذرة ومتجانسة نسبياً، واستطاعوا عبر القرون المحافظة على هويتهم وثقافتهم المجتمعية وتقاليدهم، دون أن يمنعهم هذا من أن يكونوا مواطنين أصليين، أو أن يندمجوا في المجتمع العراقي اندماجاً كاملاً. ومع أنه من الصعب التحقق بدقة من عددهم، فإن الإدارة البريطانية قدّرت سنة ١٩٢٠م مجموع السكان في العراق بـ ١,٧٥٤,٥٠٠ نسمة، بلغ عدد اليهود بينهم في ذلك الوقت ٥٨,٠٠٠ شخص.

أما وفقاً للإحصاءات العراقية الرسمية المرتكزة على إحصاء السكان لسنة ١٩٤٧، فبلغ عدد أفراد الطائفة اليهودية ١١٧,٠٠٠ شخص، أو ٦,٢ في المئة من المجموع الكلي للسكان البالغ ٥,٤ ملايين نسمة. ورجّحت مصادر غير رسمية في الطائفة اليهودية نفسها أن العدد الحقيقي لليهود في أواخر الأربعينيات كان أعلى من الرقم الرسمي بنحو عشرة آلاف إلى عشرين ألفاً.

وقد أقام ٧٤ في المئة من يهود العراق في مدينتَي بغداد والبصرة، وفقاً لإحصاء السكان لسنة ١٩٤٧، في حين سكن ٥,٢٢ في المئة منهم في مدن أخرى. أما اليهود الباقون

وأخبارهم ومجالسهم، بقلم إبراهيم الدوري، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٨، ص ٢٠٩-٢١٣.

الذين بلغت نسبتهم ٥,٣ في المئة فقد عاشوا في مناطق اعتبرتها السلطات العراقية مناطق ريفية.

وأدار اليهود، على غرار غيرهم من غير المسلمين، الشؤون الخاصة بطائفتهم في ظل نظام الملّة. وكان هناك مجلسان: أحدهما دنيوي يُعرف باسم المجلس الجسماني، والآخر روحي يعُرف باسم المجلس الروحاني. وتقلص مع الوقت نفوذ المجلس الروحاني الذي تكوّن من رجال الدين، ومُنحت السلطة للمجلس الزمني الذي كان يتم اختيار أعضائه كل سنتين لإدارة الشؤون المدنية، مثل التعليم والصحة والأعمال الخيرية والشؤون المالية، كما مُنح صلاحيات فرض الضرائب على الجماعات وإدارة الإيرادات.

وقد تحسن الوضع الاقتصادي لليهود العراقيين بشكل ثابت بعد الحرب العالمية الأولى، كما ارتقى نظام التعليم اليهودي وأصبح أكثر انتشاراً، وكانت نسبة خريجي الجامعات بينهم أعلى كثيراً من نسبة سائر العراقيين. وبرز عدد كبير من الكتّاب والشعراء اليهود المتميزين ممن كانت أعمالهم المكتوبة باللغة العربية تحظى بتقدير كبير، وشارك عدد من اليهود في إنشاء الصحف والمجلات وتحريرها، كما تميّز كثيرون من يهود العراق بالموسيقى. وصارت الطائفة اليهودية، منذ أواخر القرن التاسع عشر، تؤدي دوراً بارزاً في مجالات الائتمان والمصارف والتجارة الخارجية.

وفي عشرينيات القرن العشرين، شكّل يهود بغداد أكبر مجموعة تجارية، سواء من حيث العدد أو الثراء، وبلغ عدد أعضاء غرفة تجارة بغداد من اليهود ٢١٢ عضواً، أو ٤٣ في المئة من مجموع الأعضاء البالغ ٤٩٨ عضواً. كما برز دور اليهود العراقيين في مجال الخدمة المدنية، فكانت أغلبية الموظفين العاملين في خط سكة الحديد وميناء البصرة وشركة النفط العراقية من اليهود، كما كان ساسون حكيم حسقيل وزيراً للمالية في أول

حكومة ألّفها السير بيرسي كوكس المفوض السامي البريطاني في العراق. واحتفظ اليهود بمكانتهم البارزة في الخدمة المدنية بعد الاستقلال.

ثانيًا: اليهود وأحداث "الفرهود":

يتطرق عباس شبلاق في الفصل الثاني من كتابه إلى موقف الحركة الوطنية التحررية من اليهود، فيشير إلى أن الوطنيين العراقيين نظروا إلى اليهود بينهم باعتبارهم "إخواناً لهم ورفاق طريق". وحثت قيادة ثورة العشرين ضد البريطانيين العراقيين المسلمين على توحيد نشاطاتهم السياسية مع رفاقهم المواطنين اليهود والمسيحيين. وشارك عدد من يهود بغداد المسلمين والمسيحيين، سنة ١٩٢٩، في إدانة السياسة البريطانية في فلسطين.

ثم يتوقف شبلاق عندما سمي بأحداث "الفرهود"، فيذكر أن اليهود البغداديين واجهوا أول عملية عنف كبيرة ضدهم بعد قضاء البريطانيين على حركة رشيد عالي الكيلاني في ربيع ١٩٤١. ففي ١ حزيران/يونيو من ذلك العام، اندلعت في العاصمة طوال يومين أعمال شغب، تخللتها عمليات نهب بيوت ومخازن، وجُرح وقُتل خلالها نحو ٢٥٠ –٣٠٠ شخص، أكثرهم من اليهود. وسميت أعمال العنف هذه "الفرهود"، وهي تعني لدى العراقيين عمليات النهب في غياب القانون والنظام. ويقدّر بعض المحللين، أن الأوضاع الاقتصادية المتردية في ذلك الوقت كانت من الأسباب التي أدت إلى أعمال الشغب تلك. ويرجح أن السلطات البريطانية، التي لم تبدِ أي حماسة لوقفها، أرادت استغلال هذه الأحداث لاستعادة نفوذها المتراجع بعد تنامي قوى المعارضة المطالبة بالحرية والديمقراطية.

لقد تركت أحداث "الفرهود" صدمة نفسية لدى اليهود في العراق، وأضعفت إحساسهم بالأمان، إلا أنها لم تفضِ إلى حدوث تحوّل تجاه الصهيونية، وهو التحوّل

الذي حدث فقط بعد ثمانية أعوام أو تسعة أعوام لاحقة. وعلى العكس من ذلك، شجعت تلك الأحداث أغلبية اليهود من الجيل الجديد المثقف على الانخراط في العمل السياسي والابتعاد عن العزلة السياسية في المجتمع العراقي. وقد أصيب المبعوثون الصهيونيون، الذين قدموا إلى العراق خلال الحرب العالمية الثانية، بالدهشة من عدم استجابة يهود العراق لهم في تلك الأثناء، مع أن الوجود البريطاني قدّم، بلا شك، فرصاً مؤاتية لإنعاش النشاطات الصهيونية[1].

ثالثًا: تداعيات أحداث فلسطين على الوضع السياسي في العراق:

تركّز الصراع الرئيس بين الصهيونية والشيوعية في أواخر الأربعينيات -كما يتابع شبلاق -على النفوذ في أوساط أجيال الطائفة اليهودية الشابة، والتأثير فيها. وقد تمكن الشيوعيون العراقيون، بعد رفض السلطات العراقية إعطاء حزبهم حق العمل العلني بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، من الحصول، في ١٦ آذار/مارس ١٩٤٦، على ترخيص رسمي لإنشاء "عصبة مكافحة الصهيونية"، التي نجحت في جذب كثيرين من المثقفين اليهود، وحظيت صحيفتها اليومية، "العصبة"، بانتشار واسع بين صفوفهم. وسرعان ما اتخذت "عصبة مكافحة الصهيونية" لنفسها دور المتحدث الجريء والناطق باسم الطائفة اليهودية في العراق بشأن القضية الفلسطينية. وفي حين أشارت التقارير إلى أن الحركة الصهيونية هددت زعماء العصبة بالقتل إذا لم تكف عن نشاطها، قررت السلطات العراقية حل العصبة بعد ثلاثة أشهر من حصولها على الترخيص، كما ألغت رخصة جريدتها، واعتقُل زعماؤها وأحيلوا على المحاكم العسكرية، وحُكم عليهم بالسجن فترات متعددة.

(١) مرجع سابق.

وقد جددت الحركة الصهيونية نشاطاتها في العراق، بعد قيام إسرائيل، بإصرار ومصادر دعم أكبر، وبهدف واضح هو حث يهود العراق على الهجرة إليها. وأخذ وضع اليهود يتدهور بعد قيام دولة إسرائيل، إذ فرضت الحكومة العراقية قيوداً صارمة على سفرهم إلى الخارج وعلى بيع أملاكهم، وسعت إلى إقصائهم عن الجيش والشرطة والخدمات العامة. كما بدأت تقل الفرص الاقتصادية التي أتيحت لهم في الماضي. ومارست السلطات العراقية الأحكام العرفية، التي استخدمت بصورة مباشرة ضد الشيوعيين في معظم الحالات، ضد اليهود في صيف سنة ١٩٤٨، الأمر الذي استغلته الأبواق الصهيونية على الساحة الدولية، كما استغلت إعدام رجل الأعمال اليهودي شفيق عدس علناً، في مدينة البصرة، في أيلول/سبتمبر ١٩٤٨ بتهمة بيع مخلفات الجيش البريطاني لإسرائيل، وحملة الاعتقالات التي طاولت ناشطين صهيونيين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩. وباستغلالها كل هذه الإجراءات، وبيانات العناصر القومية العربية المتطرفة التي خلطت بين اليهودية والصهيونية، نجحت الحركة الصهيونية في رفع درجة قلق اليهود ونشر الذعر فيما بينهم.

رابعًا: حيثيات قانون إسقاط الجنسية:

يخصص عباس شبلاق الفصل الرابع من كتابه لعرض حيثيات صدور هذا القانون وتداعياته. فقد أقرت حكومة توفيق السويدي في ٤ مارس/آذار ١٩٥٠م القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٠م بعد الموافقة عليه في مجلسي النواب والأعيان. وجاء القانون الجديد ملحقاً لمرسوم إسقاط الجنسية العراقية (رقم ٦٢ لسنة ١٩٣٣)، الذي خوّل مجلس الوزراء "إسقاط الجنسية العراقية عن أي مواطن عراقي يرغب باختياره الحر في مغادرة العراق نهائياً". وتمثلت الحجة الرئيسة للحكومة العراقية لسن هذا القانون في ارتفاع نسبة المهاجرين اليهود بصورة غير شرعية. بيد أن هناك من يعتقد أن صدور

هذا القانون جاء نتيجة ضغوط مارسها البريطانيون والأمريكيون والحكومة الإسرائيلية على الحكومة العراقية، إذ إن التطورات التي أعقبت الموافقة عليه أدت، في النهاية، إلى إجلاء الطائفة اليهودية بأكملها تقريباً إلى إسرائيل بين صيف سنة ١٩٥٠ وصيف سنة ١٩٥١.

وكانت الحكومة البريطانية بالذات قد بدأت تنظر جِدّياً، منذ أواخر صيف سنة ١٩٤٩، في مشروع لتبادل ١٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني في مقابل عدد مساو من اليهود العراقيين. بيد أن مشروع التبادل هذا، الذي كان يفترض موافقة الطرفين عليه، ما لبث أن أهمله أصحابه في أواخر سنة ١٩٤٩، وإن لم يدفن نهائياً.

ومع أن الحكومة العراقية لم تضع حين أصدرت قانون إسقاط الجنسية أي قيود على أملاك الراغبين في الهجرة، فإنها عادت وأصدرت في ٨ آذار/مارس ١٩٥١ قانوناً بتجميد أملاك اليهود العراقيين الذين أُسقطت عنهم الجنسية، وذلك بعد شيوع أنباء عن نقل كمية كبيرة من أموال اليهود إلى خارج العراق بأساليب غير مشروعة. وبينما كان من الصعب تقدير المبالغ المهربة على وجه التحديد، فإن نائب حاكم المصرف الوطني قدّر الأموال المهربة منذ آذار /مارس ١٩٥١ (في الوقت الذي كان ٤٠٠٠٠ يهودي قد تركوا العراق تقريباً) بأنها تتجاوز عشرة ملايين دينار[١].

خامسًا: الهجرة الجماعية ودوافعها:

يقدّر مؤلف الكتاب في فصله الخامس أن أكثرية اليهود في العراق مالت إلى الاعتقاد أن الصعوبات التي صارت الطائفة تواجهها، بعد قيام دولة إسرائيل، هي قضية موقتة ولا بد من أن تزول. وقد عزز هذا الاعتقاد إجراءات تخفيف القيود التي فرضتها

(١) مرجع سابق.

الحكومة، والوعود التي أطلقتها برفعها بالكامل، وبالتالي التقدير في الأوساط المؤثرة في الطائفة بأن الأسوأ قد مضى بلا رجعة. لذا، كانت أغلبيتهم ترى أن مستقبلها في العراق، وتنشد التعايش مع الوضع الجديد الناجم عن تأسيس إسرائيل. ومع ذلك، تشير مصادر موثوق بها لدى الطائفة إلى أنه حتى أواخر سنة ١٩٥٠ غادر العراق نحو ١٠٠٠٠ يهودي بوسائل غير شرعية.

ثم حدث تطوران على درجة كبيرة من الأهمية كان لهما تأثير عميق في التشجيع على حدوث هجرة جماعية لليهود العراقيين: أولهما، في ٧ أيار/مايو ١٩٥٠، حين عُقدت اتفاقية لنقل اليهود بين توفيق السويدي، رئيس الحكومة العراقية آنذاك، وبين شلومو هليل، المبعوث الإسرائيلي، وُضعت بموجبها عملية إجلاء اليهود في أيدي السلطات الإسرائيلية؛ ثانيهما، بدأت سلسلة من التفجيرات استهدفت أماكن يهودية عامة في الوقت نفسه الذي كان هليل يفاوض في بغداد بشأن صفقة إجلائهم. وبالتالي، تصاعدت هذه الاعتداءات خلال النصف الأول من سنة ١٩٥١.

لقد أطلقت إسرائيل على عملية التهجير من العراق اسم "حسقيل ونحميا"، وأوفدت شلومو هليل، اليهودي العراقي الذي استوطن فلسطين وأحد عملاء جهاز الموساد، في مهمة خاصة إلى العراق.

وتلبس هليل صفة رسمية غير حقيقية بأنه يعمل مندوباً لشركة أميركية مسجلة تسمى "شركة الشرق الأدنى للنقل الجوي"، كانت تملكها في الواقع الوكالة اليهودية، وأسستها الحركة الصهيونية لنقل المهاجرين اليهود إلى إسرائيل. ويتضح من الوثائق البريطانية أن الأمريكيين، لا البريطانيين كما ساد الاعتقاد، هم الذين وقفوا وراء بعثة هليل إلى العراق، واستخدموا نفوذهم للتأثير في كل الأطراف المعنية، بمن فيهم البريطانيون، لتسهيل مهمته. أما الرسميون العراقيون فكانوا معنيين بالمنافع

الشخصية التي يمكن أن يجنوها من تلك العملية. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٠، تقررت مضاعفة عدد رحلات شركة "الشرق الأدنى للنقل الجوي" من العراق إلى اثنتين يومياً. وبعد سنة، وُجهت اتهامات بالفساد في مجلس الأعيان إلى أربعة وزراء في قضية رشوة، بينهم توفيق السويدي ونوري السعيد وصالح جبر. وأثير هذا الموضوع مجدداً، بعد ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، ووُجهت اتهامات إلى السويدي بالحصول على ربح شخصي جراء الصفقة مع هليل في عملية السفر.

في هذه الفترة، وقعت سلسلة من التفجيرات في بغداد استهدفت أماكن عامة لليهود، أو أماكن كانوا يرتادونها عادة، وكان تأثيرها قوياً في هجرتهم. فما بين ٨ نيسان/أبريل ١٩٥٠ و١٠ حزيران/يونيو ١٥٩١، وقعت خمسة انفجارات لم يعرف أحد هوية المسؤول عنها، إلى أن أعلنت الحكومة العراقية في ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٥١ عن اكتشاف خلية تجسس في بغداد يديرها أجنبيان ألقي القبض عليهما، وهما يهودي تاجر، ومواطن بريطاني يدعى روبرت رودني كان عميلاً للموساد. واكتشفت السلطات، خلال التحري والتحقيقات، كمية من المتفجرات والأسلحة والوثائق وقوائم بأسماء أعضاء في الخلايا الصهيونية. وقرئت لدى محاكمة أعضاء هذه الخلية نسخة عن النشرة التي وزعها الصهيونيين بعد إلقاء القنابل، تحذر الطائفة اليهودية من النتائج الوخيمة في حال بقائها في العراق، وتنصح اليهود بالعودة إلى "وطنهم الطبيعي، إسرائيل".

لم تقر الدوائر الرسمية الإسرائيلية طبعاً، بوقوفها وراء الحملات وعمليات العنف التي مورست ضد اليهود، واستغرق الأمر بعض الوقت لكشف ذلك، إذ جاء الدليل بعد أكثر من عامين على خروج يهود العراق، لكن من مصر لا من العراق. ففي تموز/يوليو ١٩٥٤، عندما انفجرت في مصر القضية التي عرفت بـ "فضيحة لافون"، اعترف وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك في تعليقه على تلك الفضيحة، بصورة غير

مباشرة، بتورط الحكومة الإسرائيلية في التفجيرات في العراق. كما أن التفجيرات حققت الغرض الذي توخّاه مَنْ كان وراءها. فبعد أول اعتداء بالقنابل، أخذ الآلاف من اليهود يصطفون أمام مكاتب التسجيل للهجرة[1].

تواطؤ الساسة العراقيين مع الصهاينة في تسهيل التهجير:

بعد ستة أسابيع من صدور قانون إسقاط الجنسية، وصل إلى بغداد ضابط "الهاغاناه" و"الموساد" الإسرائيلي، شلومو هيلل، يوم ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٥٠، مستخدماً جواز سفر بريطانياً باسم ريتشارد آرمسترونغ. ووصل بصفته ممثلاً لشركة "طيران الشرق الادنى" الأميركية من أجل التعاقد مع حكومة العراق لنقل يهود العراق إلى قبرص. والتقى المعنيَّين بالأمر في حينه: رئيس الوزراء توفيق السويدي ووزير الداخلية صالح جبر. وليس هناك من شكّ في أن المسؤولَين الكبيرَين كانا يعرفان الهوية الحقيقية لآرمسترونغ (الذي لا يبدو شكله كآرمسترونغ إنكليزي!). لقد كان شلومو هيلل من يهود العراق الذين تم اعتقالهم بتهمة النشاط المسلَّح الصهيوني قبل أعوام قليلة، ويوجد له ملف لدى الشرطة العراقية. وتبيّن أن الرجلين، السويدي وجبر، يمتلكان أسهماً في الشريك المحلي العراقي لـ"شركة الشرق الأدنى". وبالتالي، فإنّ كِلَيهما سيستفيد مادياً من هجرة كل نفر يهودي يغادر؛ أي أنها طريقة مبطَّنة للرشوة. لذلك، لا عجب في أن هيلل غادر العراق مسروراً جداً بما أنجزه، وكتب إلى رؤسائه في "الموساد" "افترقنا ونحن على أفضل ما يرام". طبعاً، كانت "شركة الشرق الادنى" مملوكة للوكالة اليهودية، وتشتغل لها. ويقول عباس شبلاق، نقلاً عن مصادره، إن الحكومة العراقية، بعد عقد صفقة هيلل – السويدي، رفضت طلباً من الطائفة

(١) مرجع سابق.

اليهودية بشأن تنظيم عملية سفر اليهود، أو حتى الاشتراك في التنظيم، وتركت هذه المهمة لرجال "الموساد" الإسرائيلي، والذين أصبحوا يعملون في العلن.

تواصلت رحلات الطيران لنقل اليهود إلى قبرص أولاً، ومنها إلى "إسرائيل"، على مدى عام كامل، وانتهت في حزيران/يونيو ١٩٥١. العملية أُطلق عليها "عِزرا ونيحمياه". وبحسب الإحصاءات الإسرائيلية، فإنه وصل من العراق ١٢٤,٦٤٦ يهودياً يشكّلون أكثر من ٩٦٪ من يهود العراق، الذي لم يبقَ فيه سوى ٤,٩٠٠ يهودي، بحسب إحصاءات عام ١٩٥٧[١].

(١) عبد الكريم حسام (٢٠٢٢). كيف عمل الصهاينة سراً لدفع يهود العراق إلى الهجرة؟. مجلة الميادين. https://www.almayadeen.net/research-papers/.

الفصل الأول
نشأة النزوح وانواعه

إن ظاهرة النزوح ارتبطت بحركة الناس وبحثهم عن حياة أفضل، فقديمًا كانت القبائل الرحل تبحث عن الماء والكلأ والأرض الخصبة، وكلما جدبت الأرض قلت المياه وزاد عدد الأفراد في منطقة ما كلما قلت الخيرات وأخذ البحث عن مكان أفضل وحياة أحسن في غناء، ومياه معطاة ورزق وفير في أرض واسعة وخصبة توفر الأمن الغذائي للأفراد.

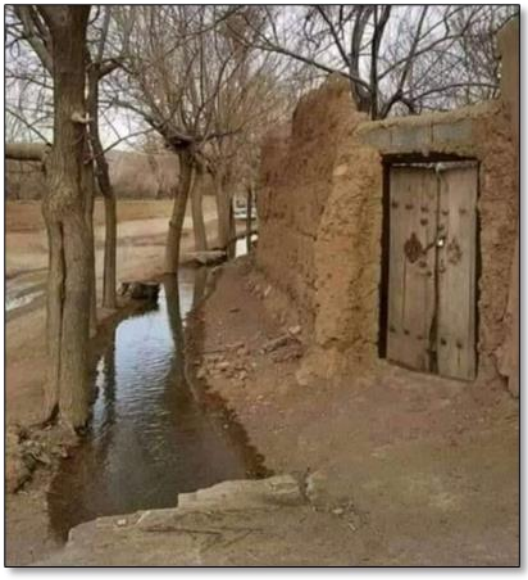

كما أن النزوح لا يكون على شاكلة واحدة وإنما يأخذ أنواع متعددة، بين نزوح داخلي في البلد الواحد ونزوح خارجي في أرض المهجر وبلد الغربة.

لذا ستتناول هذا الفصل في مبحثين نخصص المبحث الأول لنشأة النزوح قديمًا وحديثًا ونخصص المبحث الثاني لأنواع النزوح.

المبحث الأول
نشأة النزوح قديما وحديثا

لقد كان للنزوح جذور تمتد في أزمان موغلة في القدم، وكان للنزوح في ذلك الوقت أسبابه منها البحث عن الماء والكلاء والأرض الخصبة والحياة الحرة، أما النزوح في الزمن المعاصر فقد توافر لنا العديد من الأسباب لظهوره منها موجات التحرر وانتشار الأفكار الديمقراطية أو الصراعات العقائدية أو المذهبية أو الإثنية، لذا سنقسم هذا المبحث على مطلبين:

المطلب الأول:
نشأة النزوح في التاريخ القديم:

إن النزوح والهجرة واللجوء، ظواهر ارتبطت جميعها بالحراك السكاني. فالإنسان عرف الانتقال والتحرك من مكان لآخر منذ القدم. فاللجوء يتم لأسباب جبرية دون أن يكون للتخطيط دور فيه، والهجرة تتم عن قصد وسابق تخطيط، أما النزوح فقد عرف منذ قديم الزمان بحثاً عن المرعى والكلأ والماء. وكان الإنسان في العصر البدائي يعتمد على ما تجود به الطبيعة [1].

ومن ثم؛ حدث له تطور وبدأ الإنتاج باكتشاف توليد النار ثم عرف بناء المساكن والاستقرار في الأماكن التي تفي بتلبية احتياجاته وتوفير مطالب حياته اليومية، وفي

(١) عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض عبد الكريم المبارك. (٢٠٠٨). الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ٢٠٠٨، ص ١٥.

ظل سعيه الدؤوب لتوفير مقومات أفضل للحياة الكريمة؛ ظل الإنسان ينزح من مكان لآخر. وعند انتشار الثورة الصناعية بدأ عصر جديد حيث النزوح نحو المدن المتطورة، وأخذ شكل الحركة يأخذ مساراً محدداً من الريف إلى المدن، ومن المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة- كما في الوقت الراهن.

تُعد الهجرة من أهم محاور التنمية البشرية (السكان- القوى العاملة- والهجرة)، فالهجرة أنواع متعددة مثل الهجرة الخارجية- الهجرة الداخلية- الهجرة الموسمية- والنزوح.. وقد حظيت الهجرة بشتى أنواعها باهتمام العلماء والدارسين... وقد عرَفت الحركات السكانية بأنها: "انتقال الفرد أو المجموعة اختيارياً أو إجبارياً من الموطن إلى موطن آخر لفترة زمنية قد تمتد مدى الحياة".

ويميز حسين عكلة الخفاجي بين كل من مصطلح الهجرة واللجوء والنزوح كما يلي[1]:

أنواع الهجرة: يمكن تصنيف الهجرة إلى:

١- هجرة اختيارية: تتم بالمبادرة الفردية عادة والرغبة في الانتقال على وطن جديد من أجل الأفضل.

٢- هجرة إجبارية (أي التهجير): تتم بواسطة قوة خارجية تفرض على غير إرادة الأفراد أو الجماعات كما تم تهجير ٧٠٠ ألف فلسطيني مثلاً بعد حرب ١٩٤٨ خارج فلسطين.

كما يمكن تصنيف الهجرة إلى:

(١) حسين عكلة الخفاجي. (٢٠١٥). تعريف النزوح -واللجوء -والهجرة. مقالة منشورة بمجلة دنيا الوطن الإلكترونية، متاحة على الرابط:
.https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/368521.html

١- هجرة دائمة: يهاجر الفرد أو الجماعات على الوطن الجديد دون عودة وهي الهجرة الأكثر خطورة.

٢- هجرة مؤقتة: حيث يهاجر الفرد أو الجماعة إلى وطن جديد بشكل مؤقت بغية التحصيل العلمي أو تحسين الوضع المعاشي أو لأسباب سياسية ولكن يعود إلى وطنه الأصلي في نهاية المطاف.

وأيضا يمكن أن تصنف إلى:

١- هجرة داخلية: هي هجرة سكان من منطقة معينة من مكان إلى آخر في نفس المنطقة.

٢- الهجرة الخارجية: الهجرة إلى دول أخرى.

مصطلح الهجرة:

الهجرة الداخلية: (هي الهجرة التي تتم داخل حدود الدولة بصرف النظر عن المسافة التي يقطعها المهاجر، فقد تكون انتقالاً من مسكن إلى آخر داخل الحي الواحد أو المدينة الواحدة أو مدينة أخرى أو من الريف إلى الحضر، أو من المناطق المأهولة إلى المناطق غير المأهولة لتعميرها، والهجرة الداخلية في معظمها تتم في إطار مسافات قصيرة نسبياً).

وكذلك تعَرف الهجرة (تعني انتقال الأفراد أو المجموعات من رقعة جغرافية معينة إلى رقعة أخرى سواء كانت هجرة تمدين، بمعنى انتفال من الريف إلى المدينة أم هجرة مضادة من الحضر إلى الريف، تحمل معها في الحالتين آثاراً اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وسياسية إلى المجتمع الجديد وتترك آثاراً واضحة على المجتمع الذي هاجرت منه المجموعات والأفراد).

أما الهجرة الخارجية: (فهي تتم خارج حدود الوطن وذلك بأن يعبر الفرد حدود دولة أخرى غير دولة إقامته المعتادة).

للهجرة مسبباتها واتجاهاتها وآثارها، فمن أسبابها ما هو من صنع الطبيعة مثل: الجفاف والتصحر وفقدان المرعى والغطاء النباتي، ومنها ما هو بصنع يد الإنسان مثل: ظروف الحروب، الاضطرابات الأمنية، القهر السياسي، تردي الأحوال الاقتصادية والمعيشية، والاضطهاد العرقي والديني مثلما حدث للمسلمين الأوائل ومازال يحدث الآن في بلاد عديدة للمسلمين، فقد أمر الرسول (ﷺ) المسلمين أن يهاجروا إلى الحبشة فراراً بدينهم من الفتن. ومن ثم جاءت هجرته (ﷺ) بعد أن اشتد عليه أذى قريش وهاجر من مكة إلى المدينة بعد أن أذن الله له وكان في صحبته أبو بكر الصديق (رضي الله عنه).

مصطلح النزوح:

يعرَف النزوح بأنه: "حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة، ويتم النزوح رغماً عن إرادة النازح بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة كالمجاعة أو الحرب أو الجفاف والتصحر أو أي كوارث أخرى تدفع النازح إلى مغادرة موقعه والتوجه إلى موقع آخر طمعًا في الخلاص من تلك الظروف"، وهم أيضًا الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين أكرهوا أو قسروا على الهرب أو ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة كنتيجة أو بهدف تجنب آثار الصراعات المسلحة، وهؤلاء الاشخاص لم يعبروا حدودا دولية معترفا بها[1].

نلاحظ أن النزوح لا يندرج تحت مفهوم الهجرة الاختيارية للمواطن داخل وطنه أو وفوده من منطقة إلى أخرى على الرغم من تشابهما في عدم العبور لحدود دولة أخرى، فالنزوح يختلف عن الهجرة لأنه يتم قسراً بلا رغبة واختيار من الفرد أو الجماعة. كما أنه قد يحدث فجاءة دون سابق تخطيط، والنزوح قد يكون شاملاً وذلك بأن تنزح قبائل بأكملها دون أن يحمل هؤلاء النازحون ما يكفيهم من احتياجاتهم المادية والعينية. أما الهجرة فإنها تتم عن سابق تمعن وتفكير وقد تكون هجرة فردية أو جماعية وللمرء أن يختار ما يحمله معه من مستلزمات أو ما لا يحمله، فليس هنالك مهدد لحياته. والهجرة تتم عبر مراحل مما يسهل امتصاصها واستيعابها في موطن الاستقبال وإحلالها وتعويضها في الموطن الأصلي الذي جاءت منه العناصر المهاجرة على عكس النزوح الذي تعجز المجتمعات فيه عن استيعاب كل الأعداد النازحة مرة واحدة بما يفوق مقدرة المجتمع فيؤدي ذلك إلى إفرازات سالبة في المناطق المستقبلة.

---

(١) حسين عكلة الخفاجي. مرجع سابق.

مصطلح اللجوء:

إن اللجوء والهجرة والنزوح رغم أنها كلها عناصر تقع ضمن عملية الحراك السكاني إلاَ أنها تختلف فيما بينها في الحقوق والواجبات [١].

تحدث الهجرات البشرية عندما تتحرك مجموعة أو أكثر من الناس من منطقة في العالم إلى أخرى، وكانت الهجرة قديمًا من آسيا إلى أوروبا وأفريقيا. وكانت هذه الهجرة تتم بصور مختلفة، منها الهجرات التي منها إيجاد المراعي المناسبة والحياة الأفضل للمهاجرين وحيواناتهم وهي هجرات سلمية. وهنالك هجرات اتسمت بالقوة والبطش والمفاجئة والسرعة وانتهت بالفتوح، كغزوات المغول والأتراك من وسط آسيا، والقبائل الجرمانية. كما كان للتحرير العربي الإسلامي دور كبير في الهجرات فقد تم تحرير المناطق التي وصلها العرب المسلمين من الجهل والعبودية. ولهذا ترتب على هذا التحرير الإسلامي للشعوب انتقال واسع للبشر بين الجزيرة العربية والأقطار المحررة[٢].

في القرن التاسع عشر، بدأ ظهور الهجرة الجماعية بالشكل الحديث الذي نعرفه الآن، وقد ساعد على ذلك ظهور وسائل جديدة من المواصلات والاستيطان الاستعماري، وتوسع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ غادر ما يزيد على ٣٠ مليون مهاجر أوروبا متجهين نحو أمريكا وذلك في الفترة بين عامي ١٨٤٦-١٩١٤. وظل هذا النوع من الهجرة دون أي عراقيل أو عقبات لعشرات السنين، ولم تكن أهم ورقة يحتاج إليها

(١) المرجع السابق.

(٢) الهجرات الكبري في التاريخ. مجلة القافلة. متاح على الرابط https://qafilah.com/ar//.

المهاجر هي جواز سفر أو وثيقة أو إثبات هوية بل كان كل ما يحتاج اليه ليهاجر تذكرة السفينة البخارية[١].

لكن الأمور بدأت تختلف أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين عندما سعت الولايات المتحدة الأمريكية ولبعض البلدان الأخرى لمراقبة هذه الهجرة، وانتحاء منهج انتقائي إزاء من يسمح له بالدخول ووفق أي شروط وحقوق. ثم تسارعت اجراءات مراقبة الحدود ووضع نظام الحصص، واختبارات الأمية، وغيرها ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ والثورة الروسية عام ١٩١٧، اللتين سببتا أول أزمة للاجئين في أوروبا. وفي الفترة من ١٩١٤ إلى ١٩٢٢ ظهر ما يقارب ٥ ملايين لاجئ. وفي عام ١٩٢٣، كان عدم الوفاق والوئام بين الشعوب في اليونان وتركيا سببًا في جعل ١,٧ مليون شخص يهاجرون من البلدين. كما شهدت سنوات الحرب بين البلدين تأسيس أولى المعايير والمؤسسات لإدارة ظاهرة معدومي الجنسية وهي تحديدًا: المفوض السامي للاجئين وإصدار جوازات سفر نانس.

لكن هذا التدفق البشري من المهاجرين لم يستمر بنفس قوته إذ سرعان ما تقلصت أعداد المهاجرين جراء البؤس والفقر التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، إذ بلغ عدد الاشخاص الذين تسببت ألمانيا والاتحاد السوفياتي باجتثاثهم من جذورهم، وتهجيرهم وطردهم ونفيهم ونقلهم حوالي ٣٠ مليون شخص في السنوات الأربع الأولى من الحرب. وبحلول عام ١٩٤٥ كان هناك ما يزيد على ٤٠ مليون لاجئ ومشرد ومهجر في أوروبا[٢].

---

(١) كولن بندي. (٢٠١٦) المهاجرون واللاجئون والتاريخ وسابقات الأحداث. نشرة الهجرة القسرية، متاحة على الرابط https://www.fmreview.org/ar/destination-europe/bundy.

(٢) Since 1045 Tony gust > History of Europe، كولن بندي، كلية غرين تملون، جامعة أكسفورد ←

وفي عام ١٩١٨، اخترعت الحدود وترك الناس في أماكنهم التي يعيشون فيها (باستثناء التبادل السكاني الذي حدث بين تركيا واليونان). وقد حدث العكس في نهاية الحرب العالمية الثانية إذ ظلت الحدود كما هي يهابها الجميع ولا يجرؤ أحد على الاقتراب منها– وباستثناء بولندا– أجبر الناس على الانتقال والتحرك نحو كل من أوروبا الوسطى والشرقية. ولم تكن عبارة "التطهير العرقي" ظاهرة أو معلن عنها صراحة، لكن وجودها كان يفهم ضمنيًا إذ حدث ما خطط له واضعو السياسات من تأسيس دولة متجانسة عرقيًا.

وهناك جانبان لهذه الأزمة لا يمكن إغفالهما وهما[١]:

- الجانب الأول: الجهد الاستثنائي الذي بذلته قيادات التحالف ومنظمة الأمم المتحدة للإغاثة والتأهيل. فبحلول عام ١٩٤٧، كانت منظمة الأمم المتحدة للإغاثة والتأهيل تدير وتشرف على ما يقرب من ٨٠٠ معسكر لإعادة توطين اللاجئين مع توفيرها المأوى لسبعة ملايين شخص. وبحلول ١٩٥١ وبفضل تلك الجهود الجبارة لم يكن هناك سوى ١٧٧ ألف مهجر يعيشون في المخيمات إذ أعيد توطين الملايين منهم، وأعيد أكثر من ذلك إلى أوطانهم، وهاجرت أعدادا كبيرة إلى بلدان أخرى.
- وفي الجانب الثاني: ظهر بحلول عام ١٩٥١ إطار مؤسسي وقانوني جديد للتصدي لظاهرة اللاجئين، ألا وهي مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين بالإضافة إلى وجود منظمة الأمم المتحدة للإغاثة والتأهيل وإقرار الاتفاقية المتعلقة بوضع

.www.ox.ac.uk

(١) كولن بندي. (٢٠١٦). المهاجرون واللاجئون والتاريخ وسابقات الأحداث. نشرة الهجرة القسرية متاحة على الرابط:

.https://www.fmreview.org/ar/destination-europe/bundy

اللاجئين[1].

وفي الفترة بين عامي ١٩٥٠-١٩٧٣، شهدت الدول القومية الأوروبية ازدهارًا كبيرًا لم تشهده الرأسمالية العالمية من قبل. وحتى ذلك الوقت ولمدة ٣٠٠ سنة، كانت الدول الأوروبية مصدرًا للهجرة الجماعية من خلال الاحتلال والاستعمار وإقامة مقاطعات المستوطنين في الدول الأقل نماءً. أما الآن، فنجد الدول القومية الأوروبية الغربية والشمالية أصبحت متعطشة بشدة للعمالة الأجنبية وترحب بهم، إذ أصبحت هذه البلدان مقصدًا للهجرة والتوطين، تتزايد فيها أعداد المهاجرين الذين يصلون إليها بنفس زيادة معدل الهجرة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات التي كانت تصنف فيها على أنها من دولة يقصدها المهاجرون منذ القدم.

ومع أنه بحلول الثمانينيات من القرن الماضي كان طالبوا اللجوء من أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية يدخلون أوروبا، ظلت الدول الأوروبية – إلى حد ما – معزولة وبعيدة تمامًا عما يحدث في هذه القارات. ولكن أوروبا سرعان ما وجدت نفسها في التسعينيات قد دخلت فجأة إلى أزمة ثالثة للاجئين.

ولهذه الأزمة عدة مكونات، أولها انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه واندلاع الحروب في يوغسلافيا السابقة، وثانيها حروب القوى الغربية في العراق وأفغانستان التي

(١) المادة ١/٢ معاهدة الأمم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١م.

جعلت من هذين البلدين أكبر مصدر للاجئين، وثالثها أحداث ١١سبتمبر / ايلول و"الحرب على الإرهاب" التي أثارت موجة جديدة من محاولات لتقييد ومراقبة ومنع الدخول. وكما يتبع الليل النهار، تبع جهاز المراقبة الجديد أن أوجد المهاجرون واللاجئون طرقًا أخرى للدخول. فأصبح هنتك ترابط وثيق بين تشديد الرقابة على الحدود، والمهاجرين اليائسين والمهربين الانتهازيين.

وأخيرًا، يمكننا تحديد أزمة رابعة للاجئين في أوروبا بدأت منذ في عام ٢٠١١م وبلغت ذروتها في عامي ٢٠١٤-٢٠١٥م. وأهم أسباب ومكونات هذه الأزمة هي: الحرب في سوريا، الدويلات الفاشلة أو الهشة في ليبيا، وأفغانستان، والعراق، والصومال، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وعجز دول الجنوب الواضح عن التصدي لمشكلات اللاجئين وحلها، وسرعة إنشاء طرق جديدة للهجرة الجماعية خلال دول البلقان وأوروبا الشرقية للتوجه نحو وجهاتهم المفضلة من البلدان مثل: ألمانيا، والسويد، والدنمارك، والمملكة المتحدة[١].

(١) علي زعلان نعمة وآخرون. (٢٠١٥). القانون الدولي الإنساني، مكتبة السيسبان، بغداد، ص ٧٠.

إنها أزمة أوروبية دون شك، ومع ذلك، ما زال هناك ١٨ مليون لاجئ، و٢٧ مليون نازح في العالم حوالي ٨٠٪ منهم لا يقيمون في أوروبا بل يقيمون في بلدان فقيرة في أفريقيا، وآسيا، والشرق الأوسط، وأمريكا.

الهجرة في العراق:

تركت الظروف التي مر بها العراق- خلال العقود الثلاثة الماضية- بصماتها الحزينة على جميع أطراف المجتمع العراقي وبناة التحتية. هذه البصمات الحزينة لا تنجلي إن لم تتكاتف الجهود المخلصة لإعادة إعمار ما أتلفه النظام السابق. إن العقود الثلاثة الماضية شهدت نزوح أكثر من ثلاثة ملايين شخص إلى خارج العراق بحثًا عن ملاذ آمن. وهم إذ تركوا البلاد بأجسادهم قسرًا لكن نفوسهم وعقولهم لا زالت تتمسك بتربة ذلك البلد. الهجرة الجماعية شملت هجرة الكثير من العقول والكوادر العراقية المثقفة التي كان يمكن لها أن تساهم في دعم مشاريع التنمية والتطوير إن سنحت لها الظروف بذلك[١].

أسباب هجرة العقول:

لابد من إلقاء بعض الضوء على ظاهرة هجرة العقول من دول العالم الثالث وضمنها العالم العربي والإسلامي إلى العالم الغربي ذو التقنية المتطورة والإمكانيات المادية الهائلة مثل هذه المعرفة تهيئ الأرضية لفهم مشكلة هجرة العقول العراقية وتساعد على وضع اللبنات القويمة لوضع استراتيجية فاعلة للتعامل معها على أرض الواقع.

(١) جهاز المغتربين. مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان. (٢٠٠٩). مجلة آفاق الهجرة. (١). ١٤٥-١٥١.

ويعد هذا الموضوع مهمًا وحساسًا لتأثيره الفاعل على عملية التنمية الاقتصادية وتشجيع عملية تراكم الخبرات في حركة المجتمع المعاصر. إن المشكلة الحقيقية في هذه الظاهرة هي ليست في ترك العلماء مراكزهم العلمية في الوطن الأم وانتقالهم إلى مؤسسات علمية متطورة في الدول الصناعية إذ أن مثل هذا الانتقال سيفيد حتمًا في تطور العلم ويدفع بعجلته نحو الأمام. لكن المشكلة هي في استقرار العلماء في مواطنهم الجديدة وعدم رجوعهم إلى أوطانهم الأصلية بعد حصولهم على الخبرات العلمية والمهارات التقنية التي يمكنها دفع عجلة التنمية في وطنهم الأصلي. وبذلك تصبح الهجرة خسارة وكارثة اقتصادية وتقنية فادحة على الدول النامية، أن مجموع عدد العاملين من أصل أجنبي في حقول البحث والتطوير في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان في السنوات الأخيرة يقدر بحوالي ٤٠٠ ألف شخص، ويعمل مثل هؤلاء الأشخاص في مجالات البحث والتطوير العلمي والتقني في الجامعات والمصانع ومؤسسات البحث العلمي وهي مجالات متطورة تملك من الوسائل والإمكانات المادية ما يمكنها من القيام بالأبحاث العلمية المتقدمة.

تعد هجرة الكفاءات والخبرات من أكثر المشكلات على قائمة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية، منذ أن باشرت هذه الدول بوضع البرامج للنهوض بأوضاعها المتردية الموروثة عن حقب طويلة من الحكم الاستعماري والهيمنة الاجنبية، إن الاقطار العربية والعراق على وجه الخصوص تعاني اليوم من نقص كبير في القوى المؤهلة المتقدمة من كفاءات في شتى المجالات، في حين تعتمد خطط التنمية وتقدم هذا البلد بشكل كبير على توفير هذه القوى وأن هذه الحاجة سوف تزداد أكثر يومًا بعد يوم بزيادة محاولات النمو والتقدم خاصة بعد توفر الامكانات المادية والشروط الأخرى التي تساهم في عمليات التنمية، في حين يقابل هذه الحاجة الشديدة من هذه القوى استمرار الهجرة، وتخلف المبعوثين في الدول المتقدمة.

لقد أصبحت ظاهرة هجرة العقول العربية إلى الخارج خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبعض الدول الأوروبية تشكل هاجسًا للحكومات والمنظمات على حد سواء وقدرت التقارير أن تلك الهجرة التي لا تكاد أن تتوقف تتسبب في خسارة مالية تتجاوز ٢٠٠ مليار دولار سنويًا.

ولتوضيح الأمور بشكل أدق أشارت اليونسكو أن ٨١٪ و٢ فاصل، من الطلبة العراقيين على نفقة الحكومة إلى الدول الغربية وأمريكا يتخلفون من العودة، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ تعرض حملة الشهادات العليا للاغتيالات واستخدام وسائل تهديد مباشر على مغادرة العراق فقد قتل جراء ذلك (٢٤٦) عالمًا وفقًا لما أعلنه وزير التعليم العالي والبحث العلمي فيما هاجر أكثر من (٢٠٠٠) منهم إلى الخارج، ذلك أن هجرة العقول العراقية تعكس خسارة فادحة واستنزافًا لشريحة نادرة ومؤثرة وفاعلة في المجتمع العراقي.

مثل هذه العقول يمكنها الاتصال والسفر والتنقل للأغراض العلمية بصورة أسهل من الكفاءة العلمية العاملة في الوطن الأم. الإحصائيات التي تنشرها الدول الغربية حول أعداد المهاجرين واختصاصاتهم واستمرارية الهجرة تزيل الغبار عن وجود أي مبالغة في هذا الموضوع وبالرغم من المعاناة التي قد تعانيها هذه العقول عند الهجرة وتحمل الصعاب لبلوغ الدول الغربية إلا أن هدفها هو الحصول على أرضية صالحة وخصبة لها تمثل هذه المشكلة بالنسبة للعراق والدول العربية جرحًا نازفًا يثخن الجسد العراقي والعربي، وتقف حاجزًا كبيرًا في طريق التنمية العربية من خلال استنزاف العنصر الأثمن (الإنسان) والثروة الأعلى من بين العناصر الضرورية للنهوض بتنمية حقيقية متينة الأسس. قابلة للتطور والاستمرار ولكي ندرك أبعاد هذه المشكلة وخطورتها على واقع البلدان العربية ومنها من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم. ومن أخطر نتائج الثورة التكنولوجية إنها خلقت هوة

تكنولوجية وإدارية تفصل الدول المتقدمة بعضها عن بعض، ناهيك عن دول العالم الثالث، حتى باتت هذه الهوة تشكل تهديدًا خطيرًا لرواد عصر الثورة الصناعية الأول في أوروبا، كما أخلت هذه الهوة باتزان بنية العلاقات بين الأمم إذ خلقت مراكز ثقل وجذب ومناطق فراغ وطرد تكشف عنها على سبيل المثال حركة هجرة العقول وهي أثمن ثروة تحدد مستقبل العديد من الأمم، وهذه الهوة التكنولوجية والإدارية أشد خطورة من الهوة الاقتصادية للعراق ومستقبل عملية التنمية تشير الإحصائيات المأخوذة من جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية ومنظمة اليونسكو وبعض المنظمات الدولية والاقليمية المهتمة بهذه الظاهرة الحقائق التالية :

إن ٥٠٪ من الاطباء و٢٣٪ من المهندسين و ١٥٪ من العلماء مجموع الكفاءات المتخرجة يهاجرون متوجهين إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا بوجه خاص وأن ٥٤٪ ولعوائلها ولتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ولبلوغ طموحاتهم في المجالات المتطورة[١].

هجرة العقول العراقية المفكرة:

تُعد ظاهرة من الظواهر الفريدة والمتميزة في العقود الأخيرة من الزمن ويجب دراستها بطريقة مغايرة للدراسات السابقة باعتبارها ظاهرة إجبارية وليست طوعية. والسبب في ذلك يعود إلى أن عوامل هجرة العقول المفكرة تركز برمتها على الأسباب الاقتصادية ثم الأسباب الأخرى التي تليها، أما بالنسبة لدول كالعراق فالأمر يختلف

(١) إبراهيم عبد الخالق رسول، وكفاح يحي صالح العسكري، وحسن عامر إبراهيم. (١٩٧٧). المهاجرين العرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية. دراسة ظاهرة هجرة العقول... أسبابها.. علاجها من وجهة نظر التدريسيين والتدريسيات في كلية التربية، جامعة المستنصرية، مجلة آفاق عربية، العدد ٧، السنة الثانية بغداد.

إذ أن العراق يتميز عن غيره من الدول باعتباره من أغنى دول الشرق الأوسط قاطبة لما يمتلكه من ثروات معدنية وزراعية ومائية بالإضافة إلى خصوبة أرضه وموقعه الجغرافي المتميز وحضارته التي تمتد في عمق التاريخ ونظرة سريعة إلى تاريخ العراق تبين أن هذا البلد كان بمأمن عن الأزمات الاقتصادية والمجاعات التي حدثت في بلدان أخرى بسبب موقعه ضمن منطقة الهلال الخصيب حتى أن ثروات هذا البلد وخيراته كانت تفيض لتشمل بجودها البلدان الأخرى، وعمومًا لم يشهد تاريخ موجات نزوح جماعي كتلك التي يعيشها في الوقت الحاضر. أن هجرة الكوادر العراقية لم تتم لأسباب اقتصادية بحتة وإنما كانت هناك أسباب أخرى دفعتها للنزوح عن أرض الوطن إلى بلدان غربية بالتقاليد والأعراف والعادات وكانت عيون العراقيين في الخارج تحن إلى يوم العودة ولقاء الأهل والأحبة.

مراحل هجرة العقول والكوادر العراقية:

بالرغم من وجود هجرة متواضعة في الستينيات من القرن العشرين إلا أن الهجرة ازدادت بنسبة أكبر بعد حرب عام ٢٠٠٣م بسبب الوضع الأمني المتردي والظروف الصعبة التي شهدها العراق، ومن الممكن تقسيمها إلى أربع مراحل وهي:

مرحلة السبعينيات: وشهدت هذه الفترة تزايدًا ملحوظًا في هجرة العقول العراقية ولم يعرف العراق قبلها هجرات جماعية مماثلة هذه الهجرة أجبرت الكثيرين على ترك أعمالهم وممتلكاتهم للسيح في أرجاء الأرض، ويعتبر العامل السياسي السبب الرئيس للهجرة الإجبارية الطوعية في تلك الفترة بالإضافة إلى تدخل العامل السياسي بالسياسة التعليمية والتوظيف والترقية العلمية. أما العامل الاقتصادي فقد كان عاملاً ثانويًا ولم يكن السبب الأساسي للهجرة.

مرحلة الثمانينيات: المرحلة الثانية التي زاد بموجبها مستوى الهجرة غير المنتظمة من

العراق إلى العالم الغربي بسبب تدهور الوضع الأمني والتشديد في سياسة تبعيث المؤسسات المختلفة ومنها الجامعات ومعاهد البحث العلمي وكذلك اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وفرض الخدمة العسكرية على الكثير من أساتذة الجامعات والتقنيين بسبب نقص الكادر البشري نتيجة للخسائر التي تكبدها الجيش العراقي بعد عام ١٩٨٣م وزجت بتلك الكفاءات في جحيم حرب مدمرة قتل فيها الكثير وهذا ما دفع تلك العقول والخبرات على الهجرة والهرب خارج العراق.

مرحلة التسعينيات: ازدادت هجرة العلماء العراقيين بشكل كبير جدًا عقب غزو الكويت واندلاع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م والتي تم بعدها فرض حصار اقتصادي وثقافي على العراق، ونتيجةً لذلك تدهور الوضع السياسي والأمني والاقتصادي وانهارت بنية المؤسسات العراقية وبضمنها الجامعات ومراكز البحث العلمي والبني التحتية للمجتمع. ورافق ذلك حملات اعتقال وسجن وتشريد الكثير، ومن بينهم الكفاءات العراقية التي لم تكن هي بمأمن عما يدور في داخل البلد في ذلك الوقت وتمركزت معظم الجالية العراقية المهاجرة في سوريا وبريطانيا والولايات المتحدة والسويد وبسبب الهجرات الجماعية للعراقيين وبضمنهم الكفاءات العلمية من العراق إلى الخارج فرضت الحكومة العراقية في عام ١٩٩٩م قيود مشددة تمنع سفر الكفاءات إلى الخارج وضمت القيود الصحفيين والطلاب وأساتذة الجامعات والمعلمين والأطباء والمهندسين وفي شهر حزيران من عام ١٩٩٩م أصدرت الحكومة العراقية قرار عفو لوقف هجرة أساتذة الجامعات إلى الخارج بدون رخصة رسمية وبموجب القرار يمكن للأساتذة وغيرهم من الذين هاجروا بدون رخصة رسمية العودة بدون التعرض لأي عقوبة قانونية وشمل العفو أيضا المهاجرين بوثائق سفر مزورة خصوصًا الذين سافروا بمهمات رسمية ولم يعودوا إلى البلد ونتيجة لعدم الاستجابة لقرار العفو أعلنت الحكومة العراقية في تشرين الثاني من العام نفسه عن

قرار يتم بموجبه مصادرة أملاك المهاجرين بدون رخصة رسمية مع سجن لفترة ١٠ سنوات ولم يستجب احد من المهاجرين لقرارات ووعود الحكومة التي لم يمكن الوثوق بها بأي حال من الأحوال.

مرحلة ما بعد حرب ٢٠٠٣م:

ثم ازدادت في هذه المرحلة بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العراق نتيجة الوضع الأمني السيء والاغتيالات والملاحقات التي طالت الكثير من العلماء والجامعيين وتعتبر هذه الهجرة من الهجرات على البلاد منذ عقد التسعينيات في القرن الماضي خاصة وان غالبية المهاجرين من الكفاءات العلمية والأكاديمية من أطباء وأساتذة وتشير تقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى أن المهاجرين العراقيين من أكثر المهاجرين تشتتًا في العالم إذ يتوزعون على أكثر من ٨٠ دولة، وقد كانت للدول الصناعية الأوروبية الحصة الأكبر من المهاجرين من أصحاب الكفاءات فقد تسلمت السويد لوحدها ٧٣٩٤ طلبا للجوء عام ٢٠٠٦م وهو أعلى عدد منذ عام ٢٠٠٣م وفي تركيا بلغ العدد أكثر من ٨٠٠٠ عراقي أما في ألمانيا فقد بلغ ١٨٩٥ وفي هولندا بلغ ١٦٢٠ في حين وصل عدد العراقيين في المملكة المتحدة ١٦٠٥ وفي اليونان وصل إلى ٩٧١ إضافة إلى أكثر من ١,٥ مليون عراقي في دول الجوار للعراق[١].

كما أن الهجرة الدولية كان لها أثر كبير على دولة العراق، وقد حاولت دراسة جمال الدين

(١) مرجع سابق.

(٢٠٢١) التعرف على تحليل مؤشرات واقع الهجرة في العراق للمساعدة في تقديم الحلول المناسبة لها. دعوة صناع القرار في العراق إلى ضرورة معالجة أسباب الهجرة بسبب تفادي آثارها السلبية، وتوصلت نتائج الدراسة لوجود ضعف في جهود معالجة أسباب الإرهاب التي هي أساس خروج الظاهرة للوجود، استمرار معاناة الكثير من مواطني غالبية دول العالم أهمها العراق كما أكدت الدراسة على أهمية معالجة أسباب الإرهاب الاقتصادية والاجتماعية وإعادة النظر في المعالجات لأسباب الإرهاب من خلال معالجة اساسيات انتشار ظاهرة الإرهاب[١].

حيث تسبب الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ بلجوء ما يقارب من ٢,٥ مليون عراقي إلى الدول العربية، إذ لجأ معظمهم إلى سوريا والأردن ولبنان ومصر وغير من الدول العربية[٢].

المطلب الثاني: نشأة النزوح في التاريخ الحديث:

يشهد المجتمع الدولي اليوم ظاهرة جديدة تتمثل بالنزوح، وهي ترك السكان لأماكنهم ومغادرتها لأسباب متعددة، وتعد هذه الحالة حديثة قياسًا إلى حالات أخرى كاللجوء والهجرة، وما يميز النزوح عن غيره هو عدم خروج الفرد من حدود دولته والبقاء فيها ضمن مناطق أخرى أكثر أمنًا له ولأسرته، وعلى الرغم أن النازحين ليسوا موضوعًا لاتفاقية دولية كاللاجئين إلا أنهم يخضعون للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الوطني وقت السلم. والقانون الدولي الإنساني أثناء النزاع المسلح.

---

(١) جمال الدين، وجبار علي عبد الله. (٢٠٢١). الهجرة الدولية وآثارها على العراق. مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة- مركز دراسات الكوفة. (٦٢). ١٦٥-١٩٢.

(٢) غادة حلمي. (٢٠١٧). أبعاد الهجرة غير الشرعية في الدول العربية، مجلة آفاق عربية، العدد الأول، القاهرة، مارس، ص١٨-١٩.

يُعد النزوح تحديًا عالميًا، إلا أنه يتركز بكثافة في دول محددة، وهو ناتج عن أحداث قليلة، وقد تم تسجيل ٢٨ مليون حالة نزوح جديدة مرتبطة بالنزاع والكوارث في ١٤٨ دولة ومنطقة سنة ٢٠١٨، كانت حصة تسع دول منها أكثر من مليون حالة نزوح لكل دولة(١).

يقدر عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة نزوح بحوالي ٣،٤١ مليون شخص حتى نهاية عام ٢٠١٨ نزحوا نتيجة للنزاع والعنف في ٥٥ دولة، وهو أكبر عدد على الإطلاق، كما يتواجد ثلاث أرباعهم، أي ما يقدر بـ ٣٠,٨ مليون شخص في عشر دول فقط.

وتعد الأسباب السياسية والأمنية الأكثر تأثيرًا في وجود ظاهرة النزوح، ومشكلة اللجوء على مرً العصور والمراحل التاريخية، إذ أن عدم الاستقرار السياسي والأمني، ووجود الأنظمة الاستبدادية، وانعدام الحريات، وضعف المشاركة السياسية، وانتهاكات حقوق الإنسان، وانتشار السجون والمعتقلات، والتدخلات العسكرية الداخلية، وكثرة الانقلابات، والصراعات الداخلية، والحروب الأهلية، والحرمان السياسي، كل هذه الأسباب دفعت الأفراد إما للخروج قسرا واضطرارًا أو طوعًا للبحث عن الأمن والاستقرار في مكان آخر يحفظون به أنفسهم، ويحققون الكرامة الإنسانية وحرية التعبير والرأي وباقي متطلبات الحياة الآمنة.

وقد تسبب التدخل الخارجي والاحتلال والاستيطان الصهيوني بحدوث أكثر موجة لجوء وهجرة تعقيدًا واستمرارًا في المنطقة العربية منذ عام ١٩٤٨ عندما قام الإحلال والإبعاد والتهجير القسري للسكان الأصليين الفلسطينيين، ورفض عودة اللاجئين

(١) تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA. (٢٠١٨). النشرة الإنسانية في العراق ٤ اب، ص ١٨.

إلى ديارهم الذي هو من حقهم الطبيعي، وأدى هذا الاحتلال إلى تهجير ٧١١٠٠٠ فلسطيني بعد حرب ١٩٦٧، حيث صار الفلسطينيون أكبر عدد من اللاجئين على الصعيد العالمي بعدد يقدر بـ ٥ ملايين لاجئ من الجيل الثاني والثالث المنحدرين من الجيل الأول من اللاجئين الفلسطينيين فضلاً عن مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، وآخرين في لبنان وسوريا والأردن وباقي الدول العربية(١).

كما أن الاضطرابات والصراعات السياسية والمسلحة التي تعصف بكل من العراق وسوريا وليبيا واليمن منذ عدة سنوات، التي استهدفت المدنيين من أفراد وجماعات على أساس الهوية الطائفية والدينية والعرقية عبر ممارسات تجلت بعمليات تشريد وقتل للسكان المحليين في ظل ضعف الأنظمة، ودخولها في صراع مسلح ضد شعوبها، وتداعي الحدود، وظهور الفواعل المسلحة من غير الدول المتمثلة بالإرهاب وبروز الهوية الطائفية والعرقية على حساب الهوية الوطنية التي كانت تحقق التجانس المجتمعي– جعلت كلاً من سوريا والعراق بؤرة للدمار والموت، إذ وصل ذروة ما فرَّ من العراق ما يقرب من ٤ ملايين عراقي، وما فر من سوريا إلى ١٢ مليون سوري في عام ٢٠١٥.

ففي الساحة العراقية كانت الصراعات الطائفية، ثم تم استيلاء داعش على العديد من المدن والمناطق العراقية– سببًا لفرار مئات الآلاف من المدنيين إلى أماكن أخرى داخل العراق وخارجه حفاظًا على أرواح أسرهم. وكذلك مثلما حصلت في سوريا وليبيا واليمن أدت إلى زيادة أعداد كبيرة من الفارين من الصراع والموت في هذه الدول

(١) التقرير العالمي حول النزوح الداخلي للعام ٢٠١٩. متاح على الرابط https://www.internal-displacement.org/sites/default/files/inline-files/2019-IDMC-GRID-ar.pdf.

حيث لجأوا إلى دول عربية وأجنبية، ولا سيما الأردن ولبنان وتركيا، وبشكل أقل في دول الخليج العربي والمغاربية والاتحاد الأوروبي[١].

لا يزال تقدير عدد العائدين يشكل تحديًا كبيرًا، إذ تم رصد أعداد كبيرة من النازحين العائدين إلى دولهم في أثيوبيا والعراق ونيجيريا في حين لم تكن الظروف مواتية لإعادة دمجهم على المدى البعيد [٢].

وقد تكون هناك أسباب أخرى للنزوح غير النزاعات المسلحة، إذ تمثل الكوارث الطبيعية والأزمات التي تمر بها الدول ذات صفة طبيعية (الكوارث، الأعاصير، الزلازل، الفيضانات، البيئة) أي التي لا دخل لإرادة الإنسان فيها، إلى النزوح إلى أماكن غير التي يقيمون بها، ويستشعرون بوجود خطر يهدد حياتهم، ما يجعلهم ينتقلون إلى مناطق أخرى أكثر أمنًا، وهذه الأسباب لا تمت إلى النزاعات المسلحة، ولا تعد أثرًا لها ولا سابقة عليها، مثال ذلك ندرة المياه وتلوثها في بعض مناطق العراق سنة ٢٠١٨ أدت إلى توقف سبل العيش الزراعية إلى نزوح (٣٦٠) أسرة عراقية من جنوب العراق أي ما يقارب (٣,٧٨٠) شخص، نتيجة عدم صلاحية المياه للاستهلاك الزراعي. وقد يكون سبب الكارثة الطبيعية الفيضانات التي تجتاح الدول كالفيضانات التي شهدها قضاء الشرقاط في محافظة صلاح الدين بالعراق، والتي تسببت بوفاة أكثر من ١٠ أشخاص وخسارة مادية ونزوح جماعي من القضاء إلى مناطق أكثر أمنًا على حياتهم[٣].

---

(١) مشكلة الهجرة واللجوء في المنطقة العربية في ظل الأزمات الراهنة: مثنى العبيدي.

(٢) رياض إبراهيم السعدي. (١٩٧٧). الهجرة من الريف إلى الحضر، أنماطها، اتجاهاتها، بحث ألقي في المؤتمر الخامس لمنظمة المدن العربية المنعقدة في الرباط، ص ١٥٧.

(٣) ساري حنفي. (٢٠١٤). الهجرة القسرية في الوطن العربي: إشكاليات قديمة جديدة. مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٢٧، بيروت، سبتمبر، ص ١٨.

ففي العراق والذي شهد موجة نزوح بسبب النزاعات المسلحة خصوصًا بعد العام ٢٠١٤ دخول داعش، قررت الأمم المتحدة دعم الأسر النازحة الضعيفة، التي تعيش في المخيمات والأماكن الأخرى، ودعم الأسر غير القادرة على العودة إلى ديارها، بعد نزوحها والوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأسر النازحة حديثًا، والأسر التي يمكن الوصول إليها، لتأمين تقديم الدعم الإنساني لها، ومنذ عام ٢٠١٤ قد بلغ (٣,١١٢,٩١٤) مليون نازح، ويسكن أغلبهم في مأوى خاصة كالمنازل المؤجرة أو الفنادق، أو أسر مضيفة، وقسم منهم في سكن غير ملائم مثل أبنية مدرسية قيد الإنشاء أو مستوطنات غير قانونية، كالمدارس، وبعضهم يسكنون المخيمات.

في حين أشار تقرير لبعثة الأمم المتحدة عام ٢٠١٨ أن "عدد العراقيين النازحين في الوقت الحالي يزيد عن ٢، ٣ مليون، وعدد العائدين إلى مناطقهم يصل إلى أكثر من ٣,٥ مليون ليتجاوز الـ ١٠٠ ألف شهريًا"[١].

ودعم الأشخاص الذين تعرضوا للعنف من أجل مواجهة الصعاب، وتقديم المساعدات الإنسانية لهم، وبينت خطة الاستجابة للأمم المتحدة الخاصة بالعراق، الشركاء في المجال الإنساني، وخلال عام ٢٠١٨ لضمان حقوق الأشخاص الأكثر ضعفًا، وتضررًا وتوفير الحماية اللازمة لهم، من الأسر النازحة الضعيفة جدًا التي تعيش في المخيمات والأماكن الأخرى ذات المستوى المعيشي المتدني، من خلال تقديم المساعدة الإنسانية لهم، والذين يقدر عددهم مليون ونصف المليون شخص. وكذلك دعم الأسر الضعيفة جدًا والرغبة في العودة إلى ديارها، ولكنه لا تقدر على العودة وتؤكد المنظمة أنها ستدعم هؤلاء بتقديم المساعدات، ويقدر عددهم حوالي ثلاثمائة وخمسون ألف شخص.

(١) علي زعلان نعمة وآخرون. (٢٠١٥). القانون الدولي الإنساني، مكتبة السيسبان، بغداد، ص٧٠.

أكدت المنظمة الدولية- أيضًا- أن الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأسر النازحة التي يمكن الوصول إليها من خلال تأمين الوصول الآمن، إلى الخدمات وتقدر المنظمة عددهم بنحو ثلاثمائة ألف شخص، ودعم السكان الضعفاء الذين غير الحاصلين على الدعم الكافي من شبكة الرعاية الاجتماعية، وضرورة دعمهم بالمساعدات ويقدر عددهم المليون وربع المليون شخص، ودعم الأشخاص الذين تعرضوا إلى العنف من خلال تقديم المساعدات الإنسانية لهم ويقدر عددهم ب مليونين ومائتان ألف شخص(١).

إن ما وضعته الأمم المتحدة عن طريق خطة الاستجابة السريعة يشكل دورًا تحاول المنظمة الوصول إلى ضحايا النزاعات المسلحة، وتقديم المساعدة الإنسانية، لهم بشكل يجعلهم قادرين على ممارسة حياتهم وحقوقهم بشكل أفضل.

وهذه الأسباب لا تقل أهمية عن النزاعات المسلحة إلا أن هذه الحوادث أو الأحوال طبيعية بمعنى آخر، لا يكون للإنسان دخل بإيجادها وهي غير متوقعة، لا من السكان ولا السلطات الحكومية، على عكس النزاعات المسلحة أو الانتهاكات التي ترتكب بحق الأفراد، ولذلك تكون هناك معالجات سريعة من أجل انقاذ حياة الأفراد من خلال عمل الحكومة لتفادي إلحاق الضرر بهم ونقلهم إلى مناطق أكثر أمنًا على حياتهم ومن ثم إعادتهم حال انتفاء سبب نزوحهم. في حين أن النزوح بسبب النزاعات المسلحة أو الانتهاكات قد تؤدي إلى عملية نزوح صعبة ومعقدة وطويلة الأمد، لا ينتهي بنهاية النزاع، بل تتطلب جهودًا استثنائية، لإعادة توطين النازحين خصوصًا إذا كان أغلبهم قد فقد داره، نتيجة تلك النزاعات، مما يتسبب في ضرورة البقاء في مناطق النزوح.

---

(١) تقرير حقوق الإنسان لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في آذار مارس إلى ٣٠ أبريل ٢٠٠٦ على الموقع الإلكتروني WWW.UNIRAQ-ORG.

وأشار تقرير حقوق الإنسان لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، إلى أن حالة النزوح القسري تفاقمت بعد أحداث عام ٢٠٠٦، ولا سيما العمليات الحربية التي قامت بها القوات الأمريكية في الأحياء السكنية بالعراق، مما اضطر كثيرًا من هذه العوائل إلى الهروب والنزوح القسري إلى أماكن أخرى قد تبدو أكثر أمنا في نظرهم.

إن الاتفاقيات الدولية تضمنت نصوصًا واضحة على منع جريمة إبادة الأجناس، جزءًا من سياسة احترام حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية الدولية، فجريمة التهجير القسري وفقًا لهذا الوصف هي جريمة إبادة للجنس البشري، لأن هنالك تدميرًا متعمدًا للجماعة بسبب عوامل قومية أو عرقية أو دينية أو أثنية، وهي من الجرائم التي يمكن أن تمس الأمن الدولي وتهدد الاستقرار في العالم. ولا يقبل القول بأن هذه الجرائم هي [١] شأن داخلي للدول وبالتالي لا يحق للمجتمع الدولي التدخل لمنعها ومحاسبة الفاعلين لها [٢].

ويبدو أن هذه الجريمة هي جريمة اعتيادية غير سياسية، وهي لا تسقط بالتقادم الزمني إن مرتكبها لا يمنح حق اللجوء السياسي ولا يمكن إعفاء الفاعل منها أو من عقابها، حتى لو كان رئيس دولة إذ تقرر مسؤوليته بحسب القانون. فالمسؤولية الفردية عن الجرائم الدولية، لا تعفي الفرد وإن كان رئيسًا للدولة أو الحكومة من العقاب، وكذلك تمتعه بالحصانة لا يحول بينه وبين مسؤوليته عن الجرائم الدولية، وقيام فرد بارتكاب جريمة دولية لا يعفي رئيسه عن المسؤولية الجنائية إذا كان لديه

(١) تقرير حول عدد النازحين في العراق صادر عن الأمم المتحدة منشور على الموقع: WWW.UNIRAQ..

(٢) محمد مجذوب، طارق مجذوب. القانون الدولي الإنساني. (٢٠٠٩). منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، ص ٩٦.

علم بها، وارتكاب الجريمة تنفيذا لأوامر رئيسه لا يعفيه عن تلك المسؤولية [١].

لا يساعد عدد النازحين كثيرًا في الكشف عن الواقع الذي يعيشونه، حيث تختلف آثار النزوح واحتياجات النازحين فيما بينهم سواء على الصعيد الفردي أو المحلي أو الوطني، قد تتباين ظروف النازحين بشكل كبير بحسب مدة النزوح والقدرات والموارد التي يتمتعون بها حتى قبل نزوحهم. بالإضافة إلى مستوى التحديات التي يواجهونها حاليًا، حيث يؤثر النزوح على الاقتصاد من خلال العديد من الطرق المترابطة والمتداخلة، من الممكن ملاحظة [٢].

الدفع والجذب لحدوث الهجرة:

كما أكدت يليب إنغلِر، ومارغو ماكدونالد، وروبرتو بياتسا، وغالين شير في مقالتهم المنشورة ١٩ يونيو ٢٠٢٠ في صندوق النقد الدولي[٣] بعنوان الهجرة إلى الاقتصادات المتقدمة يمكن أن ترفع معدلات النمو.

حيث تتسم هجرة اللاجئين بأنها ظاهرة أكثر مركزية حيث يغادر السكان المعرضون للخطر موطنهم الأصلي بصورة مفاجئة حاملين معهم موارد ضئيلة، ويسافرون إلى وجهة آمنة عادة ما تكون قريبة من بلدهم الأم. ولذلك فإن الاقتصادات الصاعدة والنامية هي مصدر اللاجئين ووجهتهم الأساسية في آن واحد.

---

(١) رياض إبراهيم السعدي، مرجع سابق.

(٢) التقرير العالمي حول النزوح الداخلي للعام ٢٠١٩ متاح على الرابط https://www.internal-displacement.org/sites/default/files/inline-files/2019-IDMC-GRID-ar.pdf.

(٣) فيليب إنغلِر، ومارغو ماكدونالد، وروبرتو بياتسا، وغالين شير. (٢٠٢٠). الهجرة إلى الاقتصادات المتقدمة يمكن أن ترفع معدلات النمو. متاحة على الرابط: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/06/19/blog-weo-chapter4-migra-tion-to-advanced-economies-can-raise-growth.

تنطوي الهجرة لبلد آخر على تكاليف باهظة، مما يفسر اقتصار الهجرة على نسبة ضئيلة من السكان. والحواجز الجغرافية واللغوية جزء من هذه التكاليف، وهي تفسر مجتمعةً نسبة كبيرة من التباين في تدفقات الهجرة.

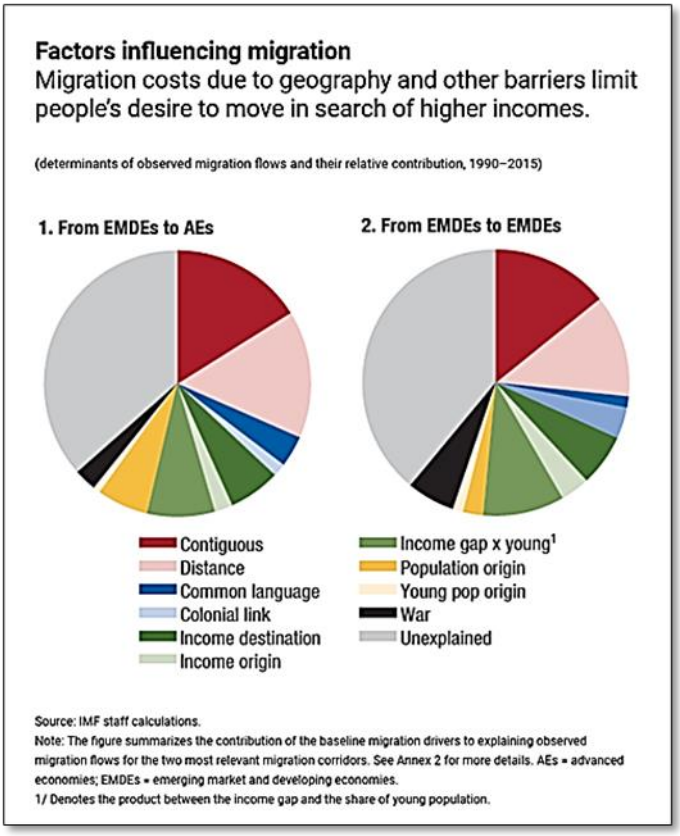

وأحد الأسباب الأساسية للهجرة هو فرق الدخل بين البلدان الأصلية وبلدان المقصد. فالبلدان الأغنى تجذب عددا أكبر من المهاجرين، وخاصة من البلدان التي يشكل فيها الشباب نسبة أعلى من السكان. أما البلدان ذات المستويات الأقل من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل، فتشهد خروج أعداد أكبر من المهاجرين، ولكن هذه الأعداد لا تشمل السكان شديدي الفقر. ونجد أن متوسط نصيب الفرد

من الدخل إذا كان أقل من ٧ آلاف دولار أمريكي في البلد الأصلي، تقل الهجرة من البلدان الأقل دخلاً في اتجاه الاقتصادات المتقدمة. ويشير هذا إلى محاصرة الفقر لهؤلاء السكان حتى أنهم لا يملكون الموارد الكافية لتغطية تكاليف الهجرة.

وتفسر الحروب السبب الرئيس للهجرة بين الاقتصادات الصاعدة والنامية – مما يؤكد أهمية القُرب الجغرافي لتدفقات اللاجئين. وأخيرًا، فإن الأمر المهم لتحليل ضغوط الهجرة في المستقبل هو أن حجم السكان في البلد الأصلي هو محرك أساسي لتدفقات الهجرة.

الأثر الاقتصادي:

ينظر تحليلنا بصورة منفصلة في أثر الهجرة الكلية (المدفوعة في الغالب بأسباب اقتصادية) إلى الاقتصادات المتقدمة وهجرة اللاجئين إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

ونخلص إلى أن المهاجرين في الاقتصادات المتقدمة يرفعون الناتج والإنتاجية على المديين القصير والمتوسط. وعلى وجه التحديد، نوضح أن زيادة قدوم اللاجئين بنسبة نقطة مئوية واحدة مقارنةً بالعمالة الكلية يرفع الناتج بنحو ١٪ مع حلول السنة الخامسة من هجرتهم.

ويرجع هذا إلى أن العمالة الأصلية والمهاجرة يقدمون لسوق العمل مجموعة متنوعة من المهارات يكمل بعضها البعض وتؤدي إلى رفع الإنتاجية. كذلك تشير عمليات المحاكاة التي أجريناها إلى أن متوسط دخل السكان الأصليين يستفيد من زيادة الإنتاجية التي يحققها المهاجرون، حتى وإن كانت زيادة متواضعة.

غير أن أثر الإنتاجية الإيجابي لا يكون ظاهرًا في حالة اللاجئين المهاجرين إلى

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويعكس هذا ما يواجه هؤلاء المهاجرين من مصاعب في الاندماج داخل أسواق العمل المحلية.

تجلب الهجرة مكاسب كبيرة للبلدان المستقبِلة وتتيح للمهاجرين فرصة لحياة أفضل. غير أنها قد تخلق أيضًا تحديات في توزيع الدخل، حيث يمكن أن تقع أضرار اقتصادية على العاملين في البلدان المستقبِلة في قطاعات سوقية معينة، على الأقل مؤقتًا. ولذلك ينبغي استخدام سياسات المالية العامة وسوق العمل لدعم الدخل وتقديم التدريب التحويلي للسكان الأصليين الذين يواجهون مصاعب في سوق العمل.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن السياسات النشطة لسوق العمل والهجرة الوافدة التي تستهدف إدماج المهاجرين، كالتدريب على اللغة وتيسير اعتماد المسميات المهنية، يمكن أن تُحَسِّن نتائج الهجرة في البلدان المستقبِلة.

وأخيرًا، ينبغي تنسيق السياسات على المستوى الدولي لمعالجة التحديات التي تشكلها هجرة اللاجئين. ويتضمن هذا اقتسام تكاليف استضافة اللاجئين ودعم إدماجهم في الاقتصادات الصاعدة والنامية وكذلك هجرة الكفاءات العلمية ونزيف الأدمغة بعوامل طرد تتعلق بالحياة الاجتماعية وظروف المعيشة السيئة.

تستند هذه المعلومات إلى الفصل الرابع من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" بعنوان "آثار الهجرة العالمية على الاقتصاد الكلي"، من أعداد فيليب إنغلِر، وكايكو هونجو، ومارغو ماكدونالد، وروبرتو بياتسا (قائد فريق الأعداد)، وغالين شير، بإرشاد من فلورنس جوموت[1].

(١) سعاد العلي. (٢٠١٥). الهجرة غير الشرعية وسبل آليات مكافحتها في منطقة المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، ٢٠١٥ – ٢٠١٦.

المبحث الثاني
أنواع النـزوح

النزوح بين محافظات البلد الواحد فيسمى "نزوح داخلي" اما إذا كان خارج البلد فيسمى "نزوح خارجي" لذا سنتناول هذه المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: النزوح الداخلي:

وتعني الهجرة الداخلية انتقال السكان عبر الدولة بين المحافظات التابعة للدولة وتندرج معها الهجرة الريفية والتي تعني انتقال السكان من الريف إلى الحضر. أما الهجرة الخارجية تعني الانتقال الجغرافي للسكان عبر حدود الدولة السياسية لغرض. كما يتواجد ثالث الاستقرار الدائم بغض النظر عن المسافة التي يقطعها المهاجر فقد تكون التي يقطعها المهاجر بضعة عشرات من الكيلومترات بين الدول المتجاورة وقد يقطع المهاجر عشرات الآلاف من الكيلومترات عندما تكون الدولة المهاجر إليها تقع في قارة أخرى، وتختلف الهجرة الداخلية عن الهجرة الخارجية أو الدولية من عدة جوانب. فهي أقل تكلفة من الهجرة الخارجية بحكم أن الانتقال يكون عادة لمسافة قصيرة، فضلاً عن أن مشكلات الخروج والدخول من دولة إلى أخرى لا تعترض المهاجر داخليًا، وبالإضافة إلى هذا وذاك، فإن مشكلة اللغة التي تواجه المهاجرين دوليًا لا تواجه المهاجرين داخليًا. كما يلاحظ بأن استعداد الناس من الناحية النفسية للهجرة الداخلية أكثر منه في الهجرة الدولية أو الخارجية. كل هذا يجعل الهجرات التي يشهدها العالم أكبر حجما من الهجرات الخارجية [1].

(١) سعد عبد الرزاق محسن. (٢٠١٦). مفهوم الهجرة وأنواعها، شبكة جامعة بابل، ص ٢٩-٣٠.

ونعني بالهجرة الداخلية انتقال السكان من الريف إلى المدينة في الدولة نفسها نتيجة لعوامل الجذب القوية في المدن وتوفر الخدمات المختلفة التعليمية والصحية والاجتماعية والترفيهية.. الخ، والأهم من ذلك كله هو توفر فرص العمل مما كان له أثره السيء على الريف والمدن على حد سواء لأن ذلك ينتج عنه إهمال القطاع الزراعي والرعوي، مما أدى على المدى البعيد إلى تصحر الأرض وكذلك هبوط المستوى التعليمي والصحي والأمني فيها مما أدى إلى زيادة عدد المدن الكبرى وارتفاع عدد سكانها. وكنتيجة لعوامل الطرد السابقة هاجر الإنسان من موطنه الأصلي في أي مكان على شكل موجات كبيرة كان الغرض منها الفتح والاستيلاء ومن ثم الاستقرار، والبعض الآخر الاستيطان السكاني.

يُعد النزوح تحديًا عالميًا، إلا أنه يتركز بكثافة وهو ناتج عن أحداث قليلة. وقد تم تسجيل ٢٨مليون حالة نزوح جديدة مرتبطة بالنزاع والكوارث في ١٤٨ دولة ومنطقة عام ٢٠١٨، كانت حصة تسع دول منها أكثر من مليون حالة نزوح لكل دولة. يقدر عدد من يعيشون في حالة النزوح بحوالي ٣,٤١ مليون شخص حتى نهاية العام ٢٠١٨، نزحوا نتيجة للنزاع والعنف ٥٥ دولة، وهو أكبر عدد تم تسجيله على الإطلاق أرباعهم، أي ما يقدر ب ٩,٣٠ مليون شخص في عشر دول فقط تعتبر الأزمات الطويلة الأمد والعنف بين المجتمعات ونزاعات الحكم عوامل رئيسة تسببت بحدوث ٨,١٠ مليون حالة نزوح جديدة مرتبطة بالنزاع والعنف.

ومما لا شك فيه أن الأزمات السياسية والامنية لها انعكاسات مباشرة وخطيرة على المجتمع بحيث يكون لها تأثيرات سلبية في طبيعة العلاقات الاجتماعية، وبين مؤسساته فإن أي تغيير يطرأ على النظام السياسي فسوف ينعكس بصورة مباشرة على المؤسسات الاجتماعية.

إن المؤسسة السياسية هي جزء من البناء الاجتماعي لأي مجتمع، ومن الطبيعي عندما تحصل أزمة سياسية فإنها تؤثر بصورة مباشرة على الأسرة والمجتمع وهو بالتأكيد ليس بمعزل عن المؤسسات الاجتماعية[1]، وقد أدت الأزمات السياسية إلى خلق نوع من التوتر وسوء العلاقات الأسرية بسبب حالات الاحباط التي ولدتها الأزمات السياسية وفشل الأفراد والأسرة الوصول إلى الأهداف التي كانوا يسعون إلى تحقيقها، وخصوصًا بعد أن حصل تغييرات شاملة وجذرية للمؤسسات السياسية والأيديولوجية التي كانت سائدة قبل ٢٠٠٣/٤/٩ التي كانت عائقًا من أجل تحقيق أهدافها.

إن الأزمات السياسية والأمنية فسحت المجال للجماعات المسلحة على السيطرة على الأرض والقيام بأعمال قتل وتهجير وخطف إذا وجدت أرضية خصبة لممارسة العنف فأول من دفع الثمن هذا العنف هو الأسرة العراقية.

سجلت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) زيادة أعداد المدنيين الذين قتلوا وأصيبوا نتيجة النزاع المسلح والأعمال الإرهابية خلال النصف الاول من عام ٢٠١٤، إذ شهد العراق تدهورًا خطيرًا في المجال الأمني وذلك باتساع رقعة النزاع المسلح غير الدولي في محافظة الأنبار التي بدأ فيها في شهر كانون الثاني ٢٠١٤، ثم اتسع النزاع إلى أماكن أخرى في وسط وشمال العراق، وقد قتل (٥٥٧٦) وأصيب (١١٦٦٦) مدنيًا على الأقل في كل أنحاء العراق مما تسبب معاناة المدنيين شملت عمليات القتل والاختطاف والتطهير العرقي والاعتداءات الجسدية والجنسية وتدمير المواقع الأثرية ذات الأهمية الدينية والثقافية وانتهاك حقوق الإنسان التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) تحديدًا والجماعات المرتبطة بها.

إن حالات النزوح المطول قد تؤدي إلى إثارة المخاوف السياسية والأمنية، ووجود

(١) جميل عودة. (٢٠٠٨). أطفال العراق النزاعات المسلحة، شبكة النبأ المعلوماتية.

أعداد كبيرة من النازحين قد يكون مصدرًا للصراع الداخلي والدولي، إذ يكون في العادة صراعًا إقليميًا من خلال زعزعة استقرار البلدان المجاورة، وقد تشهد بعض المخيمات والمناطق الحضرية التي تأوي النازحين مظاهر التسول وتجنيد الأطفال، وقد تشهد بعض المخيمات والمناطق الحضرية التي تأوي النازحين إلى تداعيات أمنية غير مباشرة فبمرور الزمن تقل مشاركة الحكومات المانحة في حل مشكلات النازحين في المخيمات ومن ثم يصبح تنافس النازحين مع سكان البلد أو المجتمع المضيف على المواد الشحيحة المصدر، وبالطريقة نفسها قد يؤدي إلى تقليل المساعدات في المخيمات ببعض النازحين إلى القيام بأعمال غير قانونية مثل قطع الطرق والنشل والتسول.

إن أزمة النزوح بدأت في العراق في أواخر عام ٢٠١٣ في ظل الاضطرابات التي شهدتها محافظة الانبار واستيلاء داعش على الفلوجة في كانون الثاني عام ٢٠١٤ الذي أطلق العنان للنزوح الجماعي، حيث أسهمت عوامل في إضعاف النازحين داخليًا في العراق كانت ما بين توفير الخدمات العامة إلى الوضع القانوني والوضع السياسي والأوضاع الأمنية، إن وضع النازحين يختلف من محافظة لأخرى، لأن كل محافظة عراقية لها خصائص محددة بشأن التكوين العرقي والديني والنظام الاداري وعلى وفق ذلك تختلف انتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها النازحون في أثناء وقبل النزوح اعتمادًا على الموقع.

إن الوضع الأمني العام أخذ في التحسن البطيء مع بقاء الحوادث الأمنية على مستوياتها، كما كانت عام ٢٠٠٤ وبدأت الحياة العامة الطبيعية تعود في كثير من أنحاء العالم وهناك توجه في عودة الناس للتركيز على مصالحهم الاقتصادية وتقديم الخدمات الإنسانية ومع تزايد عدد العراقيين الذين يصفون أحيائهم بالهادئة هناك تزايد بطيء في إمكانيات البيئة العامة الداعمة للاقتصاد والبنية التحتية.

إن الحوار الدائر بشأن النزوح في العراق يكاد يركز كليًا على قضية العودة وأن الغالبية العظمى للاجئين والنازحين سيعودون إلى بيوتهم بأعداد كبيرة. إن مشكلة النزوح ستنتهي تمامًا إلا أنه من غير المحتمل أن تتحقق العودة الطوعية على نطاق واسع وما زال الواقع الأمني يشكل مشكلة كبيرة أمام العديد من العراقيين[١].

إن أغنى العائلات العراقية التي كانت لها القدرة على العودة إلى مناطقهم الأصلية، ولكن كان لديها مخاوف من العودة، لذا يبقى أمام النازحين خيار وهو الاندماج مع المنطقة المضيفة، أي الانتقال من حالة عدم الاستقرار إلى الطموح بخلق حالة من الاستقرار تتطلب تواجد شروط معينة، إذ يشعر النازحون أنهم في بيئة آمنة يتطلب عليهم الحصول على عمل وسكن وهي من الصفات الأساسية، لتحقيق الاندماج فهنا تحصل العائلة على دخل ثابت وسكن كريم وبذلك يصبح جزء من المنطقة المضيفة لها، هنا ينبغي توفير برامج الحماية والمساعدة وتوفير احتياجاتهم حيث إن هناك مؤشر لضعف الحكومات والوكالات الوطنية والدولية في تقييمها لأوضاع السكان المتضررين من النزاعات المسلحة وحالات العنف أو تطوير أطر رصد حقوق الإنسان وتوفير الحماية الامنية للعوائل النازحة.

(١) عبد الكريم محمد. (٢٠٠٧). في بلد النفط: العراقيون يعيشون بصفة موتى، القبس الكويتية.

أدى تزايد عدد النازحين تعاظم حجم معاناتهم مع تردي الوضع الاقتصادي إلى تزايد كبير في حدة الصراع بين القوى السياسية مما أصاب النظام السياسي بالشلل.

أما الوضع التعليمي فقد أصيب بالإرباك نتيجة للأثار التي خلفها بروز (داعش) التي أجبرت عددًا كبيرًا جدًا من الطلاب على ترك مدارسهم نتيجة لتوتر الوضع الأمني وسوء الوضع الاقتصادي، علاوة إلى مدارس أخرى أي في المناطق التي نزحوا إليها مع تغير نمط التدريس، وهذا الامر سيترك اثارا وخيمة على مستقبل العراق.

في عام ٢٠٠٢ أجرت هيئة المرأة دراسة حول النازحين في ١٠ دول فقط فوجدت أن هناك ما يقارب ٢٧ مليون طفل حرموا من الذهاب إلى المدارس.

إن ترك المنازل بشكل سريع ولا سيما من قبل الأقليات للهروب من خطر داعش والمصاعب التي تبعت ذلك أدت إلى فقدان الكثير من النازحين أوراقهم الثبوتية، ويقدر بأن ٤٤ ٪ من العوائل النازحة في مختلف أنحاء العراق تعاني من مشكلة فقدان أحد أفرادها أو أكثر أوراقه الثبوتية، مما أدى إلى مخاطر كثيرة أهمها عدم حصولهم على الكثير من المساعدات أو صعوبة الحصول على فرص عمل وفقدانهم حقوقهم في التصويت في الانتخابات مما فاقم حجم معاناتهم، ففي كولومبيا حرم عدد كبير من النازحين الذين بقوا في وضع النزوح لأكثر من ٢٢ عام من حقوقهم الانتخابية.

أرهقت عملية النزوح اقتصاد العراق بشكل كبير جدًا نتيجة ارتفاع عدد النازحين الذي تزامن مع ضعف إيرادات الدولة النفطية.

وتشير هيئة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى أن هنالك أكثر من ٢٥ مليون نازح اليوم فقط في ٥٠ دولة من دول العالم ٨٦.

أما دور مؤسسات المجتمع المدني في إغاثة النازحين فغالبًا ما يتسم بالضعف لأن أغلب البلدان التي تشهد عمليات نزوح هي دول تقع ضمن إطار ما يعرف بالعالم

الثالث الذي يتسم بضعف تلك المؤسسات بشكل عام.

فيما يتعلق بالمنظمات المعنية بشؤون في العراق أشارت اي دي ام سي، في شباط ٢٠١٥ كان هناك (١٨) وكالة تابعة للأمم المتحدة و ٧٩ منظمة دولية غير حكومية و٥٤ منظمة محلية.

من جهة أخرى، فإن أغلب المساعدات الدولية ركزت على النازحين في إقليم كردستان متجاهلة حقيقة مفادها: أن النازحين هناك يشكلون ثلث إجمالي عدد النازحين في مختلف مناطق العراق، وقد لاحظنا الفرق في إيواء مساكن النازحين بين الإقليم والمحافظات الوسطى والجنوبية. فإن معظم أماكن تواجد النازحين في الإقليم هي عبارة عن مخيمات تقليدية بينما في الجنوب هي مجمعات سكنية (كرفانات ومجمعات).

ساهمت المنظمات الدولية ولا سيما الأمم المتحدة بدور كبير في إغاثة النازحين، ولكن تعد قضية ضعف التمويل وتدهور الوضع الأمني من أهم المشكلات التي تواجه التي تواجه تلك المنظمات في قيامها بأعمالها[١].

ويلاحظ دومًا أن أغلب حالات النزوح القسري الداخلي تكون ضحيتها بالدرجة الأولى النساء والأطفال، لذا يجب أن تعيش النساء بوصفهن أفرادًا من السكان المدنيين، بمأمن من الترحيل والنزوح الاجباري، أي لا يجبرن على أن يصبحن مشردات داخليًا أو لاجئات، وأن يكون باستطاعتهن البقاء آمنات في بيوتهن بين عائلاتهن ومجتمعهن المحلي، ومن المفارقات أن النزوح كثيرًا ما يؤدي إلى الانفصال

(١) نشرة الهجرة القسرية للنزوح المطول، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، العدد ٣٣، ص ١٠.

بين أفراد الأسرة، وهذا ما حصل فعلاً لنساء العراق بعد ٢٠٠٣م.

إن من أكثر المشكلات الاجتماعية التي برزت الأطفال الذين يجبرون على الهرب من بيوتهم فهم ضحايا الأكثر تعرضًا للعنف والمرض وسوء التغذية والموت وفي فوضى الهرب من الحروب والكوارث، مثل التجنيد الاجباري، أو الخطف، أو العمل في التهريب، أو الاستغلال الجنسي، والاغتصاب للفتيات، فكلما طال امد النزوح فإن الأطفال يمسون أكثر تعرضًا للأخطار فهم يفتقرون إلى الإشباع، إن أهم متطلبات النمو الصحي للطفولة والمراهقة المبكرة والتي يعد إشباعها عاملاً أساسيا للحد من تفاقم هذه الأعراض النفسية. إن عدم وجود المأوى يضطر هؤلاء الأطفال الذين في المخيمات البائسة للنازحين الداخليين، ولا تتوفر في بيئتهم الخدمات الكافية لحمايتهم من الانتهاكات[1].

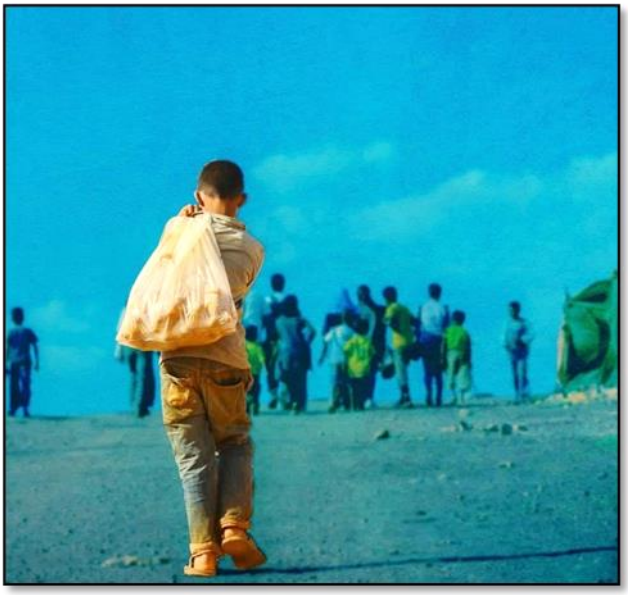

(١) عدنان ياسين مصطفى. (٢٠٠٩). الطفولة والمتغيرات المجتمعية في العراق، خيارات التدخل من أجل التمكين، بحث ألقي في المؤتمر الثالث لهيئة رعاية الطفولة، آذار.

إذ تؤدي الاضطرابات الاجتماعية والفقر إلى أن يكون الأطفال عرضة للتجنيد، فيكون الأطفال النازحون داخل الحدود الوطنية أكثر عرضة للخطر من غيرهم، واستغلالهم وتجنيدهم لصالح الجماعات المسلحة، إذ يتم اختطاف وتجنيد المليشيات المحلية لهؤلاء الأطفال واستخدامهم كمقاتلين أو خدم رقيق لأغراض الجنس، وشاركت الفتيات في الأعمال القتالية، وقد تعرض الكثير منهن إلى أشكال العنف الجنسي، وربما هؤلاء الأطفال هم من يتحملون وحدهم المسؤولية عن رعاية أسرتهم، بسبب فقدانهم المعيل، ونجد أن الفتيات والنساء هن أكثر ما يعاني في مثل هذه الظروف بسبب وضعهن الاجتماعي فضلاً عن جنسهن، وتشكل النساء والأطفال (٨٠ ٪) من الأشخاص المهجرين على مستوى العالم عرضه للمخاطر[١].

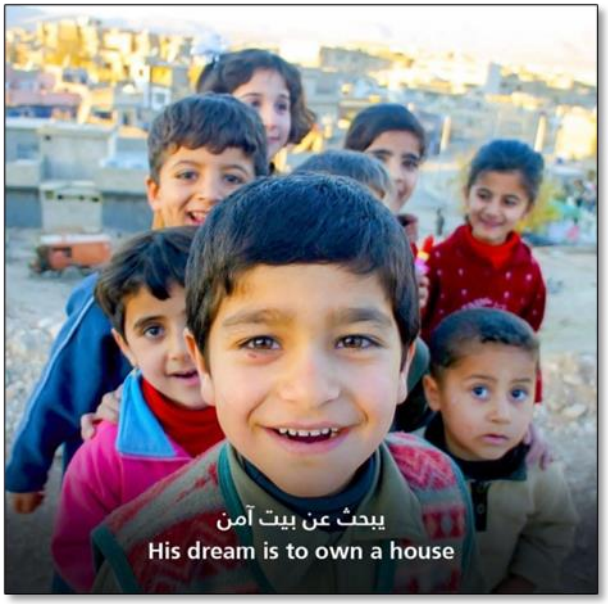

(١) باسيل يوسف بجك. (٢٠٠٦). العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي ١٩٩٠-٢٠٠٥، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ص ٥٦٨.

فالنساء والفتيات ما زلن يتحملن العبء الأكبر في النزاعات المسلحة التي اتسعت دائرتها على نطاق واسع من الحرب العالمية الثانية، إن العنف ضد المرأة ليس مجرد عارض من أعراض الحرب، فهو سلاح من أسلحة الحرب قد استعمل لأغراض منها نشر الرعب وزعزعة المجتمع وتؤكد الجامعة العربية لحماية المرأة، أن النساء يشكلن النسبة الكبرى من ضحايا النزاعات المسلحة الراهنة من المدنيين، إذ ان ما يقارب ٧٠٪ هم من ضحايا الحرب والنزاعات المسلحة في العالم لم يكونوا من المقاتلين وكانت غالبيتهم من النساء والأطفال(١).

تُنتهك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية بشكل مطرد لطائفة كبيرة من المواطنين بسبب نشوب النزاعات والصراعات الداخلية أو الحروب الخارجية، والأطفال والشباب ومنهم النساء على وجه الخصوص هم الفئة الاجتماعية الأكثر عرضة لانتهاك حقوقهم في هذه الحالات، وذلك لأنهم أكثر ضعفًا، وأقل قدرة على المطالبة بحقوقهم وحرياتهم.

وعندما تضع الحرب أوزارها تستمر محنتهم إلى سنوات عديدة، فآثار الحروب والنزاعات المسلحة في المناطق الساخنة تركت العديد من الأطفال والشباب الأيتام والمعاقين والمشوهين، والأميين والعاطلين عن العمل، والمشردين والنازحين، والفقراء. فضلاً عن الآثار النفسية والاجتماعية التي ترافقهم طيلة حياتهم(٢).

ويمثل العراق أكبر دول المنطقة اضطرابًا فهو لم يشهد استقرارًا سياسيًا منذ بدايات

(١) إحسان محمد الحسن، د. عبد المنعم الحسني. (١٩٨١)، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ص٩٠.

(٢) محمد رشيد الفيل. (٢٠٠٠). الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس، الطبعة الأولى، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ص٤١-٤٥.

القرن العشرين حيث خاضت حكوماته المتعاقبة حروبًا قومية وإقليمية، ونزاعات داخلية، كحرب الخليج الأولى "١٩٨٠-١٩٨٨" وحرب الخليج الثانية "١٩٩٠-٢٠٠٣" وما رافقها من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، وحرب الخليج الثالثة منذ ٢٠٠٣ والتي مازال الشعب العراقي خاصة الفئات المستضعفة منه كالأطفال والنساء والشباب يدفع فاتورتها في ظل ضعف القانون والسلطة، وسيطرة قوى الإرهاب والتطرف والجماعات الخارجة عن القانون.

فقد أثبتت دراسة أجراها أطباء نفسيون عراقيون عام ٢٠٠٦، بدعم من منظمة الصحة العالمية، بأن ٣٠٪ من الأطفال الذين شملهم الاستطلاع في مدينة الموصل يعانون من اضطرابات نفسية، فيما تعرض ٤٧٪ منهم في بغداد إلى صدمة نفسية شديدة أدت إلى معاناة ١٤٪ منهم باضطرابات نفسية شديدة كالاكتئاب والكوابيس والقلق[١].

والأطفال والشباب المتضررين من النزاعات المسلحة في العراق ينقسمون إلى الفئات الآتية[٢]:

(١) عبد الكريم محمد- بغداد، مرجع سابق.

(٢) جميل عوده. أطفال العراق ضحايا النزاعات المسلحة. متاح على الرابط:
.http://www.siironline.org/alabwab/mogtama%20(23%20)/336.htm

١-الأطفال والشباب النازحين أو المهجرين قسرًا:

هناك الآلاف من الأطفال والشباب الذين اضطروا مع أسرهم أو بدونها إلى النزوح أو الهجرة قسرًا إلى مناطق أخرى، وبسبب عدم قدرة الدولة العراقية على التبني الكامل لحل مشكلاتهم من حيث السكن والتعليم والصحة والنقل والحماية، فضلاً عن المعيشة اليومية والإطعام فان الكثير منهم مازال يعيش في ظروف قاهرة من شأنها أن تقضي على حياة بعضهم أو تساهم في نشأة جيل ناقم وحاقد على مجتمعاتهم أو على المجتمعات التي تحيط بهم.

قال أنطونيو غوتيريس- المفوض الأعلى لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة "ثمة مؤامرة عالمية للتكتم على الأبعاد الإنسانية للأزمة العراقية، فالعالم يشاهد فقط الانفجارات والاشتباكات العسكرية على التلفزيون، ولكنه لا يرى ولا يسمع شيئاً عن موضوع اللاجئين" وتقدر الأمم المتحدة عدد العراقيين المشردين، وبضمنهم آلاف الأطفال، داخل العراق وخارجه، بأكثر من ٤ ملايين نسمة، أي ما يوازي ١٥ بالمائة من مجموع سكان العراق[١].

٢-الأطفال والشباب المعاقين:

هناك عدد كبير من الأطفال والشباب العراقيين الذين عوقوا بسبب قربهم من ساحات النزاعات والحرب، فمنهم من قطع ذراعه، ومنهم من بتر ساقه، ومنهم من فقد سمعه أو بصره، ومنهم من أصيب بحساسية جراء تلوث البيئة والماء، مضافًا إلى

(١) فخري صبري. (٢٠١٢). دراسة تحليلية للعوامل المرتبطة بالتفكك الأسري للعائلة العراقية، بعد أحداث ٢٠٠٣/٤/٩، مجلة الفتح، العدد ٥١، إيلول، ص ١٠.

وجود العشرات من الأطفال والشباب المشوهين خلقيًا بسبب أشعة الأسلحة والذخيرة المستخدمة في الحروب ناهيك عن المخاطر الجسيمة التي من المتوقع أن تسببها آلاف من الألغام تحت الأرض في مناطق مختلفة من العراق.

فقد أكد ستيفان دي مستورا- نائب المندوب الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، والمنسق العام للبرنامج الإنساني في العراق بان الألغام الأرضية تزهق أرواح المئات من الأطفال في العراق، حيث يشكل المدنيون ما لا يقل عن ٩٩ بالمائة من ضحايا الذخائر غير المتفجرة من بقايا الحروب، ويمثل الأطفال دون سن ١٤ عاماً ربع المجموع الإجمالي للضحايا. ويعد الأطفال أكثر عرضة للإصابة أو الموت جراء الجروح الناجمة عن الذخائر غير المتفجرة من الكبار حيث ينجذب الأطفال إلى المنظر الخارجي المتميز وذي الألوان البراقة لهذه الأجسام القاتلة. "المصدر: د. كاظم المقدادي، ملف: محنة الطفولة تهديد خطير لحاضر ومستقبل العراق الجديد"[1].

(١) كاظم المقدادي، ملف: محنة الطفولة تهديد خطير لحاضر ومستقبل العراق الجديد".

٣- الأطفال والشباب الحاملين للأسلحة النارية/تجنيد الأطفال وعسكرة المجتمع لأسباب عرقية وأثنية وطائفية:

لقد كثر في الآونة الأخيرة في العراق عدد الأطفال والشباب الحاملين للأسلحة النارية غير المرخصة، وذلك بسبب ضعف الأجهزة الأمنية والخشية من تعرضهم إلى اعتداء الآخرين من الجماعات المسلحة والمليشيا وفرق الموت والعناصر الإرهابية والمتطرفين والخارجين عن القانون والعصابات، ولا يخلو أي منزل في العراق إلا القليل من وجود قطعة سلاح فيه.

فقد أكدت بعض الإحصاءات غير الرسمية التي أجرتها الأجهزة الأمنية في العراق أن في كل منزل قطعة سلاح أو أكثر بعضها من نوع الأسلحة الثقيلة، وأن هذه الأسلحة يحملها ويقاتل بها الأطفال والشباب حصرًا، وتفقد أسرهم توجيههم أو السيطرة عليهم كما أن الدولة في مناطق عدة تتجاهل مواجهتهم!.

٤-الأطفال والشباب غير المتعلمين:

لقد دمرت عقود من الصراع وغياب الاستثمارات في العراق نظامُه التعليمي الذي كان بعد فيما مضى أفضل نظام تعليمي في المنطقة، وأعاقت بشدة وصول الأطفال إلى التعليم الجيد حيث إن هناك اليوم ٣,٢ مليون طفل عراقي في سن المدرسة خارج المدرسة. وخاصةً في المحافظات المتضررة في النزاع المسلم مثل صلاح الدين وديالى، حيث ما يزيد عن ٩٠٪ من الأطفال في سن الدراسة خارج النظام التعليمي وما بعد من نصف الأطفال النازحين في سن المدرسة إلى حوالي (٣٥٥,٠٠٠) طفل وطفلة ليسوا في المدرسة، ويشار أن الأطفال خارج المدرسة هم أكثر عرضة للاستغلال سوء

المعاملة بما في ذلك عمالة الأطفال وحالات التسول في العراق والتجنيد من قبل الجهات المسلحة والزواج المبكر[١].

ترك عدد غير قليل من الأطفال والشباب مدارسهم ومعاهدهم التعليمية والتدريبية، والتحقوا بأولاد الشوارع والعصابات والمليشيات المسلحة، وقد ساعدت الحكومات العراقية بسبب الحروب والصراعات على فتح باب التطويع والانخراط في القوات المسلحة غير النظامية كالجيش الشعبي وجيش القدس في عهد النظام العراقي السابق، والانخراط في الأجنحة العسكرية أو العصابات المسلحة في الوقت الحاضر. وبالتالي، فنحن أمام مئات الحالات من الشباب الأميين الحاملين لمفاهيم العنف والقتل دون أن يكون لهم برامج توعوية أو مدارس تربوية يمكن أن يلتحقوا بها [٢].

وقد أكد تقرير للأمم المتحدة في العراق بأن المدارس والأطفال أصبحوا عرضة للعنف الطائفي، وانخفضت مستويات ذهاب الطلبة إلى المدارس بسبب ازدياد الجرائم التي تستهدف الأطفال، والمدارس، مع ارتفاع وتيرة العنف البربري.

واليوم فإن عدد التلاميذ المتسربين من المدارس، وتركوا تعليمهم، لا يقل

(١) اليونسيف في العراق. (٢٠٢١). التقرير السنوي.

(٢) كاظم المقدادي. (٢٠٠٦). حذار من الحديد السكراب من مخلفات الحرب! "البيئة والحياة"، العدد الثأمن، أيلول.

عن ثلثي مجموع التلاميذ العراقيين. هذا ما أكده آخر تقرير لليونسكو، صدر في ٢٠٠٧/٤/٢٧، وقال أن ٣٠ بالمائة فقط من التلاميذ العراقيين، من أصل ٣ ملايين ونصف مليون تلميذ عراقي، يتابعون تعليمهم.

وقد ثبت دراسة أجراها أطباء عراقيون نقيون عام ٢٠٠٦ بدعم من منظمة الصحة العالمية أن ٣٠٪ من الأطفال الذين شحذهم الاستطلاع في مدينة الموصل يعانون من اضطرابات نفسية فيما تعرض ٤٧٪ منهم في مدينة بغداد إلى صدمة نفسية شديدة أدت إلى معاناة ١٤٪ منهم باضطرابات نفسية شديدة كالاكتئاب والكوابيس والقلق[١].

٥- الأطفال والشباب في السجون:

دخل الكثير من الأطفال والشباب السجون بسبب الحروب والصراعات الداخلية كالعراك الشخصي أو بسبب تجنيده ضمن الأجنحة العسكرية للأحزاب السياسية والدينية المتصارعة، ويقبع عدد منهم بالسجون دون تحقيق أو محاكمة وهؤلاء يحتاجون إلى مساعدة قانونية وتحريك الإجراءات القضائية.

٦- الأطفال الأيتام:

وهم يشكلون نسبة عالية جدا من أطفال العراق؛ فقد أشارت إحدى الدراسات التي أجرتها منظمة اليونيسيف، ونشرت نتائجها عام ٢٠٠٦، بينت بان عدد الأطفال الأيتام في العراق يقدر بـ ٤-٥ ملايين طفل، وأنهم في تزايد نتيجة الأعمال المسلحة والوضع الأمني غير المستقر. وقد كشفت عنها النائبة صفية السهيل، قبل أيام، بأن عدد الأرامل في العراق يصل إلى أكثر من ٣ ملايين امرأة طبقا لدراسات متفرقة

(١) عبدالكريم محمد، مرجع سابق.

أجرتها الأمم المتحدة ومراكز أبحاث. وأضافت: يمكن أن نتصور أعداد الأطفال من خلال أعداد الأرامل "لو افترضنا بأن أقل معدل لأطفال الأسرة الواحدة هو ٣ أطفال، فهذا يعني وجود ٩ ملايين طفلاً يتيماً"(١).

لذا يتعين على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية كالمنظمات غير الحكومية الإنسانية القيام بأمرين أساسين على وجه العجالة هما:

❐ الأول: تقديم المساعدة القانونية والإدارية للأطفال والشباب المتضررين من النزاعات المسلحة في مناطق العراق المختلفة، ذلك بعد أكدت بعض الإحصائيات غير الرسمية لمراكز دراسات وبحوث تعنى بشؤون الأطفال والشباب في العراق على وجود الآلاف من المشكلات القانونية والإدارية العالقة والمتعلقة بالأطفال والشباب المتضررين بصورة مباشرة من العمليات المسلحة، أو بصورة غير مباشرة وذلك بسبب تضرر آبائهم أو أمهاتهم أو إخوانهم أو منازلهم، حيث يتعذر على هؤلاء

(١) أطفال العراق.. ضحايا صراعات طائفية وسياسية، "الجيران" – بغداد، "فرانس برس"،٢٠٠٧/٠٥/٢١.

المتضررين القيام بالإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لحلها بسبب الخوف، أو الفقر، أو عدم المعرفة، أو اللامبالاة والاقتناع بالأمر الواقع.

❐ الثاني: العمل على إعادة تأهيل الأطفال والشباب المتضررين في مناطق النزاعات المسلحة من النواحي الفكرية والتربوية والتعليمية، والصحية والاقتصادية بما فيها تحسين أوضاعهم المادية، وغيرها.

وذلك عن طريق إقامة الندوات والورش التربوية والتعليمية لشرح مخاطر النزاعات المسلحة وجني السلاح غير المرخص، وترغيب المتضررين بالعودة إلى المدارس طواعية، وتقديم الدعم الصحي بالتنسيق مع المراكز الصحية للمحتاجين إليه، والاتصال بمكاتب توفير العمل للشباب والأطفال العاطلين عن العمل، واستحصال الموافقات الحكومية لشمولهم بالمعونة المادية لشبكة الحماية الاجتماعية، وما إلى ذلك، وسوف يشهد العراق في السنوات القادمة كارثة إنسانية من شأنها أن تقضي على مسيرة حياة جيلين من أجيال العراق. ومنذ عام ٢٠٠٣ ذكرت ٥٥٪ من النساء العراقيات أنهن نزحن أو أجبرن على مغادرة بيوتهن في مناطق سكناهن الأصلية بسبب العنف والخوف أو البحث عن مصدر للعيش.

أما أطفال العراق، فإنهم يشكلون نسبة عالية من بين ضحايا الحرب والاحتلال والإرهاب وعمليات النزاع المسلح الذي اضطر كثيرًا منهم إلى النزوح مع عوائلهم خوفًا من الاضطهاد أو القتل. وقد أظهرت التقارير الواردة من العراق أن العنف الجاري قد تسبب بنزوح الأفراد وعوائلهم إما داخل المدن نفسها أو النزوح إلى مدن أخرى في العراق أكثر أمنًا.

أثرت عملية التهجير سلبًا على سلوك الأطفال نتيجة عمليات الانتقال وظروف الاغتراب، إذ ارتفعت نسبة وتائر بعض السلوكيات والممارسات السلبية كالعنف المتزايد والقلق والرعب وعدم النوم ليلاً خوفًا من المجهول.

وانعكست ظروف العوز المادي سلبًا على إشباع حاجات الأطفال وشعورهم بالطمأنينة، وهي آثار تنجم عنها تداعيات سلبية على نضوجهم وتوازنهم وشخصيتهم. ونرى انتظام أولاد الأسر المهجرة في المدارس بالرغم من صعوبات الحياة التي تواجههم وذلك لاهتمامهم بالتعليم وضرورته لضمان مستقبلهم إذ بلغت نسبة المواظبين في المدارس ٥٩٪. وبالرغم من اختلاف المناهج إلا ان أكثرية أولاد الأسر المهجرة أصروا على إتمام تعليمهم وكانوا نسبة ٣٥٪، ولم تكن صعوبة المناهج حائلاً بينهم وبين إتمام دراستهم، أما الذين تركوا الدراسة كانت نسبتهم ١٨٪. وعلى الرغم من النسبة الضئيلة من الطلبة المتسربين من المدارس إلا أن هناك أسباب عدة دعتهم إلى ترك الدراسة منها صعوبة المواد الدراسية بنسبة ٢٩٪، وعدم التوافق مع المجتمع الجديد بنسبة ٢٢٪ والنبذ الاجتماعي بنسبة ١٦٪ والشعور بالغربة بنسبة ١٢٪" والتكاليف الباهظة وتأخر إصدار الوثيقة من العراق ووصولها إلى بلد المهجر[١].

إن التحديات التي تواجه المهجرين قسرًا تفصح بوضوح عن حجم المأزق والمعاناة اليومية كما تظهر عمق المشكلات التي تهدد أمنهم الإنساني. إن كل ذلك يعني باختصار أن علينا أن نجد حلولاً لمشكلات وتحديات كبيرة تواجه المهجرين العراقيين الذين انتشروا في أصقاع واسعة من العالم.

(١) عدنان ياسين مصطفى. (٢٠٠٩). الطفولة والمتغيرات المجتمعية في العراق، خيارات التدخل من أجل التمكين، بحث ألقي في المؤتمر لهيئة رعاية، النجف الأشرف.

ومن الملاحظ أن النازحين في العراق يتعرضون لمخاطر عدة، سواء في أثناء هروبهم أم نزوحهم، بل حتى لدى عودتهم إلى ديارهم أو إعادة استقرارهم في مكان آخر، وقد لجأ معظم النازحين في العراق إلى الأسر المضيفة، من الأقارب أو الأصدقاء القاطنين في مناطق أقل خطرًا في حين لجأ بعضهم الآخر منهم إلى المحميات والمباني العامة والثكنات العسكرية المهجورة.

إن تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الحادة لكثير من النازحين من أوضاع متوسطة أو ميسورة في مناطقهم الأصلية والى التدهور المادي والفقر في المجتمعات المضيفة ومع تفاقم القهر والعزلة والاغتراب لديهم يعزز من هذه المشكلات الموجودة لدى بعض المجتمعات المضيفة وقد ينظر إلى النازحين بصفتهم منافسين على الارزاق وفرص العمل المحدودة أصلاً.

مما اضطر النازح إلى العمل بحرفة متواضعة، وكذلك اضطرارهم إلى السكن في بيئات فقيرة وعشوائية ولا يختلطون مع المجتمعات المضيفة، كل هذا طور لديهم شعورًا متدني بالعزلة وباتوا يشتكون أحيانًا من نظرة عنصرية إليهم في المجتمع المضيف، إن هذه المسألة تحتاج تدخلاً إيجابيًا من قبل الإعلام العربي، ولا سيما في الدول المضيفة ويرفع حاجز الغربة والعزلة عنهم وبث روح التعاطف مع أبناء المجتمع المضيف.

كذلك إن معاناة النازحين في المخيمات التي هي عبارة عن تجمع تراكمي لا يشكل جسمًا اجتماعيًا متماسكًا وليس مجتمعًا له مكونات ومقومات المجتمع الإنساني المعروف، وقد فرض هذا المجتمع فرضًا على أفراده دون ان يكون لهم الحرية والحق في اختياره، وفي الوقت نفسه لم يكن مكان المخيم مهيأ لتلبية احتياجاتهم الاجتماعية والإنسانية ولا يصلح لممارسة أي جهد إنساني ولا هو بالمكان الذي يهيئ الفرص للنشاط زراعي أو صناعي إلا في أضيق الحدود، ويعد مكان المخيمات التي يسكنها

الأفراد في معظم الحالات غير مهيئ للاتصال الطبيعي بمركز الحياة، وهذا ما يخلق إحساسًا لدى ساكنيه بأنه مهمل وغير مقبول كما أن المخيم لم يكسب سكانه أهمية وامتياز بل إن الحياة فيه تذكرهم كل يوم بما فقدوه فإنهم يجدون أنفسهم يدورون في حلقة مفرغة لا فكاك منها.

إن النزاعات والحروب من أهم عوامل التغيير الاجتماعي، وذلك لأن النزاعات والثورات تؤدي بالضرورة على تغيير شامل فجائي وجذري في المجتمع الذي يحدث فيه النزاعات، فالثورة تؤدي إلى تغير اجتماعي جذري يهدف إلى خلق حياة جديدة تهدف إلى مطالب الأفراد وتحقيق ما يصبون إليه من آمال وتطلعات(١).

ويمكن القول، أن عمليات النزوح الداخلي كافة، تقع نتيجة لانتهاكات القانون الدولي الإنساني في أثناء نزاع مسلح، أو عدم احترام المعايير الأخرى التي وضعت لحماية الاشخاص في حالات العنف مثل قانون حقوق الإنسان، حيث يكفل للنازحين داخل بلدانهم الحماية والمساعدات نفسها التي من حق بقية السكان المدنيين.

يستمر عدم الاستقرار السياسي والفقر المزمن وعدم المساواة والتغير البيئي والمناخي والنزاعات المسلحة في التسبب بالنزوح الدوري وطويل الأمد. ويعود العديد من الأشخاص النازحين داخليًا إلى مناطق غير آمنة. بها شح في الفرص الاجتماعية والاقتصادية. هذا ما يعيد خلق الظروف الخطرة وبالتالي يزيد من احتمال اندلاع الأزمات مرة أخرى في المستقبل بدلاً من تهيئة الظروف امام حلول مستدامة (٢).

---

(١) التقرير العالمي حول النزوح الداخلي، مايو ٢٠١٩ GRID، وجامعة الدول العربية بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة العربية، حماية المرأة العربية الأمن والسلام، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٢، ص١٢.

(٢) لهيب هيغل. (٢٠١٦). أزمة النزوح في العراق الأمن والحماية، مركز سيسافر لحقوق المدنيين ←

ولا يزال القضاء على النزوح مسعى بعيد المنال، تتوفر معلومات قليلة وثمينة حول متى وكيف تتقدم الشعوب والدول صوب تلك الحلول. وتوجد أدلة متزايدة على أغلب العقبات أمام اندماج النازحين محليًا هي عقبات سياسية، وهو ما يعكسه الغياب شبه التام للتقارير حول قصص نجاح متعلقة بالدمج المحلي للنازحين.

تقع المسؤولية الاساسية لمعالجة النزوح الداخلي على عاتق الحكومات الوطنية، ويجب اتخاذ اجراءات ملموسة لحماية النازحين داخليًا والحد من خطر النزوح وذلك على الصعيدين الوطني والمحلي، كما يجب اتخاذ هذه الإجراءات بصورة متزايدة في المدن والبلدات بالنظر إلى العدد المطرد للنازحين داخليًا في المراكز الحضرية في جميع أنحاء العالم.

كما سيتطلب التغيير إشراك وقيادة النازحين بأنفسهم والمجتمعات المضيفة، ويستلزم المزيد من الاستثمار على مستوى المدينة لتعزيز قدرة المجتمعات والسلطات المحلية على التحليل والتخطيط وتآزرهم وعملهم سويا علاوة على ذلك، يجب اعتبار التشريعات الشاملة وتوفير السكن وتقديم الخدمات جزءا لا يتجزأ من الحكومات إذا ما أردنا أن نخرج النازحين داخليًا في المناطق الحضرية المضيفة من بوتقة النزوح الطويل الأمد والدوري. ومنع تحول النزوح إلى ظاهرة حضرية اصبحت بشكل مطرد المقاربات المتكاملة متعددة القطاعات إضافة إلى زيادة الاستثمار في التنمية البشرية والتطوير وبناء السلام ضرورة حتمية. كما يجب على المجتمع الدولي ان يدعم العمل المحلي بصورة فاعلة، وذلك عبر معالجة العوائق المؤسسية أمان الاتساق، والتخطيط وحشد التمويل المشتركين، مع تجدد الحس بأهمية الموضوع وغايته. إن الطريق نحو المستقبل يبدو جليا، وسد الفجوة في الحصول على البيانات والتحليل والتغلب على

والمجموعة الدولية لحقوق الاقليات، تقرير الاتحاد الأوروبي، ص ٦-٧.

ضعف القدرات هي متطلبات أساسية لا بد منها للمضي قدمًا، لا تتعدى نسبة بيانات النزوح الداخلي محددة جغرافيًا حوالي ربع البيانات، وتكاد تنعدم المعلومات المتعلقة بمدة النزوح وحدته في السياقات والمجموعات الديموغرافية المختلفة، إن هذه الفجوات تحول دون تطوير استراتيجيات تهدف إلى القضاء على خطر النزوح أو الحد منها، كما وتدلل على أن هناك عددًا كبيرًا من النازحين داخليًا الذين لا يزالون يعانون دون الحصول على الحماية والمساعدة التي يحتاجونها[1].

إن اتباع مقاربة منهج لسد النقص في البيانات هي أمر ممكن، كما أن المعايير المتعارف عليها والمقبولة والتعاون والتنسيق الأفضل هي أمور في المتناول لرسم السياسات والقيام بعمليات التخطيط التنموي والإنساني المبني على الحقائق المثبتة [2].

كما تتوفر الأدوات الملائمة لتقييم الاحتياجات وتحليل المخاطر والتخطيط للاستثمار ومتابعة التقدم، والتي تسمح للدول بأن تطور مقاربات مستدامة للنزوح، وتكمن الأولوية حاليًا في تزويد السلطات الوطنية والمحلية بالدعم المالي والفني اللازم لتطبيق هذه المنهجيات.

وتم تسجيل ١,١ مليون عائد في العراق في ٢٠١٨، وهو الرقم الذي يفوق عدد النازحين الجدد، وقد كان عدد النازحين الجدد خلال هذا العام الذي وصل إلى ١٥٠,٠٠٠حالة نزوح هو العدد الأقل منذ عام ٢٠١٤، حين بدأت الحرب على ما يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام، وما يزال مليوني شخص يعيشون في حالة نزوح بنهاية عام ٢٠١٨، على الرغم من الإعلان الرسمي لانتهاء النزاع في ٩ديسمبر

(١) فخري صبري عباس. (٢٠١٢). دراسة تحليلية للعوامل المرتبطة بالتفكك الأسري للعائلة العراقية، بعد أحداث ٢٠٠٣/٤/٩، مجلة الفتح، العدد ٥١، ايلول لسنة ٢٠١٢، ص ١٣.

(٢) محمد رشيد الفيل. مرجع سابق.

٢٠١٧ والعدد الكبير من العائدين، إن ظروفهم المعيشية صعبة بشكل عام حيث إن الكثير من هذه المخيمات مجبرة على العيش في مأوى غير مناسب. ومن غير الواضح إن كان أولئك الذين حاولوا العودة قادرين على تحقيق حلول مستدامة أم لا، يعد حوالي ٩٠٠٠ شخص من الذين عادوا فعليًا إلى النزوح، إلا أنه لا تتوفر معلومات كافية لتحديد الغالبية العظمى من العائدين، اجتمعت عدة عوامل من البيروقراطية والضرر الواقع على المنازل والبنى التحتية ونقص سبل كسب العيش ووجود الألغام بقايا الذخائر غير المتفجرة لتتسبب في إضعاف وتيرة عودة الاشخاص النازحين داخليًا، وذلك لاختيارهم البقاء في النزوح إلى أن تتوافر ظروف أفضل لهم للعودة إلى مناطقهم الأصلية [١].

كما اهتمت العديد من الدراسات بالنزوح الداخلي مثل دراسة الجناني والمعموري (٢٠١٩) والتي أكدت أن ظاهرة النزوح الداخلي القسري تعد من الظواهر ذات الأهمية الكبيرة على المجتمعات التي تتعرض لها، لأن لها تأثيرات مباشره وغير مباشرة على مختلف جوانب الحياة (الأمني الاقتصادي، الاجتماعي، الخدمات...) سواء كان المجتمع طارد أو مستقبل وهذا التأثير بدا واضحا على المجتمع العراقي عامة. استنتجت الدراسة أن السبب الأول الذي دفع العوائل للنزوح القسري من مناطقهم الأصلية إلى محافظة بابل هي العمليات العسكرية التي قام بها الجيش العراقي ضد تنظيم داعش الإرهابي بنسبة (٦٣,٣٤٪) وفي المرتبة الثانية جاء العنف الطائفي بنسبة (٣٦,٦٥٪) كسبب للنزوح. وان عامل الاستقرار الأمني السبب الأساسي في جذب العوائل النازحة إلى محافظة بابل كمنطقة وصول بنسبة (٧٩,١٩٪). خلفت موجة

(١) التقرير العالمي حول النزوح الداخلي للعام ٢٠١٩ متاح على الرابط https://www.internal-displacement.org/sites/default/files/inline-files/2019-IDMC-GRID-ar.pdf.

النزوح آثار واضحة على منطقة الدراسة وخاصة على الخدمات الأساسية (سكن، التعليم، الصحة)، وكذلك على الجانب الاقتصادي (ارتفاع أسعار السلع والخدمات، قلة فرص العمل)[1].

المطلب الثاني: النزوح الخارجي:

ظاهرة اللاجئين قديمة قدم التاريخ المكتوب فالتوراة بحسب ميشال ربوب ورد في كتابه "باريس" تذكر أن أول اللاجئين في التاريخ البشري هم أولاد كنعان، الذين دفعت بهم المجاعة إلى اللجوء لأرض مصر. وقد لا يكون الأمر كذلك فما أكثر الروايات بهذا الشأن، بيد أن قطع الشك باليقين قائم لجهة، قدم هذه الظاهرة التي رافقت تطور الحياة البشرية على وجه البسيطة.

مصطلح اللجوء:

جاء تعريف اللاجئ حسب ما جاء في قانون تنظيم اللجوء رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤م (قوانين مع تمدية اللاجئين)، كلمة (لاجئ) تشمل كل شخص الذي ينتمي إليه بجنسيته خوفاً من الاضطهاد أو الخطر بسبب العنصر أو الدين أو عضوية جماعة اجتماعية أو سياسية أو خوفاً من العمليات الحربية أو الاعتداء الخارجي أو الاحتلال أو السيطرة الأجنبية أو الاضطرابات الداخلية، ولا يستطيع أو لا يرغب أحد بسبب ذلك الخوف من الرجوع إلى بلده، أو كان لا جنسية له ولكنه ترك القطر الذي يقيم فيه عادةً بسبب تلك الأحداث ولا يستطيع أو يرغب بسبب الخوف في العودة إليه.

---

(١) عبد الزهرة علي الجنابي، وفاطمة صلاح مهدي المعموري. (٢٠١٩). النزوح الداخلي في العراق: دراسة تطبيقية على النازحين القادمين إلى محافظة بابل بعد ١٠ /٦ / ٢٠١٤. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بابل – كلية التربية للعلوم الإنسانية. ٢٦(٢). ١-٢٩.

ويشمل مصطلح (لاجئ) أيضاً الأطفال الذين لا يصحبهم كبار أو الذين هم أيتام حرب أو الذين اختفى أولياء أمورهم ويوجدون خارج الأقطار التي ينتمون إليها.

نلاحظ أن اللجوء يكون بعبور حدود دولة الموطن الأصلي إلى دولة أخرى، أما النزوح فهو داخل الدولة الواحدة ويتفق النزوح مع اللجوء في أن الهجرتين إجباريتين قسريتين وغير اختياريتين، إن اللجوء والهجرة والنزوح رغم أنها كلها عناصر تقع ضمن عملية الحراك السكاني إلاَ أنها تختلف فيما بينها في الحقوق والواجبات.

واللاجئون هم الأشخاص الذين يوجدون خارج بلدانهم الأصلية أو خارج بلدان إقامتهم المعتادة والتي لا يحملون جنسيتها نتيجة الخوف والاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة، أو بسبب آرائهم السياسية، ولا يستطيعون ولا يريدون بسبب هذا الخوف التمتع بحماية بلدانهم الأصلية أو العودة إليها، ويتمتع اللاجئ في دول الاستقبال بوضع قانوني اجتهدت اتفاقية اللاجئين عام ١٩٥١ بشأن اللاجئين في توضيح وبيان حدوده القانونية.

واللاجئون هم الأشخاص الذين أجبروا على ترك بيوتهم خوفًا من الاضطهاد، أفرادًا

كانوا أم جماعات لأسباب سياسية أو دينية أو عسكرية أو لأسباب أخرى، كما ورد في معاهدة الأمم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١ (قانون اللاجئين) فاللاجئ "بسبب مخاوف حقيقية من اضطهاد بسبب العرق، الدين، الجنسية، انتمائه إلى طائفة اجتماعية معينة أو ذات رأي سياسي، تواجد خارج البلد الذي يحمل جنسيته، وغير قادر، أو بسبب هذه المخاوف غير راغب في الاعتماد على حماية دولته، أو العودة لبلده بسبب المخاوف من الاضطهاد..".

في حين أن صفة النازحين تتعلق بالأشخاص الذين يهربون بسبب نزاع مسلح ولكنهم يبقون داخل بلدانهم ولا يعبرون الحدود الدولية.

واللاجئون هم الأشخاص الذين يوجدون خارج بلدانهم الأصلية أو خارج بلدان إقامتهم المعتادة والتي لا يحملون جنسيتها نتيجة الخوف والاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة، أو بسبب آرائهم السياسية، ولا يستطيعون ولا يريدون بسبب هذا الخوف التمتع بحماية بلدانهم الأصلية أو العودة إليها، ويتمتع اللاجئ في دول الاستقبال بوضع قانوني اجتهدت اتفاقية اللاجئين عام ١٩٥١ بشأن اللاجئين في توضيح وبيان حدوده القانونية.

ويتشابه كل من النازح واللاجئ أنه اضطر إلى مغادرة منزله الأصلي، وجاءت هذه المغادرة لأسباب تتعلق بالنزاعات والكوارث أو أسباب سياسية أو غيرها من الأسباب التي تقود في نهاية الأمر إلى مغادرة الشخص لمنزله. أما أوجه الاختلاف بين النازحين واللاجئين هي:

اختلاف المركز القانوني، أن اللاجئ غادر مكانه الأصلي إلى مكان آخر أكثر أمنًا (خارج بلده) إلا أن النازح غادر إلى مكان آخر داخل حدود بلده. وحول معالجة

حالة النزوح داخليًا، أو اللجوء ضمن الاتفاقيات الدولية، فلكل حالة نظامها القانوني الخاص بها، الذي لا يمكن تطبيقه على الحالة الأخرى[1].

وبحلول القرن العشرين، تحولت ظاهرة اللجوء إلى فاجعة كونية كبرى بعد ضحايا بعشرات الملايين. فالأرقام تؤكد ان الحقبة ما بين ١٩١٧-١٩٤٧ عرفت تغيير ما يفوق على ٢٧ مليون إنسان لبلد إقامته. بعدها انتشرت الظاهرة في الأركان الأربعة للعالم، فحصاد الحرب العالمية الثانية قدر بنحو ١٨ مليون لاجئ، والصراع الهندي الباكستاني بلغ ١٤ مليون لاجئ على حدود الدولتين، والثورة الإيرانية شردت مليوني لاجئ حول العالم، والحرب الأهلية الإسبانية خلفت ٣٠٠ ألف لاجئ، وقبل ذلك ارتبط اللجوء والنزوح بالفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ وهلم جر، قبل أن ينتشر في بلاد الشام كلها وبالأخص لبنان. وتبقى شعوب ثلاث دول "سوريا، أفغانستان، والصومال" في طليعة الجماعات الأكثر تضررًا وفق التقارير الدولية. صفوة القول، أن للتحولات التي عرفتها جغرافية اللجوء عبر التاريخ يرمي إلى خلاصتين أساسيتين:

- الأولى: منها متصلة بحركة اللجوء وما يتبعها، فلاجئو أوروبا في أغلب الأوقات هم لاجئون مؤقتون. بينما يتحول لاجئو أفريقيا وآسيا إلى لاجئين مزمنين أو مشروع مواطنين تراهن عليهم الدول الأوروبية على حياة الناس كبير جداً، فهناك

(١) تم الرجوع للمراجع التالية:

- نصيف جاسم الدليمي. النزوح والعودة، دراسة سيسيولوجيا معاصرة. الطبعة الأولى، بغداد، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية.
- التقرير العالمي حول النزوح الداخلي للعام ٢٠١٩، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، منشور في كوكيل.
- زياد عبد الوهاب النعيمي. حماية حقوق النازحين واللاجئين في القانون الدولي العام، مصدر سابق، ص١٤١-١٤٢.

عائلات غرقت في البحر أثناء محاولة الهروب والوصول إلى أوروبا، وهناك عائلات غرق بعضها وتبقى البعض ليعيش مرارة فراق أفراد عائلته.

من ناحية أخرى، كانت للهجرة القسرية تأثير كبير على المجتمعات العربية بشكل خاص، و الهجرة القسرية في الوطن العربي يظهر تأثيرها جلياً، ففي سوريا مثلاً ترك الآلاف من الأشخاص أماكنهم التي كانت فيها ولادتهم وحياتهم فيها وهاجروا إلى أماكن أخرى، والأمر الأكثر تأثيراً هو مغادرة أهل هذه الأماكن مغادرة اجبارية ومن ثم توطين أشخاص آخرين ينتمون لطوائف وأفكار أخرى بدلاً عن الأشخاص الذين هاجروا أو تم إجبارهم على الهجرة قسرياً وترك منازلهم، باعتماد مقاربة إدماجيه للقادمين الجدد كحل جزئي لمشكلات شيخوخة الهرم السكاني والشغل في بعض القطاعات(١).

والثانية: متعلقة بالتغييرات النوعية التي ستلحق التركيبات السكانية لبعض الدول الأوربية على المدى المتوسط في ظل سياسات تحديد النسل واتساع مناهضي فكرة الأسرة. ما يعني أننا سنكون على موعد مع خريطة جديدة لتوزيع الأعراق البشرية في العقود القليلة المقبلة (٢).

ويبرز التقرير والوظيفة أو العمل ستون هناك في تلك الدول بأبخس الأثمان وأكثر تعرضًا للخطر، فضلاً عن التمييز العنصري الذي يلقاه من الشعوب الأوروبية. وهذا ما بينته استطلاع فرنسي للرأي أجراه معهد سي إس سي آي في مارس بتكليف من

(١) محمد طيفوري. (٢٠١٦). اللجوء حول العالم.. «تاريخ» يعيد تشكيل الجغرافيا. مجلة العرب الاقتصادية الدولية. مقالة متاحة على الرابط:
https://www.aleqt.com/2016/08/22/article_1079807.html

(٢) وليد الشيخ. (٢٠٠٦). أوروبا وقضايا الهجرة معضلة الأمن والاندماج، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٥، المجلد ٤١، القاهرة، ص٦٩.

اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان تزايد العنصرية في المجتمع الفرنسي تصل إلى الثلث لتعبيره دليلاً على اضطراب اجتماعي واقتصادي. "٦٧" العالمي حول النزوح الداخلي ((GRID لعام ٢٠١٨ العديد من التحديات والفرص التي تواجه المدن اليوم عند التعامل مع النزوح الداخلي، كما يلقي الضوء أيضًا على مشهد إنساني متغير، يشكل فيه النزوح الداخلي خطرًا سواء على صعيد الأزمات الحالية أو المستقبلية. وبالنظر للعبء الإضافي الملقى على كاهل المدن التي تفتقر للموارد والامكانات الكافية، فإن إيجاد حلول مستدامة يتطلب من الجهات المسؤولة المحلية والوطنية والدولية دمج ظاهرة النزوح الداخلي في استراتيجيات التنمية الحضرية والتمويل المخصص لها.

إن زيادة الطلب على السكن الملائم والعمل اللائق والرعاية الصحية ذات الجودة والتعليم والحماية الاجتماعية والمشاركة في الحماية العامة، كل ذلك يتيح الفرص أمام المدن والمجتمعات المضيفة. ويمكن للاستثمار في البنية التحتية المرنة بما في ذلك شبكات الطرق المتاحة ووسائل النقل العام والخدمات مثل الماء والكهرباء، وبالتالي تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أن توفير البنية التحتية الملائمة وتقديم الخدمات للعائدين من اللاجئين والنازحين داخليًا يمكن أن يسهم في التماسك الاجتماعي والاستقرار ومرونة المدن وصمودها بشكل عام[١].

تواجه المدن اليوم مخاطر لا تتوقف عن الارتفاع مرتبطة بالكوارث والعنف والنزاعات، ومع ذلك يظل في متناول المدن أن توفر ملجأ لأولئك الذين فقدوا

(١) التقرير العالمي حول النزوح الداخلي للعام ٢٠١٩ متاح على الرابط https://www.internal-displacement.org/sites/default/files/inline-files/2019-IDMC-GRID-ar.pdf.

بيوتهم وسبل كسب عيشهم، كما يمكنها أن تسهل الوصول إلى حلول مستدامة[١].

بطبيعة الحال، هناك فرق بين الهجرة الطوعية والهجرة القسرية. فالأولى هي التي يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وباقي التشريعات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، لأنه عمل فردي اختياري يتم بشكل ذاتي ولا يهدد أمن الآخرين.

أما الهجرة القسرية أو التهجير هو عملية اقتلاع قسرية لمجموعات بشرية من أوطانها وزعزعة أمنها واستقرارها، وعادةً ما يكون بسبب صراعات ونزاعات إقليمية ودولية[٢].

ويعرف الفريق العالمي للهجرة ظاهرة الهجرة القسرية بأنها حركة الهجرة التي يتوفر فيها عنصر الضغط والإجبار، بما في ذلك الخوف من الاضطهاد والخطر على الحياة والرزق، سواء بفعل البشر أم بفعل الطبيعة، مثل اللجوء أو النزوح داخليًا، والنزوح بسبب الكوارث الطبيعية أو البيئية، أو الكوارث الكيميائية أو النووية، أو بسبب المجاعة أو المشاريع التنموية [٣].

فالهجرة الجبرية هي هجرة غير منظمة و لا تستهدف شيئًا معينًا غير النجاة من الخطر، ولا يكون سببها بالضرورة هي الحرب، لكن قد تكون عدوى أو تفشي نوع فتاك من الأمراض أو فرار من عقيدة ما، و عادة ما تدخل هذه الفئة ضمن اللاجئين ولكن

---

(١) BBC NEWS جنيف في ٢٠ يونيو/ ٢٠١٤.

(٢) مصطفى عبد العزيز مرسي. (٢٠١٠). "قضايا المهاجرين العرب في أوروبا"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى.

(٣) تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥ تحت عنوان "الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة"، مرجع سابق، ص١١٨.

أعداد كبيرة منهم يتحولون إلى مهاجرين سريين نتيجة رفض طلباتهم للجوء[1].

واعتبارًا من حزيران ٢٠١٥ أجبرت الحرب الاهلية التي دامت أربع سنوات في سوريا أكثر من أربع ملايين شخص على الفرار من ديارهم إلى البلدان المجاورة، وقد تلقى أثر هذا التدفق إلى لبنان والأردن وتركيا – وهي البلدان التي تلقت أكبر عدد من اللاجئين، ٢٠١٥ – تغطية صحفية كبيرة، "٧٣"وكانت المناقشات التي دارت في وسائل الاعلام والتي تناولت المخيمات المزدحمة على وجه الخصوص – أكثر من ٢٠٠٠٠٠ ألف في المخيمات التركية وأكثر من ١٠٠٠٠٠ الف في المخيمات الأردنية، فضلاً عن الاشتباكات التي دارت داخل لبنان بين جماعات المعارضة السورية المسلحة– قد ركزت على الخطر المحتمل لوقوع اللاجئين في براثن التطرف، ما يقودهم إلى الدفع بالمسلحين إلى مجموعات مثل "تنظيم الدولة الإسلامية" الذي اختار لنفسه هذا الاسم، ومع ذلك، يشير الخبراء في شؤون النازحين واللاجئين – إلى الأفراد، إلا أن الدوافع يبدو أن تختلف بعض الشيء عن الأسباب التي تدفع الأفراد غير اللاجئين إلى التطرف، وفي معظم الحالات التي يعيش اللاجئون فيها في معسكرات مزدحمة ومعزولة جغرافيًا، فقد وقع نشاط إجرامي، والذي أحيانًا ما كان يشوبه العنف، وذلك على شاكلة التهريب وسرقة الماشية والاتجار بالمخدرات والاعتداء والقتل والاغتصاب. ولا يسعى هذا المنظور إلى معالجة دور الجريمة إلا أن الإشارة إلى أن الجريمة لم تؤد بالضرورة إلى تشكيل ميليشيات أو منظمات إرهابية منظمة، ولا أدى الفقر إلى هذه النهاية. نعم، كان اللاجئون الشباب العاطلون عن

(١) صايش عبد المالك. (٢٠٠٧). "التعاون الأورو مغاربي في مكافحة الهجرة غير القانونية"، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون الدولي والعلاقات الدولية، تحت إشراف الدكتور بن حليلو فيصل، جامعة باجي مختار –عنابة، السنة الجامعية ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

العمل في أواخر سن المراهقة وأوائل العشرينات عرضة للتطرف، ولكن وجود أعداد كبيرة من الشباب لم يكن تهديدًا في حد ذاته.

وإنما تنامت المخاطر بفعل حزمة من العوامل تشمل الوضع الجغرافي للاجئين ووضعهم القانوني، ومستوى الدعم الاجتماعي والاقتصادي للسكان المحليين في تلك المواقع، ووجد الجماعات المسلحة في مناطق اللاجئين، ولعل العوامل الأشد خطورة تتمثل في سياسات وإجراءات البلد [1] المستضيف، بما في ذلك قبوله للمنظمات المتشددة وقدرته على توفير الأمن. وخلصت نتائج أخرى إلى أن البلدان المستقبلة للاجئين تقع بطبيعة الحال تحت ضغوط اقتصادية وأمنية كبيرة، إلى جانب غيرها من الضغوط الأخرى، فلا تقوم دائمًا بالإبلاغ عن مشاركة اللاجئين بأعمال العنف بشكل موضوعي، ويشوب بعض روايات الحكومات عن حوادث العنف غياب المصداقية والمبالغات من خلال وسائل الإعلام، أو انحياز ضد قطاعات اللاجئين دون غيرهم، والحرمان لا يفسر التطرف، حيث يمثل البقاء على قيد الحياة الأولوية العليا للاجئين على المدى القريب، إذ يعاني اللاجئون من صدمات نفسية عندما يغادرون بلدانهم الأصلية، ويكونون في حاجة ماسة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والماء والمأوى والأمن المادي. وبصفة خاصة عندما يمس الأمر أعدادًا كبيرة من الناس، بينهم مرضى وكبار السن وأطفال صغار، فإن الأوساط المانحة الدولية عادة ما تبدي الاستجابة، مع وجود اجراءات تتعلق بتيسير سبل الوصول إلى تلك الإمدادات، أو الخطوط الزمنية، أو مستويات التمويل في بعض الأماكن، ما لم تلتمس الجماعات المسلحة المنظمة التخفي في أوساط بقية اللاجئين في بداية الازمة، وفقا لدراسة استقصائية شملت الدراسات السابقة وفحص الحالات

(١) حماية حقوق النازحين في القانون الدولي العام، مصدر سابق، من ص ٢٢-٢٥.

التاريخية، وعند هذه المرحلة، فلن تفضي هذه التدخلات الإنسانية المجربة إلى حل المشكلة. تؤثر سياسات وقوانين الدولة التي تستقبل اللاجئين على جميع المخاطر الاخرى، تفتح لهم الدولة أبوابها في البداية، وقد تستجيب الحكومة تجاه تزايد عدد اللاجئين من خلال فرض قيود قانونية تحد من حقوق اللاجئين وفرصهم أو تلغيها. وفي كثير من الحالات، لا يمكن إعادة توطين اللاجئين واكتسابهم صفة المواطنة، وكثيرًا ما تقتصر حياتهم على المخيمات، أما العدد المتزايد الذي يعيش خارج المخيمات فقد يحضر عليه الحصول على خدمات التعليم والتوظيف القانونية، وتأبى بعض البلدان المضيفة الاعتراف باللاجئين أو تسجيلهم، وهو ما ينسحب في بعض الحالات على الأطفال المولودين في البلد المستضيف.

أحيانًا ما قد يشجع البلد المستضيف بالتعاون مع منظمات الإغاثة الدولية – بشكل مباشر أو غير مباشر – على التطرف من خلال السماح للأجنحة السياسية للمجموعات المسلحة بالمشاركة رسميًا في جهود الاغاثة أو عن طريق دعم فصيل أو إجراء عمليات عسكرية في بلد اللاجئين، ولا يمكن منع التطرف إذا وصلت الجماعات المسلحة إلى اللاجئين دون أن يتم حلها، وكأسلوب بديل، فقد تندس الجماعات المسلحة أو أفرادها بين اللاجئين دون موافقة البلد المستضيف.

ويمكن أن يزيد خطر التطرف إذا كان البلد المستضيف غير قادر أو غير راغب في حفظ الأمن والنظام العام للمخيمات وما جاورها من مناطق، ويزداد الأمر سوءًا إذا فرضت المجموعات المسلحة سيطرتها على أمن المخيمات أو كانت قادرة على تجاوزه متى شاءت للتسلل إلى بلد المنشأ للقيام بأعمال مسلحة.

وتسعى اللجنة الدولية إلى أن تشكل نظرة شاملة. ونحن نراعي في استجابتنا للأوضاع مختلف مراحل وديناميات ظاهرة النزوح في حالة معينة. ونقوم قبل حدوث

النزوح أو أثناءه أو بعده بمجوعة واسعة من الأنشطة المعدة لظروف محددة تجتازها المجتمعات المتضررة. ويحدد الناس واحتياجاتهم خياراتنا التنفيذية[1].

هل بإمكانكم توضيح الدور الذي تضطلع به المجتمعات المحلية المضيفة وذكر الأسباب التي تجعل هذه المجتمعات أيضاً بحاجة إلى المساعدة؟

كثيراً ما يعتقد معظم الأشخاص الذين يفرون من منازلهم أن النزوح إجراء مؤقت، وهم يأملون في العودة إليها في أقرب وقت ممكن. وقد يسعون إلى البحث عن مأوى لدى عائلاتهم أو أصدقائهم في المجتمعات المجاورة وللتقليل من آثار تعطل نسق حياتهم العادية إلى أدنى حد. وتستقبل هذه العائلات والمجتمعات المضيفة القادمين الجدد وتتقاسم معهم مواردها– التي غالباً ما تكون هزيلة- حتى قبل أن تعلم المنظمات الدولية وغير الحكومية بالمشكلة وقبل أن تبادر إلى تقديم المساعدة.

وتتحمل العائلات والمجتمعات المضيفة في معظم الأحيان العبء الناجم عن النزوح الداخلي. فعلى سبيل المثال، شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية في السنوات الأخيرة موجات متتالية من نزوح للسكان أنفسهم داخل المناطق نفسها. وقد أقام ثلثا عدد الأشخاص النازحين مع عائلات مضيفة، مشكلين بذلك عبئًا ثقيلاً على موارد المجتمعات المحلية. وهذا هو السبب الذي يجعل من ضمان حصولهم على المساعدة أمراً مهماً للغاية.

ونتيجة لكون الكثير من النازحين يفضلون الإقامة لدى عائلاتهم وأصدقائهم في

(١) الأشخاص النازحون داخليًا في مواجهة التحديات. (٢٠٠٩) اللجنة الدولية للصليب الأحمر. متاح على الرابط:
https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/interview/displacement-interview-121109.htm.

المجتمعات المجاورة، فإنهم يبقون بعيداً عن أعين الوكالات الدولية أو الحكومية. ويكون الوصول إلى النازحين في المناطق التي وجدوا ملجأ فيها أصعب من إقامة مشاريع إيواء لهم قد تكون أكثر ملاءمة وأكثر يسراً بالنسبة إلينا. بيد أنه إذا كنا نريد حقاً تلبية احتياجات النازحين، فعلينا أن نجعل من الوصول إليهم في المجتمعات التي توفر لهم المأوى أولوية من أولوياتنا[1].

الهجرة إلى دول الخليج:

وفَّرت الهجرة إلى دول الخليج (البحرين والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) وبدرجةٍ أقل إلى الأردن ولبنان عدداً لا يحصى من فرص العمل ودرَّت مليارات الدولارات على شكل حوالاتٍ للعمال المهاجرين وعائلاتهم. وبلغ إجمالي الحوالات الصادرة من الدول العربية عام ٢٠١٤ زهاء ١٠٩ مليارات دولار. وبهذه الطريقة، تغدو الهجرة مربحةً لكافة الأطراف من عمالٍ

(١) منى العبيدي. مستقبل الهجرة والنزوح في أنظمة العربية في ظل الأزمات الراهنة. https://rouyaturkiyyah.com/filp.

وأصحاب عمل ودول منشأ ومقصد لأنها تساعد في حل أزمة العجز الكبير في اليد العاملة لاسيما في الخليج. ومع ذلك، غالباً ما تخلق حالات الاستغلال التي تمارسها وكالات التوظيف وأصحاب العمل صعوباتٍ جمة بالنسبة للعمال وتنذر بتشويه سمعة أصحاب العمل وبلدان المقصد.

يوجد في مجلس القانون الدول الخليج العربي، ما يقارب من ١١٦ ,١١٢ فلسطينياً، وما يقارب من ١٥٠ ألف عراقي واستقبل كل من السعودية والإمارات ما يقارب من ١٠٠ ألف سوري لكل منهما، كما استقبل الكويت وقطر أعداداً أخرى من السوريين، وتشير التقارير إلى أن دول التعاون الخليجي قدمت مساعدات إنسانية منذ بداية الصراع في سوريا، بحيث أقرضت الكويت ٩٣٣ مليون دولار، والسعودية ٥٩٤ مليون دولار والإمارات ٤٠٣ مليون دولار.

ويستند نظام التوظيف المطبَّق في معظم البلدان العربية على الدخول الحر نسبياً وتقييد الحقوق وصغر مدة العقد وتأشيرة الدخول. ويُعْرف هذا النظام باسم نظام الكفالة حيث غالباً ما يتحمل الكفيل (صاحب العمل) مسؤولية أفعال العامل المهاجر الذي يأتي به إلى البلاد ومسؤولية سلامته فضلاً عن تمتعه بصلاحية التحكم بحركة ذلك العامل وعمله. ويقيد ذلك عامةً قدرة العامل على تغيير صاحب العمل أو مغادرة البلاد إلا بموافقته. وفيما يرحب بعض أصحاب العمل بما يفرضه نظام الكفالة من مسؤولياتٍ عليهم فيعاملون العامل حسناً، يمكن أن يفضي الاختلال المتأصل في حقوق كل طرفٍ ومسؤولياته إلى وضعٍ يسمح باستغلال العامل. وقد أشارت "لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات" التابعة إلى منظمة العمل الدولية والمسؤولة عن تقييم مدى تطبيق معايير العمل الدولية إلى أن نظام الكفالة قد يساعد في خلق حالات عملٍ جبري، وحثت الحكومات المعنية على حماية العمال المهاجرين من الممارسات التعسفية.

يعمل العمال المهاجرون في الدول العربية في قطاعاتٍ متنوعة كقطاع النفط والغاز والزراعة والنقل والفنادق، إلا أن العدد الأكبر منهم يعمل في قطاع البناء وأيضاً في العمل المنزلي. والنسبة الأكبر من عمال هذين القطاعين متدنية المهارات وعرضة لخطر الاستغلال من جانب وكالات التوظيف التي قد تتقاضى منهم رسوماً تعادل أجر عدة أشهرٍ ثمناً لتأشيرة الدخول وتذكرة الطائرة وغيرها من نفقات الاستقدام، وهو ما يشكل خرقاً للأعراف والمعايير الدولية التي تنادي بأن يتحمل صاحب العمل تكاليف الاستقدام.

وتتضمن القضايا والتحديات الأخرى التي تواجه العمال المهاجرين في المنطقة ما يلي[1]:

- رداءة ظروف العمل والمشكلات الكبيرة المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية إلى جانب ضعف تفتيش العمل أو حتى غيابه في قطاعاتٍ يكثر فيها العمال المهاجرون كالإنشاءات والعمل المنزلي.
- انتشار التمييز ومنه اختلاف الحد الأدنى لأجور العمال المهاجرين من بلدانٍ مختلفة، والتمييز ضد العمال المنزليين بعدم اعتبارهم عمالاً في قوانين العمل.
- محدودية إمكانية اللجوء إلى القضاء، وضعف آليات تسوية النزاعات وعدم كفايتها، وغياب برامج التعويض في الحالات التي يمكن فيها لأصحاب العمل عديمي الضمير الإفلات من العقاب.

(١) هجرة اليد العاملة في الدول العربية. المكتب الإقليمي للدول العربية. مقالة منشورة على الرابط:
https://www.ilo.org/beirut/areasofwork/labour-migration/WCMS/ 520928/lang--.ar/index.htm

- محدودية الحرية النقابية أو انعدامها وعجز العمال المهاجرين عن التفاوض جماعياً.
- تحرُّك منظمة العمل الدولية في الدول العربية.

أقرت الدول العربية في إعلان الكويت الصادر عن الاجتماع الوزاري التشاوري الثالث لحوار أبو ظبي بأجندة الهجرة العادلة التي وضعها المدير العام لمنظمة العمل الدولية. وتنفيذاً لهذه الأجندة، تعمل منظمة العمل الدولية مع الهيئات الثلاثية المكوِّنة لها على إدارة هجرة اليد العاملة ومعالجة أوجه العجز في فرص العمل اللائق المتاحة للعمال المهاجرين.

ويمكن تحقيق ذلك بتعزيز:

- الحوار المنتظم، مثلاً أثناء انعقاد اجتماع الخبراء بين الأقاليم بشأن الهجرة العادلة.
- بنود حماية العمال المهاجرين في مذكرات التفاهم والاتفاقيات الثنائية بين دول المنشأ والمقصد، ومنها توحيد عقود العمل بحيث تلتزم بمعايير العمل الدولية ولا تسمح بالتمييز في المعاملة بين العمال المهاجرين ذوي المهارات المتماثلة والجنسيات المختلفة.
- الامتثال للأطر التشريعية والتنظيمية الخاصة بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل التي وضعتها منظمة العمل الدولية، والمصادقة على كافة الاتفاقيات المتعلقة بالهجرة وذات الصلة بها، وضمان حماية قوانين العمل للعمال المهاجرين

حمايةً شاملة ومنهم العمال المنزليون المهاجرون.

- تحسين حوكمة هجرة اليد العاملة بمعالجة العناصر الاستغلالية في ظل نظام الكفالة.

- ممارسات الاستقدام العادلة والأخلاقية، بما فيها ضمان دفع أصحاب العمل لرسوم الاستقدام وتكاليفه وليس العمال المهاجرون.

- تقوية أنظمة رصد وتفتيش العمل، وخصوصاً في القطاعات الغنية باليد العاملة المهاجرة كالبناء والعمل المنزلي.

- تحسين مقدرة العمال المهاجرين على اللجوء إلى القضاء، بما في ذلك آليات تسوية النزاعات بكفاءةٍ وفاعلية إلى جانب آليات التعويض، وفرض عقوباتٍ رادعة على من ينتهك حقوق العمال المهاجرين من أصحاب العمل.

- تكليف أصحاب العمل بتحمل نفقات التأمين الصحي للعمال المهاجرين وبإتاحة المجال لهم للحصول على رعايةٍ طبية ملائمة ثقافياً وتوفيرها لهم عند الضرورة، بما في ذلك الرعاية الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية وفحوص فيروس نقص المناعة البشرية غير الإلزامية.

- الحرية النقابية للعمال المهاجرين وبناء قدرة النقابات العمالية ومؤسسات المجتمع المدني على زيادة انتشارها وتحسين ما تقدمه من خدماتٍ لهم.

- خلق فرص عملٍ وأعمال الحق في العمل لمن هاجر قسراً/اللاجئين.

الفصل الثاني
أسباب النزوح

يرجع النزوح إلى أسباب عدة، فقد يكون النزوح لأسباب فكرية أو طائفية أو قد يكون النزوح بسبب الحرب والإرهاب، وتعد الأسباب المذكورة هي الصور الغالبة والشائعة للنزوح ولكن ذلك لا ينفي وجود أسباب أخرى للنزوح، إلا أنها بلا شك أقل أهمية من الأسباب المتقدمة التي ظهرت إلى العلن ومنها العراق وسوريا، وافغانستان، وكذلك البلدات التي اكتوت بنار الحرب، ومزقتها الفتن الطائفية والمذهبية. لذا سنتناول هذا الفصل في مبحثين:

نخصص المبحث الأول لأسباب النزوح الراجعة إلى التعصب الفكري والطائفي، والمبحث الثاني لأسباب النزوح الراجعة إلى الحروب والإرهاب.

المبحث الأول
التعصب الفكري والطائفي

المطلب الأول /التعصب الفكري:

قد يكون المتعصب متعلمًا وليس بالضرورة أن يكون أميًا جاهلاً، مشكلتنا في الجهل لا يعني عدم القراءة والاطلاع بل الجهل الأشنع هو إننا لا نعرف أن نقرأ وأن قرأنا لا نقرأ إلا ما يثبت وجهة نظرنا فقط فتزيدنا جهلاً وتخلفًا، فالمتعصب بينه وبين وضوح الحقيقة الكثير من الحواجز النفسية مانعة تصده وتمنعه من مبدأ المراجعة، وتقنعه بسلامة ما هو مقتنع في ذهنه ولا يحكم إلا انطلاقًا من رؤيته الخاصة التي تجعله منغلقًا على ذاته إن ظهرت له الدلائل التي تثبت أن أفكاره خاطئة، سيحاربها بكل ما أوتي من قوة ويصارع من أجل إثبات صحة أفكاره وآرائه لدرجة معاداة كل من يختلف عنها ويمكن تعريها بسهولة لهذا يكون رد فعل متعصبا وعدوانيا وتختلف أشكال التعصب فمنه القبلي والاجتماعي والعرقي والديني والسياسي[1].

يقول الأديب العربي طه حسين في محاضرته التي ألقاها في تونس في سنة ١٩٥٧ عن العراق تحت عنوان (رحلة فنية) يقول: أن هناك إقليمًا عربيًا قديمًا هو العراق قد عاش أثناء القرن الأول للهجرة منذ الفتح وأثناء العصر الأموي كله قد عاش عيشة خاصة

(١) سلافة طارق عبد الكريم، (٢٠٠٨). الحرب ومبدأ عدم رد اللاجئين دراسة في ضوء حالة العراق، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، ص ١٧٩.

قوامها الجهاد والصراع جهاد في السياسة فلم يعرف العالم الإسلامي القديم اشتد فيه الخلاف بين الأحزاب السياسية مثل هذا الإقليم السياسي عاشت فيه الشيعة عاش فيه الخوارج وعاش فيه أهل السنة والجماعة وكل هؤلاء كانوا يختصمون، في المساجد ويختصمون في الأندية وفي ميادين القتال وكانت حياتهم كلها تقوم على هذا النزاع، فالشيعة ينتهزون كل فرصة ليثوروا ببني أمية والخوارج ينتهزون كل فرصة ليثوروا ببني أمية والجماعة تريد أن تقاوم أولئك وهؤلاء، وإذا الأمور واستقرت فعلماء أولئك وهؤلاء يلتقون في مساجد الكوفة والبصرة ليختصموا بألسنتهم وليجادل بعضهم بعضًا بهذه الخطب الرائعة في المشكلات السياسية والدينية، وكل هذا قد فرض على هؤلاء حياة الجد والصرامة والانصراف عن ما من شأنه اللهو واللعب أو الاستمتاع باللذات الهينة الرخيصة.

في مجتمع المدينة المنورة حيث حط الإسلام رحاله كان النبي محمد (ﷺ) بين المسلمين قريبًا منهم يرشدهم إلى طريق الهداية ويبلغهم النواهي ويجيب عن استفساراتهم ويوضح شعائر وأحكام دينهم حيث كانت الصلة مباشرة بين السماء والأرض عن طريق الوحي، وبعد انتشار الإسلام في بلدان وأصقاع بعيدة كان الصحابة الذين أرسلهم النبي (ﷺ) إلى تلك البلدان يعتمدون على القرآن الكريم وما سمعوه من النبي في إجابة السائلين والمستفهمين وتوضيح أحكام الدين.

وبعد وفاة النبي محمد (ﷺ)، واتساع رقعة الدولة الإسلامية وانقطاع الصلة المباشرة بين السماء والأرض (الوحي) اعتمد الصحابة والتابعين والأئمة الإجابة عن بعض المسائل على رأيهم وخبرتهم ودرايتهم مشفوعة بالقرآن الكريم وأحاديث النبي وفي الأمور التي تتعلق بفروع الدين، أما أصوله فثابتة وراسخة في القلوب والعقول قبل الكتب، فكان الاجتهاد يعتمد على رأي الامام والمشرع والفقيه وهؤلاء بشر، والبشر يختلفون في ثقافاتهم وآرائهم وتصوراتهم ورؤيتهم للأمور فظهرت بعض الاختلافات

الفقهية في فروع الدين وهي بكل الاحوال لا تؤثر على المبادئ العامة ولا على أصول الدين ما دامت هذه الاصول واحدة وثابتة لا تتزعزع، ومن هنا ظهرت المذاهب الإسلامية التي لم يعرف فقهاء زمانهم ومكانهم إن مذاهب إسلامية ستسمى بأسمائهم إلا بعد قرونًا عديدة على وفاتهم لكنهم كانوا علماء وفقهاء وأصحاب رأي ومدارس فقهية وكانوا معلمين لهم طلبتهم وحواريهم. إلى هنا ما زالت الأمور بخير لكن عند ظهور الدولة الإسلامية بعد الخلافة الراشدية بدأت السياسة تلعب لعبتها وبدأ الدين يسيس والأحاديث النبوية تحرف وتوضع حسب الطلب من قبل وعاظ السلاطين والمتنعمين بنعتهم والمنتفعين بمنافعهم فبدأت مساحة الاختلافات تتسع وتأخذ أبعاد سياسية دنيوية وليست دينية مع أنها لم تصل إلى أصول الدين لكنها اقتربت منها كثيرًا وبدأ ظهور الفرق والجماعات التي ترجح هذا الخليفة على ذلك وتتعصب لهذا الإمام والفقيه على هذه الجماعة على تلك الجماعة حتى اعتماد المذاهب الإسلامية التي أقرها رسميًا السلطان الظاهر بيبرس سلطان مصر والشام وبعض الدول الإسلامية سنة ٦٦٣ هجرية ١٢٦٥ م، بأربعة مذاهب هي الحنفي والشافعي والحنبلي والمالكي، وسمح لرعايا الدولة الإسلامية التعبد بها فقط دون غيرها لكن هذا الأمر حدث بعد أن اصبح المسلمون مللاً ونحلاً وكل فرقة وملة تعتقد هي الأصلح والأفلح [1].

كما أن التعصب الفكري ظاهرة خطيرة تتصل بالعمل الدعوي، قد لا يلتفت إليها كثيرون من العاملين في الساحة الدعوية، ألا وهي إشكالية التعصب الفكري والمنهجي والحزبي في الجماعات الإسلامية، والمعول عليها تنزيل قيم الإسلام على الواقع وتعبيد الناس على وفقها ومعالجة اختلالات المجتمع وآفاته وفق المنهجية الإسلامية، بداية من مظاهر ذلك التعصب الذي يراه آفة من آفات الجماعات

(١) سامي زيدان. (٢٠١٤). ثقافة التعصب الطائفي. جريدة الزمان، العدد ٢٤ في ٢٠١٤/٩/٢٠.

الإسلامية، من تعصب مذهبي في جذوره التاريخية والممتدة جذورها إلى بنيان الجماعات الإسلامية، إلى الغلو بالمشايخ والقادة وإضفاء العصمة على آرائهم وأفكارهم واجتهاداتهم ومواقفهم، إلى التعصب الفكري والمنهجي والحزبي للجماعة وتقديس كسبها البشري والانغلاق على فكرها ومنهجها وقناعاتها ووسائلها وأساليبها الدعوية ورفض ما سواها، إلى التعصب الحزبي المقيت الذي يتربى أفراد وأتباع الجماعات على وفقه، وكذا التعصب للبنى الحركية والقوالب التنظيمية التي تقوم عليها الجماعات وتحويلها إلى أصل وغاية بذاتها، وما تفرع عن ذلك كله من تحزب وتعصب يسيء للجماعات الإسلامية ولا يخدمها[1].

بعد ظهور الدولة العراقية عام ١٩٢١ مرورًا بالعهدين الملكي الذي استمر حتى عام ١٩٥٨ ومن ثم الجمهوري الذي استمر إلى عام ٢٠٠٣ حيث احتل الأمريكان العراق، ولم يشهد العراق ولا حتى المنطقة العربية والإسلامية أي نوع من أنواع التعصب والصراع الطائفي، وأن طبيعة الهوية الدينية الخاصة في إطار سياق محدد يتمثل في النتيجة المستخلصة، إن القمع الحكومي أدى دورًا مهمًا في خلق مظالم طائفية في الشرق الأوسط وبسبب عدم سماح الحكومات للأفراد بالتعبير عن آرائهم السياسية، فإن العديد من الناس يصنفون على أساس هويات يمكن التعرف عليها ظاهريًا، مثل العرق أو الدين، علاوة على ذلك؛ لأن أوضاع هؤلاء الأشخاص الأيديولوجية غير معروفة، فغالبًا ما يوجه الحكام سخاء الحكومة إلى الزملاء الأعضاء من مجموعات أقاربهم الأوسع نطاقًا (على افتراض أن الانتماء المجتمعي بيئة خصبة للولاء).

(١) فؤاد بن عبده الحاج البعداني. (٢٠١٤). التعصب الفكري والمنهجي والحزبي آفة الجماعات الإسلامية: دراسة وصفية نقدية. مجلة القلم. (٢) ٩٨-١٨٢.

وفي ظل غياب التنظيم السياسي وفي مواجهة زيادة الاستياء السياسي والعنف الاجتماعي باتت الهوية العربية العراقية تقوى تدريجيًا ثم تطورت من عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٥ بوجه من أراد قصدًا زرع التفرقة الطائفية بين أبناء البلد الواحد بأيادي خارجية لها مصالح بعيدة عن الوطنية العراقية وأطماع تاريخية معلومة لكل من يقرأ تاريخ العراق قديمًا وحديثًا. وأن الانتماء الديني يميل إلى التداخل مع الانتماء العشائري فقد فسرت الفئات المحرومة على الدوام محاباة الحكومة على أنها تستند إلى الطائفية.

المطلب الثاني: التعصب الطائفي:

لغويًا كلمة طائفة عبارة عن جماعة من الناس يجمعهم مذهب أو رأي يمتازون به. والطائفية هي التعصب لطائفة معينة (الوجيز). وهناك من يقول أن الطائفة هي القطعة أو الشيء أو الواحد، فصاعدًا بهذا المعنى ورد في القرآن الكريم (طائفة من أهل الكتاب).

يعرف الدكتور تيسير عبد الجبار الألوسي في دراسته الاحزاب الطائفية للإسلام

السياسي بأنها "حالة من التجمع البشري المعبر عن مرحلة اقتصادية اجتماعية مر بها المجتمع الإنساني قبل قرون بعيدة " ويرى أن الطائفية ودويلاتها في الحضارة العربية الإسلامية كانت بمثابة تمثيل لأسوأ مراحل الدولة سواء على البناء السياسي أم المدني وما يتبعه من طبيعة سلبية في الاستجابة لحقوق الإنسان.... وفيما يتعلق بظهور الطائفية يقول: ولا تظهر الحالة الطائفية إلا بسبب من استدعاء التاريخ المرضي السيء من خلال الادعاء والزعم بالدفاع عن مصالح طائفية معينة.... ولكن في حقيقة الأمر أن النتيجة وهي عادة في هذه الظروف فتصب في خدمة مستهدفات رخيصة ومآرب للمدعين بأمور الطائفة.

أما الكاتب إحسان محمد الحسن في دراسته عن الطائفية والمنشورة تحت عنوان التدخل الأجنبي أحد مصادر التهديد- الطائفية مرض اجتماعي يتعين فضح أخطاره الهدامة ويعرف الطائفية ضرب من التحيز والتعصب تجعل أبناء الطائفة الدينية الواحدة تتميز وتتعصب لطائفتها وتعتبرها الأفضل والأحسن من الطوائف الأخرى وفي الوقت ذاته تنظم أفرادها وتخوفهم وتدفعهم إلى محاربة الطوائف الأخرى بدون حق أو مسوغ ديني أو أخلاقي أو اجتماعي لذلك.

في حين يرى الدكتور طه جابر العلوان "بأن الطائفية في ذاتها نزعات بين فئات وطوائف قائمة على أسس دينية أو مذهبية أو عرقية أو لغوية... والطائفي في نظره هو من يرفض الطوائف الأخرى ويرفض حقوقها أو يكسب طائفته تلك الحقوق والتي يعتبرها تعاليًا عليها أو تجاهلاً لها ومتعصبًا ضدها. شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ عملية نزوح قسري كبيرة بمستوى عمليات النزوح في تاريخ الكاتب/ إحسان محمد الحسن "١" في دراسته عن الطائفية والمنشورة تحت عنوان التدخل الأجنبي أحد مصادر التهديد فالطائفية مرض اجتماعي يتعين فضح أخطاره الهدامة. ويعرف الطائفية ‘‘ضرب من التحيز والتعصب تجعل أبناء الطائفة الدينية الواحدة تتميز وتتعصب

لطائفتها وتعتبرها الأفضل والأحسن من الطوائف الأخرى وفي الوقت ذاته تنظم أفرادها وتخوفهم وتدفعهم إلى محاربة الطوائف الأخرى بدون حق أو مسوغ ديني أو أخلاقي أو اجتماعي لذلك إما أن يكون شخصًا نازحًا داخليًا أو لاجئًا، إذ كان الهدف من هذا التهجير هو تمزيق النسيج الاجتماعي العراقي وإبداله بصبغة طائفية أو عرقية، وتحويل نعمة.

فالتنوع إلى مشكلة تؤرق العراقيين وباب الاحتقان الطائفي يمكن أن يفتح في أية لحظة وكذلك خلق جبهات متقابلة لدى جميع الأطراف. واستخدام أصحاب الغرض السيء والنفوس الضعيفة في تهديد جميع الأطراف.

إن عمليات الترحيل والتهجير إنما وسيلة من الوسائل المتبعة في خلق الحروب الأهلية، وما جرى في البوسنة والهرسك من تهجير وتغيير في التركيبة السكانية وغيرها خير دليل على النتائج المدمرة على مثل تلك المخططات التي مازالت تعاني أكثر الدول من نتائجها التاريخية حتى هذه اللحظة على الرغم من انتهائها قبل أعوام[1].

وكان لهذا النزوح أسباب، منها: حل الجيش العراقي، إذ أصدر الحاكم المدني بول بريمر القرار رقم (٢) بحل الجيش العراقي وبعض المؤسسات المرتبطة به، وكان لهذا القرار أثره البليغ على تردي الأمن في العراق ويرى البعض أن هذا القرار أتخذ بشكل خاطئ ومتسرع حيث أدى إلى انعدام الأمن في ظل الاحتلال الأمريكي، فقد عانى الوضع في العراق ترديًا واضحًا وعلى الرغم من المحاولات الجاهدة لقوات الأمن العراقية التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣ للسيطرة على الوضع، إلا أنها كانت تتعثر دومًا بعمليات مسلحة تهدد الاستقرار في العراق وكانت القوات الأمريكية ساهمت مساهمة

(١) عدنان الصالحي. (٢٠٠٧). ظاهرة التهجير القسري في العراق.. الأبعاد والنتائج. شبكة النبأ المعلوماتية. رابط: http://annabaa.org/nbanews/63/126.htm.

بدرجة كبيرة في حالة عدم الاستقرار الأمني في العراق. وقد أشارت (المجموعة الدولية للأزمات) إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية[1] قد أشعلت شرارة العنف، وهي التي تمده بالوقود، وتحتويه في الوقت نفسه على حد سواء، وكان من المفترض أن يتناقض وجود أعداد كبيرة من القوات الدولية المسلحة، والمدربة مع حالة الفراغ الأمني التي سادت البلاد في البداية. ومن ثم حالة الفوضى الأمنية التي انتشرت في أكثر من محافظة، هذا الاستنتاج يؤدي إلى فرضية التعمد الأمريكي لإبقاء الأعمال المسلحة ضمن حدود مسيطر عليها كوسيلة ضغط على الفرقاء السياسيين ولإبقاء الدولة العراقية والمجتمع في حاجة لبقاء الوجود العسكري الاجنبي وهذه الفكرة تنسجم مع الطروحات التي عدت الوجود العسكري الأمريكي أساس المشكلة في العراق[2].

كما أن الاحتلال الأمريكي وفر الأرضية الخصبة لنشوء أي توتر في كل موقع يطأ، وهو منشأ الصراعات في أكثر الدول التي تم احتلالها مع وجود أجندة خارجية في محاولة لتفكيك العراق لخطره المؤرق لبعض الأطراف والناشئ من إرث تاريخي طويل ناتج عن طبيعة الحكومات العراقية المتعاقبة، ومحاولة.

ورؤية أخرى للطائفية فيذكر الدكتور علي محمد فخر "بأن الطائفية لا تبنى على الاختلاف في الرأي وإنما تنبني على التعصب المبتذل للرأي أنها ترفض التعايش مع الآخر وتهدف إلى إقصائه أو تهميشه وهي لا تقبل المشاركة العادلة وإنما تمارس

(١) فيليب مافيليت، ونور الضحى شطي. (٢٠٠٩). اللاجئون العراقيون ما وراء التسامح، ملخص سياسات الهجرة القسرية (رابعا) مركز دراسات اللاجئين، قسم دراسات التنمية الدولية في جامعة أكسفورد، كانون الثاني، ص ٢٠.

(٢) عبد الحسين شعبان. (٢٠١٧). وماذا عن الشتات العراقي؟ مقالات الجزيرة نت، ٢٠١٧/٢/٢٢.

الاستحواذ على كل شيء وهي عنده قضية سياسية اجتماعية بالدرجة الأولى ويتعين النظر إليها من هذا المنطلق وهي بهذا وليدة ظروف مجتمعية جاءت نتيجة لرد فعل من المظلوم تجاه الظالم، عادة هو الشخص أو الجماعة التي تعاني من التمييز في إقامة الشعائر أو التي لا تتمكن من الحصول على حقوقها الاجتماعية والسياسية وتتعرض قسرًا للتهميش السياسي أو الإقصاء الثقافي أو كليهما... والظالم هنا المجتمع ممثلاً في القطاع أو الحزب المهيمن أو العشيرة القوية... ومن ثم لا يكون أمام المظلوم سوى الارتماء والاحتماء بجماعته الفرعية طائفية، لمقاومة الظلم.

والطائفة قديمة قدم الحضارات الإنسانية، ولنعد مثلاً إلى أفلاطون الذي قسم المجتمع إلى ثلاثة طبقات متمايزة والطبقات هنا تعني طوائف:

- طبقة الزعماء المتميزين وهم يتسمون بالحكمة.
- طبقة الأتباع أو المحاربين ذوي الشجاعة.
- طبقة الصناع والزراع فيما بينهم المعلمون والعمال.

وكان هذا التقسيم بمثابة نظرة تميزية لكل طائفة... والتاريخ مليء بأحداث كانت تطل منها الطائفية برأسها بل ان بعضها ما زال ساخنًا كالخلاف بين اليهودية والمسيحية منذ عهد النبي عيسى عليه السلام وعلى الرغم مما يقال عن مصالحة تاريخية بين الاثنين توجت بإعلان الفاتيكان تبرئة اليهود من دم المسيح، إلا أن جذور الخلاف الطائفي ما زالت أيضا الصراع الدموي بين الكاثوليك والبروتستانت في أوروبا والذي ما زال قائمًا وأسال الدماء في أيرلندا... ناهيك عن الحروب الصليبية الطائفية على العالم العربي (١٠٦٩-١٢٩١) والتي جاءت تحت عباءة المسيحية وحاملة شعار الصليب، وقامت هذه الحروب في الأساس على معاداة اليهود ومهاجمتهم والسعي للقضاء عليهم وكانوا يخيرون بين التنصر أو الموت وكانت التهمة لليهود بأنهم قتلى المسيح.... وعندما

هاجموا فلسطين كان بهدف التخلص من الشعور بالدونية تجاه المسلمون... ولكن يبقى التأكيد على أنها حربًا طائفية ذات أبعاد اقتصادية وسياسية، وأيضًا كان الأوروبيون الذين هاجروا إلى العالم الجديد متحيزين لجنسهم ودينهم ضد أصحاب البلاد الأصليين (الهنود الحمر) وشنوا حرب إبادة طائفية اقتلعت الزرع والضرس وليس ببعيد علينا الحروب الطائفية التي يشنها الهندوس ضد باقي الطوائف في الهند فلم يسلم البوذيين والهندوس أو السيخ وغيرهم من الأقليات العرقية من اعتداء الهندوس، وهذه الظاهرة الطائفية يمكن وضعها في إطار المفهوم الثيولوجيا (الديني) القائمة على النزعة السلطوية الفئوية التي تستغل الدين لتحقيق نفوذ طائفة أو إعلائها على غيرها من الطوائف، والهند تشهد نظامًا طبقيًا منغلقًا على أساس ديني عرقي. وعادةً هناك الطبقة المنغلقة التي ينتمي إليها الشخص الواحد من خلال الطبقة التي يولد فيها.

وقد بدأ نظام الطوائف الاجتماعية في الهند منذ عام قبل الميلاد على سبيل التقريب من خلال الأوروبيون الذين كانوا يتمتعون بطول القامة والبشرة الشقراء والشعور السوداء وعزلوا أنفسهم في فئة اجتماعية حفاظًا على مكانتهم كأقلية تحكم وما زال هذا النظام قائمًا بالرغم من حظر الحكومة الهندية التميز الطبقي.

ولا تختلف الطائفية الدينية في نتائجها عن الطائفة السياسية فالاثنان مرض هدام كالسوس ينخر في البنى المجتمعية ويهدم أركانها، فعندما يحتكر حزب بعينه السلطة ونفوذه طائفة بعينها على سبيل المثال عندما يسيطر بعض رجال الأعمال والمال على صنع القرار ويتم اقصاء باقي الأحزاب فإن هذا السلوك لا يختلف آثاره عن الطائفية الدينية.

أما عن الطائفية في الإسلام، فإن التاريخ يشير إلى بدء ظهورهما عندما وقفت قريش

أمام الدعوة الوليدة وتحزب بعض بطونها ضد بني هاشم، ثم عندما اختلف المهاجرون والأنصار كل لطائفته (عرقه) على من يتولى الخلافة، وكان قيام الدولة الأموية وما سبقها من اقتتال بين علي بن أبي طالب من بني هاشم، وبني أمية، ممثلين في معاوية ومعاونيه تكريسًا للطائفية السياسية واعتبارها أمرًا واقعًا وعليه ظهرت الطوائف (سنة وشيعة) والفرق كالخوارج والقرامطة والطرق الصوفية والسلفية والمعتزلة وما تفرع عن هذه الفرق من مدارس فقهية فأصبح لدينا الآن العشرات.

أسباب الطائفية:

إن منطقتنا العربية تخضع الآن إلى ما يشبه مشروع سايكس- بيكو جديد، ولكن بأدوات وأنماط جديدة، تقوم على أسس عرقية ودينية، ويبدو على ضوء الحراك الحالي أن العد التنازلي لنظريات سادت عقب الحرب الباردة قد بدأ كنظرية الفوضى الخلاقة لبرنارد لويس؛ لتفكيك دول المنطقة، وإعادة تشكيلها على أسس طائفية وعرقية، وكذلك نظرية في صراع الحضارات[1].

ويمكن وصف الطائفية على أنها انحراف سرطاني عن فكرة الدين المحببة تمامًا، كالعنصرية التي تمثل هي الأخرى انحرافًا سرطانيًا عن فكرة القومية، والطائفية كظاهرة اجتماعية كثيرًا ما يتم توظيفها سياسيًا وهي لا تختلف كثيرًا عن بقية الظواهر التي تعاني منها معظم المجتمعات، وخاصة تلك التي تعاني من مشكلات الوحدة الوطنية، ربما يكمن الفارق في توقيت تفاعل وتفاقم وتفجير هذه الظاهرة.

(١) خالد المعيني. (٢٠١٢). الطائفية والزخم الثوري في العراق والبحرين. التقرير الاستراتيجي التاسع الصادر عن مجلة البيان: الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير. المركز العربي للدراسات الإنسانية – مجلة البيان بالسعودية، ص٩١-١٠٧.

تبقى ظواهر اجتماعية كالطائفية والعنف كامنة، وبمستويات لا تشكل خطورة، أو متفاوتة الظهور بصور متباينة من مجتمع لآخر، ما لم يتم تحريكها وتحفيزها من خلال العامل الخارجي، عند ذلك يتفاعل بقصد أو بدون قصد الاستحقاق الداخلي، والشعور بالتهميش مع العامل الخارجي الذي كثيرًا ما يتسم بالصراع، وتناقض مصالح الدول، والرغبة في الهيمنة والنفوذ؛ وعندها تتحول الطائفية من شأن داخلي إلى وسيلة من وسائل الصراع، أو إلى ما يشبه حصان طروادة داخل المجتمع، يهدد بتفجير السلم والأمن المدني.

من يراقب خارطة الفوضى الحادة التي تنتاب منطقتنا العربية، عليه ابتداءً أن يميز بدقة بين نسيم الحرية والثورة في هذا البلد وبين رائحة البترول والأطماع الإقليمية في بلاد أخرى، فالثورة عبر التاريخ مفهوم إيجابي يؤسس لمتغيرات جذرية تصب في صالح الشعوب، ويعزز من وحدتها وسيادتها وتقدمها، ويسعى إلى رفاه المجتمعات، والشعوب عادة تثور إما تحت ضغط الطغاة والديكتاتورية، أو لانتزاع استقلالها وسيادتها تحت ظل الاحتلال والغزو والعدوان، وفي كلتا الحالتين فإن للثورة شروطها من حيث مدى كثافتها، وطبيعة ومشروعية أهدافها، وضرورة التفريق بين الفتنة على أساس طائفي وعنصري تقسيمي، وبين الثورة من جهة وبين الفوضى والحرية من جهة أخرى.

الطائفية في العراق:

لم يكن القرار الذي اتخذه السنة العرب العراقيون برفض الاحتلال الأمريكي للعراق ومقاومة قواته الغازية عقب إسقاط النظام البعثي عام ٢٠٠٣م ليمر مرور الكرام، فقد كانت لهذا القرار الخطير تداعيات مؤسفة على المجتمع السني برمته، فقد كان الأمريكان يعتقدون أنهم بمجرد دخولهم العراق سوف يستقبلهم الشعب العراقي

بكافة أطيافه ومشاربه العرقية والمذهبية بالورود والرياحين ويسارعون إلى تقديم الولاء والعرفان لهم، لأنهم قدموا بحسب اعتقادهم تضحيات جسيمة بالأرواح والأموال في سبيل تحريرهم من نظام دكتاتوري جائر، ولكن ما بدر من المسلحين السنة العرب تجاههم كان مختلفًا وبعكس تصوراتهم السابقة؛ فقد أذاقوهم الأمرين وواجهوهم بمقاومة شرسة وقتلوا من جنودهم أعدادًا غفيرة، الأمر الذي اضطر فيه الأمريكيون إلى إبرام اتفاقية مع الحكومة العراقية عام ٢٠٠٨ تقضي بسحب قواتهم من العراق، وتم سحبها فعلًا عام ٢٠١١، ولكن الأمر لم ينتهِ عند هذا الحد، بل حاول الأمريكان الانتقام من سنة العراق بأي ثمن من خلال إطلاق يد الميليشيات المسلحة عليهم وعلى مناطقهم والسماح لها وتهجيرهم إلى مناطق عراقية أخرى وخاصة «إقليم كردستان»، وكذلك من خلال إطلاق يد تنظيم «داعش» الإرهابي عليهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة[١].

كان لسقوط مدينة الموصل الاستراتيجية بيد قوات تنظيم داعش في يونيو من عام ٢٠١٤ بالصورة المفاجئة التي أذهلت العراقيين والعالم ومن ثم مواصلة زحفها نحو المدن السنية الأخرى (الأنبار، ديالى، صلاح الدين) إيذانًا بحدوث كارثة إنسانية كبرى لم يشهد العراق مثيلًا لها، حيث اضطر مئات الآلاف إلى ترك منازلهم والنزوح الجماعي نحو باقي المناطق العراقية خوفًا على حياتهم، وازدادت معاناتهم وتضاعفت مأساتهم، عندما توغلت قوات داعش نحو مناطق نفوذ المدن ومن ضمنها بغداد العاصمة، لمواجهة قوات داعش التي استطاعت أن تحرز انتصارات ميدانية كبيرة في فترة قياسية.. وكان لهذه الفتوى الأثر البالغ في زيادة معاناة المكون السني حيث وقعوا

(١) محمد واني. (٢٠١٥). النازحون السنة بين سندان الشيعة و مطرقة داعش. البيان، المنتدى الإسلامي. (٤٢)، ٧٠-٧٢.

بين فكي رحى إرهاب تنظيم داعش والميليشيات التي نهبت أموالهم ودمرت بيوتهم، وقد اتهمت منظمة العفو الدولية في تقرير لها بعنوان «الحصانة التامة» تنظيمات تقاتل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) إلى جانب الجيش العراقي بارتكاب جرائم حرب ضد مدنيين من الطائفة السنية في البلاد. ونتيجة التدمير المنظم الذي يتعرض له السنة من قبل داعش، فقد تدفقت أعداد هائلة من العائلات إلى المحافظات العراقية، وبحسب المنظمة الدولية للهجرة فإن ٣,٠٨٧,٣٧٢ فرداً نزحوا داخليًا (٥١٤,٥٦٢ عائلة) في العراق منذ يناير ٢٠١٤ وحتى ٤ يونيو ٢٠١٥. وذكرت المنظمة أن غالبية الأشخاص النازحين داخليًا في العراق هم في الأصل من محافظات: الأنبار (١,١٦٢,٩٩٨فرداً) والموصل (١,٠٥٢,٠١٦ فرداً) وصلاح الدين (٤٥٣,٠٥٤ فرداً)، وبينت المنظمة الدولية أن أكثر من مليوني نازح يعيشون في ترتيبات مأوى خاصة (منازل مستأجرة، والأسر المضيفة، والفنادق)، بالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من ٦٣٨ ألف نازح يعيشون في ترتيبات مأوى غير ملائمة (المباني غير مكتملة البناء، والمباني المهجورة، والأبنية الدينية، والمستوطنات غير الرسمية، والمدارس)، وحذر رئيس بعثة المنظمة في العراق «توماس لوثر فايس» من أن «النزوح المستمر في العراق هو مصدر قلق عميق. لذا فنحن نعزز قدراتنا في تقديم المساعدات الإنسانية الفورية المنقذة للحياة والتي هم بأمس الحاجة إليها»[1].

استضاف إقليم كردستان أكثر من نصف أعداد النازحين السنة (مليون و٧٠٠ ألف نازح)، إضافةً إلى ٩٧٪ من مجموع اللاجئين السوريين في العراق، وبهذا الصدد أشار المدير العام لدائرة الهجرة والمهجرين في وزارة الداخلية في حكومة إقليم كردستان «شاكر ياسين» إلى أن «هناك مجموعتين من النازحين، الأولى لجأت إلى الإقليم بعد

(١) مرجع سابق.

سقوط نظام صدام ويقدر عددهم بنحو ٢٣٠ ألف نازح وهم مسجلون رسميًّا الآن في دوائر الهجرة في مدن دهوك والسليمانية وأربيل، والمجموعة الثانية نزحت بسبب تدهور الوضع الأمني في العراق منذ مطلع ٢٠١٤ ويقدر عددهم بمليون و٤٥٠ ألف نازح». وبرغم شدة وطأة النزوح على إقليم كردستان وعدم قدرته على توفير الاحتياجات الضرورية للنازحين التي تكلف الإقليم نحو مليار و٤٠٠ مليون دولار سنويًّا في الوقت الذي يعجز عن تأمين رواتب موظفيه بسبب امتناع الحكومة العراقية عن إرسال حصته من الموازنة المالية الاتحادية وترفض دخول ٥٠٠ ألف نازح إلى بغداد من محافظة الأنبار فروا منها مؤخرًا إثر وقوعها بيد داعش؛ الأمر الذي دعا المسؤولين في المحافظة إلى طلب السماح من حكومة كردستان لهؤلاء النازحين بدخول الإقليم، وفي حال سماح الإقليم بإيواء هذا العدد الهائل وتأمين احتياجاتهم الضرورية، فإنه يحتاج إلى ضعف المبلغ المشار إليه وهو (مليار و٤٠٠ مليون دولار).. وهذا ما لا قبل للإقليم به، وقد استهجن الكثير من نواب البرلمان والمنظمات الدولية هذا الموقف اللامسؤول من الحكومة العراقية، ووصفوه بالمخيب للآمال.

ومن جانبه ناشد رئيس حكومة إقليم كردستان «نيجيرفان بارزاني» المجتمع الدولي الوفاء بواجباته حيال النازحين في كردستان قبل حدوث كارثة إنسانية، وبرغم مسارعة دول وحكومات عربية إلى تقديم المساعدات لكنها لم تكن بالمستوى المطلوب، حيث إن أعداد النازحين في اضطراد مستمر بسبب الحرب الدائرة في العراق وسوريا، ففي عملية إغاثية تعتبر الأكبر من نوعها اشتركت في تمويلها السعودية وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والسويد والنروج والدنمارك واليابان، تم تقديم مساعدة عاجلة للنازحين في إقليم كوردستان برًّا وجوًّا وبحرًا، إضافة إلى قوافل برية أخرى من تركيا، تحمل مساعدات إنسانية.. وكذلك إرسال أربع طائرات بوينغ ٧٤٧ من ميناء العقبة الأردني إلى أربيل عاصمة إقليم كوردستان

محملة بالمساعدات، إضافة إلى تحرك قوافل برية من تركيا والأردن، وكذلك دشنت جمعية الهلال الأحمر الكويتي أكبر حملة مساعدات للنازحين العراقيين في الإقليم، معلنة تجهيز معونات غذائية لـ٢٦ ألف أسرة في المرحلة الأولى من الحملة، وكذلك وزعت الإمارات نحو ١٠٠ ألف طرد غذائي على اللاجئين السوريين والنازحين العراقيين في إقليم كوردستان.

ومهما قدمت الدول والمنظمات الإنسانية من مساعدات لتخفيف معاناة النازحين، فإنها تتفاقم ما دامت الحرب الطائفية قائمة ومستمرة في العراق، وما دام تنظيم «داعش» يعيث في الأرض فسادًا وقتلًا وتهجيرًا بإشراف وتوجيه ودعم من بعض الدول المتنفذة، والنتيجة دمار ونزوح وتشريد بالملايين، يكفي أن أحد أعضاء مفوضية حقوق الإنسان وهو «فاضل الغراوي» أشار إلى أن أكثر من ٣٠٠ ألف طفل نازح يعانون النقص الحاد في مستلزمات المأوى والمواد الغذائية ومياه الشرب المعقمة وحليب الأطفال».. وفي الأيام القادمة سيشهد العراق مزيدًا من النزوح والتهجير[1].

وهناك أسبابًا عديدة بعضها ذاتي ولا تتسم بالموضوعية وتعكس وجهة متعصبة ولا تستند إلى أسس علمية، ولكن هناك من الأسباب التي يمكن الاتفاق عليها نظرًا لتضمنها رؤية صحيحة للأحداث فيشير الأستاذ إحسان محمد الحسن في دراسته

(١) مرجع سابق.

بعنوان التدخل الأجنبي أحد مظاهر التهديد "الطائفية مرض اجتماعي" إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

١- التنشئة الاجتماعية الخاطئة والمعيبة والمتحيزة التي تعتمدها العوائل في تربية أبنائها منذ المراحل الأولى للتنشئة الاجتماعية والتربية الأخلاقية.

٢- المصالح السياسية والاقتصادية التي تضعها الطائفة في الحسبان عند صراعها واقتتالها مع الطوائف الأخرى.

٣- الجهل وضيق الأفق والتحيز والتعصب الذي يسيطر على الطوائف الدينية والمذهبية المتخاصمة.

٤- المصالح المادية وغير المادية التي تجنيها كل طائفة من الطوائف المتحيزة لخدمة أغراضها ونواياها ومخططاتها.

٥- في بعض الحالات ترجع الطائفية إلى عوامل التدخل الأجنبي في شؤون الطائفة المتحيزة بغية إضعاف المجتمع ونشوب الحرب الأهلية بين أفراده وجماعاته.

٦- ترجع الطائفية إلى منظومة من الأمراض الاجتماعية والنفسية التي تعاني منها الطوائف المتحيزة والتي تحملها على التصادم فيما بينها مما يضعف ذلك المجتمع ويقود إلى انهياره وتداعي بنيته وتمزق نسيجه الاجتماعي.

٧- من أهم أسباب الطائفية وجود الأقليات القومية والعرقية التي تقود إلى تحيز كل طائفة إلى أفرادها ووقوفها ضد الطوائف الأخرى بدون وجهة نظر حق وعادل.

يصف لاماني (٢٠٠٩) الطائفية في العراق أن العراقيون جميعا أسرى روايات متعددة ومتناقضة عن العنف ومن هم في حكم الضحية. وقد أدى الاحتلال الأمريكي وأخطاؤه إلى تدمير النسيج الاجتماعي العراقي الهش. والطبقة السياسية

الجديدة في العراق ليست حتى الان في أجواء مصالحة؛ فموقفها ما يزال انفعاليًا بشكل أساسي في جو عام من عدم الثقة. هذا الجو يعقده اتجاهان ناشئان[1]:

- التشظي المستمر، الذي لا يمكن تحمله داخل المضمار السياسي والاجتماعي، قد بلغ نقطة يستحيل فيها حتى تحديد هويات جميع الفاعلين.
- تركيز الأحزاب الرئيسة الضيق على تثبيت قواعد سلطتها بدلاً من الاستمساك بعملية مصالحة وطنية حقيقية هي الضامن الوحيد لمستقبل العراق.
- إذا لم يُفعل شيء، فإن خطر الممارسات المتطرفة من أحد الجوانب يمكن أن يؤدي إلى فناء بعض هذه الأقليات وإلى تدمير الإرث الثقافي الموغل في القدم في حضارة بلاد الرافدين. على الجانب الآخر، جعل ظهور أحزاب دينية، بوصفها الأطراف السياسية الرئيسة الفاعلة في العراق الجديد، الأقليات في وضع غير آمن وألقى ظلالاً من الشك على قدرة أو على استعداد الحكومة الحالية لمعالجة أي من هذه التحديات الجديدة بمفردها.
- لا يمكن أن يكون الحل جزئيًا فحسب؛ فهو لا يقوى على السعي إلى تناول قضية الأقليات دون أن يضعها في الإطار الأوسع، أي الأزمة الوطنية العراقية، ووضع الأقليات الهش تاريخيا في العراق، والعواقب الكارثية الناجمة عن الغزو الأمريكي وما نتج منها من تدمير للنسيج الاجتماعي العراقي. وعلى الاتجاه إلى الأمام أن يأخذ في الاعتبار أيضًا الأخطار الكامنة في صلب الوضع الراهن فضلاً عن الأجندات المتضاربة لكل من الفاعلين الداخليين والفاعلين الخارجيين.

(١) مختار لاماني. (٢٠٠٩). الأقليات في العراق: الضحية الأخرى. المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. ٣٢(٣٦٩). ١٥٩-١٧١.

- ربما يقدم الانتقال إلى إدارة أمريكية جديدة مستندة إلى وعد بالتغيير إمكانية تأمل رزين في السياسة الأمريكية السابقة تجاه العراق. وقد يتيح هذا التغيير في الإدارة الأمريكية فرصة ملموسة لإجراء تصحيحات ضرورية للغاية وتستطيع تناول الأزمة العراقية برمتها بصورة أكثر فعالية، بما في ذلك بذل جهد حقيقي باتجاه مصالحة وطنية. بناء على ذلك، يمكن تدبر أمر قضايا الأقليات على نحو أفضل.

- لهذه الأسباب كلها، سيكون إنشاء لجنة مراقبة دولية مستقلة خطوة مفيدة في معالجة هذه التعقيدات وفي طرح مقترحات عملية وبناءة. ذلك أن من شأن لجنة تضم فاعلين عراقيين فقط أن تكون مقيدة بالأجندات المتضاربة وبما يتخلل الجو الراهن من عدم ثقة. ولا بد أن تكون لجنة المراقبة الدولية هذه مؤلفة من شخصيات مرموقة جدًا ومعروفة بمهنيتها وصدقيتها بما يسهل عليها الوصول إلى صناع القرار الأساسيين محليا وإقليميا ودوليا.

- إن التعقيدات المقرونة بالأزمة العراقية ما زالت تتضاعف بسرعة غير عادية؛ والآليات المعتمدة تثبت عجزها عن معالجة هذه الأزمة بطريقة يمكنها أن تؤدي إلى حل دائم يصحح الوضع الحالي ويكون أيضًا مقبولاً من جميع الفاعلين. ومن نافلة القول، أن انقراض الأقليات العراقية لن يكون مأساة لها أو خسارة للعراق فحسب، وإنما مأساة وخسارة للبشرية جمعاء[1].

وللطائفية سمات يراها الأستاذ مجدي خليل في دراسته "من هو الطائفي ومن هو الوطني" أهمها:

(١) خالد البصري. (٢٠١٦). الطائفية تذبح ديالى. البيان. المنتدى الإسلامي. (٣٤٥). ٥٦-٥٧.

- استغلال مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية للترويج لدين أو لمذهب أو لطائفة معينة في عمليات هي أقرب إلى غسيل المخ وتشويه للذاكرة الوطنية والوعي الوطني، فعلى سبيل المثال أن كثير من رجال الدين يحصرون الدين في العبادات مع إهمال كامل للجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (المعاملات) وهم بذلك لا يقتربون من حقوق الإنسان في البعد الاجتماعي بل إن منهم من يرى حتى الخروج على الحاكم الظالم خروج على الجماعة[1].

- المعالجة السطحية للأحداث الطائفية، فعندما تبرز مشكلة لا تدرس بأسلوب علمي ويقف المسؤولون عن ظاهر المشكلة دون بحث حقيقي في الأسباب الحقيقية والدوافع الكامنة لها.

- كما أن التفاوت في الدخول بين المواطنين ووجود ما يربو على ٣٥٪ من السكان تحت خط الفقر يشجع على انتشار العديد من الأمراض الاجتماعية والتي يقع التعصب والكره في القلب منها.

- قمع الآخر الذي يشكل أقلية وإرهابه عندما ينادي بالحقوق والمساواة.

- ظلم طائفة للطوائف الأخرى مما يجعل العيش المشترك صعبًا وفي بعض الأحيان مستحيلاً يدفع بهذه الفئة بالتفكير إلى النزوح أو اللجوء إلى مكان أكثر أمنًا[2].

- عبور الولاء للطائفة أو العقيدة أو للعرق الحدود الوطنية على حساب انتماء

(١) إحسان محمد الحسن (٢٠٠٧). الطائفية مرض اجتماعي يتعين فضح اخطاره الهدامة، صحيفة الزمان، في ٢٠٠٧/٥/١.

(٢) خالد البصري. (٢٠١٦). الطائفية تذبح ديالى. البيان. المنتدى الإسلامي. (٣٤٥). ٥٦-٥٧.

للدولة الوطنية وعندما يكون التضامن العابر للحدود مع الطائفية له الأولوية وعلى التضامن مع شركاء الوطن من الطوائف الأخرى.

- تتناقض الطائفية تمامًا مع مبدأ المواطنة وتعمل على إهداره.
- سلخ تاريخ طائفة محددة عن التاريخ الوطني العام أو تهميش تاريخ الوطن لصالح إبراز تاريخ طائفة محددة أو تزوير تاريخ.
- الطائفية هي تقديم الولاءات الفرعية والطائفية على الولاء للدولة مما يخل بالقواعد الحاكمة لمفهوم الدولة الحديثة، ويختلف هذا بالطبع عن التضامن الإنساني والطبيعي بين أفراد الطائفة الواحدة.
- ترتبط بالاستعلاء على الآخر شريك الوطن وبالعنصرية في بعض مراحلها
- إعلاء مبادئ وقيم عقيدة دينية أو ثقافة عرقية على القيم الإنسانية المشتركة أو بما يتناقض مع مقررات حقوق الإنسان الدولية.

فالطائفية لا تقيم وزنًا للوطن والمواطنة ويقال أن الطائفية تنفى الوطنية والعكس صحيح، وعن أهم الآثار السلبية لها كما يقول الأستاذ إحسان محمد الحسن: (ص ١٣)

- انقسام وتشرذم المجتمع إلى جماعات متخاصمة لا تحمل الود والحنان مع الطوائف الأخرى.
- تفكك المجتمع وتمزق نسيجه الاجتماعي وتداعي أركانه البنيوية الأساسية.
- عجز المجتمع نتيجة للطائفية من تحقيق أبسط أهدافه وضعفه في أداء مهامه لأفراده وجماعاته ومجتمعاته المحلية.
- ظهور المشكلات الاجتماعية المختلفة في المجتمع نتيجة لاستفحال النعرات

الطائفية والمذهبية فيه. ومن هذه المشكلات الفقر والمرض والجهل وغياب الأمن الاجتماعي وتصدع كيان المجتمع وانهيار بنائه الاجتماعي.

- احتمال نشوب الحرب الأهلية بين طوائف المجتمع وكياناته الاجتماعية نتيجة الحقد الطائفي والأعمى الذي يسيطر على طوائف المجتمع وجماعات الإثنية والقومية.

- حدوث الفوضى الاجتماعية وغياب الأمن القومي الذي يصدع كيان المجتمع ويؤدي إلى انهيار بنائه الاجتماعي ومقوماته الثقافية الأساسية[1].

- توقف عجلة تقدم المجتمع وإخفاقه باللحاق بركب المجتمعات الراقية والمتقدمة.

- الطائفية قد تكون سببًا في ظهور الأقلية والطبقية والشوفينية والتكبر والغرور والاستهتار بالقيم الإنسانية التي منحها الحرية الاجتماعية والعدالة والديمقراطية وحكم القانون.

- الطائفية تجمد حركة الفرد والمجتمع وتجعله غير قادر على بلوغ أهدافه القريبة والبعيدة.

- الطائفية غالبًا ما تعرض المجتمع إلى الضعف والاستكانة والتراجع وانكسار المعنويات وتحطم القيم وتحول المواقف من إيجابية إلى هامشية أو سلبية.

وعادةً ما تترافق الطائفية بصورة متلازمة مع الفشل الحكومي في خلق ثقافة وهوية

(١) نبيل عبد الفتاح (٢٠١٠). الطائفية من مواجهة قانون الدولة، جريدة الأهرام في ٢٠١٠/١/١٤؛ أسامة الغزالي حرب (٢٠١٠). النظام السياسي والعنف الطائفي، جريدة المصري اليوم في ٢٠١٠/١/١٣.

واحدة، تجمع أبناءها بديلًا عن الثقافات الفرعية، وعجز الحكومات عن تحقيق العدالة الاجتماعية، وانعدام تكافؤ الفرص، وغياب الحريات الأساسية، كما يبقى أحد أهم هذه العوامل الداخلية، والتي تقف خلف بروز ظاهرة الطائفية، متمثلًا في إخفاق النخب، وتهميش دور الطبقة المتوسطة التي تشكل في جميع المجتمعات الناجحة قاطرة المجتمع، فهي الطبقة المنتجة سياسيًا وفكريًا وماديًا، وعلى ضوء تماسكها يمكن قياس مستقبل أي مجتمع، وتشكل من خلال تنوعها صمام أمان المجتمعات، ومناعتها ضد الصدمات الخارجية والداخلية على حد سواء[1].

طبعاً، لا تعني هذه العوامل الداخلية إهمال دور العامل الخارجي ومخطّطاته وسلوكياته في تأجيج المشاعر الطائفية، بل إن إهمالاً كهذا، كما لاحظنا في ورقة فالح عبد الجبار، يلغي أية موضوعية لأي بحث للمشكلة التي هي باختصار حصيلة تفاعل عوامل سياسية- اقتصادية- اجتماعية أنتجت حالات أو مركبات نفسية لاشعورية ضاغطة على المنظومة السيكولوجية للإنسان، وقد تشابكت مع عوامل ومحاولات تحريض خارجي مدروس ومخطّط من قبل قوى خارجية معنية بالشؤون العربية، وذات مصالح كبرى في إبقاء الأمة العربية ممزّقة ومتخلّفة وضعيفة. فلا يمكن تجاوز مشروع شارون- إيتان الذي عرف بـ "استراتيجية إسرائيل لثمانينيات وتسعينيات القرن" الذي نشرت نصوصه منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٢، وخطط الحاكم المدني الأمريكي بريمر في العراق بعد الاحتلال، التي أرساها بجهوده الخيّرة لرفع المظلومية التاريخية عن الشيعة، كما وضح في الجزء الأوّل من مذكّراته، ثمّ تعاطفه مع مظلومية السنّة التي بدا يؤشر إليها في الجزء الأخير من مذكّراته، وعشرات الدراسات التي ظلت تخطّط لتفتيت

(١) خالد المعيني، مرجع سابق، ص٩١-١٠٧.

الأقطار العربية وتقسيمها، كمشروع برنارد لويس، مستفيدة من تعاون وارتباط ما كنا نعرفه من قوى الرجعية العربية، لتكون الذراع النشط لتنفيذ ما ترسمه مراكز البحوث والدراسات الغربية من خطط عدوانية معادية لكلّ ما هو عربي، واستثمار أخطاء ما عرف بالأنظمة الوطنية التي مارس بعضها القمع بشكل مفرط، ما جعلها تمثل عامل تهديد مرعباً للمواطن العربي[1].

كيف نواجه الطائفية:

- تعميق وعي الفرد وثقافته بأخطار الطائفية وأضرارها الهدامة على الفرد والجماعة والمجتمع عن طريق الثقافة الاجتماعية الجماهيرية ووسائل الإعلام ومؤسسات التربية الأساسية على أساس فكرة المواطنة.
- قيام القادة والمسؤولين بجعل الطائفية سببًا من أسباب التخلف والتداعي والتشرذم والفقر والمرض والجهل.
- إصدار التشريعات القانونية التي تفرض عقوبات صارمة ضد دعاة الطائفية ومروجيها من الانتهازيين والمتطفلين ودعاة التمزق والانقسام والانهيار الاجتماعي والحضاري.
- جعل الطائفية ظاهرة هدامة مربوطة بالخيانة والجبن والانتهازية والوصولية والتمرد والوقوف ضد القوانين والأحكام القيمية والاخلاقية والاجتماعية.
- مقاطعة الفرد أو الجماعة التي تمارس الطائفية وعزلها وجعلها تشعر بالأخطاء

(١) موسى الحسيني. (٢٠١٣). الطائفية في الوطن العربي: تعريفها وأسباب ظهورها. المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. ٣٦ (٤١٣). ص١٩٢-٢٠٢.

والسلبيات التي تمارسها ضد الشعب والوطن وهذا لن يكون إلا من خلال تحرير ثقافة المواطن من مظلة الأفكار الجامدة.

وأرى أهمية إعادة النظر في السياسات الاقتصادية الحالية والتي يغلب عليها سمة الاحتكارات العائلية، والتي ساهمت في تعميق الهوة في الدخول وتزايد معدلات البطالة وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القيمة الحقيقية للدخول نتيجة تصاعد في الأسعار، ومن ثم لا يجد البعض سوى الالتجاء أو الانطواء تحت طائفة أو فئة تحميه وتحقق مطالبه أو يذهب بعيدًا نحو التنظيمات الدينية بدون وعي وبتعصب وبغير علم. ومن هذا يمكن قيادته كما يقاد القطيع، والأخطر من هذا أن الطائفية بأشكالها تسهم في تجسيد ثقافة القطيع "انسياق مجموعة من الناس خلف زعيم أو قائد لفئة بصفة السمع والطاعة العمياء"، وتعمل هذه الثقافة على خلق قيم وممارسات سلبية منها الاعتقاد بالموروثات الثقافية السلبية كالأوهام والأساطير والخرافات كلها تصب في مصلحة الحكام المستبدين والذين يمكنهم بعد ذلك اختلاق عقول الناس، وهنا يمكن أن تكون الطائفية وليدة أو بتشجيع من حكم مستبد متسلط.

- تحصين المواطنين ضد الأفكار الشوفينية ذات التوجه الاستعلاء (وهي التعصب لفكرة ما وتكون عادة فكرة متطرفة غير معقولة والبعض يصفها بالعنجهية أي أنها تعني المغالاة في التعصب).

- الإصلاح السياسي والاجتماعي وإعلاء مفهوم المواطنة على ما عداه من القيم المجتمعية ويتعين إعادة النظر في القيود المفروضة على التعددية السياسية حتى يمكن للأحزاب جذب القوى الاجتماعية والسياسية إلى صفوفها بدلاً من الانطواء تحت مظلة التيارات السلفية الرجعية.

- الضرب بشدة على الفساد بكل صوره وأشكاله كإحدى عوامل المصالحة مع المواطنين الذين يسوؤهم حجم الفساد وأضراره ويصنع منهم أعداء ومناهضين للدولة ودورها.
- إطلاق يد الأمن في ملاحقة كل من يعبث بالسلام الاجتماعي في البلد دون أن يكون قاصرًا على أمن فئة أو طائفة بعينها.
- الحد من عمليات التزوير في الانتخابات البرلمانية والمحلية ضمانًا للوصول إلى أفضل العناصر المشهود لها بالنزاهة والشفافية والتي يمكنها من التدخل في الوقت المناسب لمنع الصراع والقضاء عليه من خلال دور نزيه واع بأبعاد الطائفية.
- إعادة النظر في الخطاب الديني الرجعي الذي يعد مصدرًا أساسيًا في خلق التعصب والطائفية والعمل على عقلنة الفكر الديني والمذهبي من خلال طرح جديد يتبنى مصالح الوطن ويعلى من خلال قيمة المواطنة ونظام حكم يتمسك بمبدأ مدنية الدولة على أسس قومية تستوعب كل المكونات الدينية والعرقية والفكرية[1].
- تعديل المناهج التعليمية بحيث تدعو إلى التأخي والتآلف والتبصير بأخطار التطرف وتعميق ثقافة الاختلاف الذي هو طبيعة الإنسان.
- إن معالجة الطائفية يجب ألا تكون سطحية تقف عند حد إطفاء نيرانها فسرعان ما تندلع مرات أخرى وتلتهب من جديد بصورة أشد ضراوة،

(١) جان توشار. (١٩٨٣). تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقلد، الدار العالمية للطباعة، بيروت.

ولكن العلاج يكمن في الديمقراطية والعدالة الاجتماعية واعتماد الحوار بين كافة القوى كأسلوب لحلحلة الأزمة، ويجب تغليب الوطنية باعتبارها السياج الذي يحمي المجتمع ونتجاوز بها أسباب الانقسام والتشرذم والقتل والتدمير ونسمو بها فوق الموروث السيء، ونحرر أنفسنا من تبعية الفكر العشائري الطائفي، الذي قد يحرقنا جميعًا إذا لم تنته الطائفية نار تحرق ومعول يهدم.

وقد بدأت أوسع حالة نزوح في أقصر فترة شهدها العراق بعد احتلال العراق في ٢٠٠٣ واصطبغت بألوان الطيف، طيف طائفي ومذهبي، مع أنها وبقدر ما يرتبط موضوع الهجرة القسرية بالخصوصية الثقافية (الدينية والقومية واللغوية والمذهبية والسلالية) فإنه يطرح موضوع الهوية، لا سيما مسألة الاندماج وتفرعاتها. وهو الأمر الذي يرتفع الحوار والسجال حوله بصوت عالي في الغرب، اشتباكًا مع الإرهاب الدولي وانخراط مجموعات من أصول عربية ومسلمة– وإن كانت تحمل جنسيات أوروبية أو أمريكية– في الجماعات الإرهابية، سواء ما تقوب به باستهداف الغرب، أودعها للنشاط الإرهابي ورفده بعناصر جديدة في البلدان التي تعاني من الإرهاب.

ومثل هذا الأمر أصبح بندًا يكاد يكون ثابتًا في مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الغربية، العسكرية والأمنية والثقافية والاجتماعية والنفسية والتربوية، وفي دراسات الهجرة وتأثيراتها، وعلى أساسه صاغ صموئيل هنتنغتون نظريته المعروفة بـ "صدام الحضارات".

وأصبح البحث عن عدو خارجي– لا سيما بعد انهيار الكتلة الاشتراكية– أمرًا مطلوبًا، ولم يكن ذلك سوى "الإسلام" ومثلما انطلق هنتنغتون من صراع الحضارات، فإن فرانسيس فوكوياما استند إلى فكرة "نهاية التاريخ" التي حاول تعميمها، مشيرًا إلى خطر اللاجئين من بلدان الجنوب الفقير إلى دول الشمال الغني، ارتباطًا بخطر الإرهاب الدولي العابر للقارات والمعولم.

ورغم الانتقادات التي وجهت إلى النظريتين، فإن الموجة الشعوبية اليمينية في أوروبا وأمريكا – خاصة بعد وصول الرئيس دونالد ترامب إلى دست الحكم – تدفع بمثل هذا الاتجاه الذي تبلور بشكل كبير بعد احداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ الإرهابية في الولايات المتحدة.

والطائفية هي إحدى الهويات الاقليمية التنافسية الكثيرة في الشرق الأوسط يمكن للكثير من الهويات الفردية والجماعية الأخرى أن تحظى باهتمام أساسي أكثر من الطائفية، وذلك في أي منطقة تتسم فيها الهويات بالتعقيد والتعايش والتغيير. فعلى سبيل المثال، لقد تغلبت العصبيات القبلية على الهوية الدينية في الأوقات التي كان فيها الأكثر ملائمة وحنكة على الصعيد السياسي الركون إلى القبيلة على حساب الطائفية، ويمكن أن يقال هذا أيضًا عن الهويات الأخرى مثل المهنية أو العرقية أو القومية. علاوةً عن على ذلك، فإن الإسلام السني والشيعي منقسم داخليًا على أسس طائفية، طائفية فرعية غالبًا ما تكون ذات أهمية، كما أن الدول الطائفية والجهات الفاعلة من غير الدول يتعين عليها إدارة منافسة هذه الهويات المتنافسة والتعامل مع التنوع العرقي والديني داخل أراضيها وخارجها. لا يمكن لأي جهة فاعلة أن تعمل بمفردها على أسس طائفية. تتسم الطائفية بكونها أداة سياسية أكثر من كونها دافعًا رئيسًا للصراع. على الرغم من أن هذا الوضع على ما يبدو في طريقه إلى التغيير مع تزايد حدة الخطاب الطائفي.

وتختلف طبيعة الطائفية بدرجة كبيرة باختلاف الدولة في جميع أرجاء الشرق الأوسط توازن مختلف من الطائفية التي تؤججها أطراف داخلية وخارجية، يعزى هذا الأمر جزئيًا إلى اختلاف التركيبة العرقية الدينية في كل دولة مما يؤدي إلى تهيئة بيئة سياسية وطائفية فريدة، ويعزى أيضًا إلى العلاقات المختلفة التي تتمتع بها كل دولة مع الجهات الفاعلة الطائفية الخارجية والأهداف السياسية المختلفة التي تحظى بها الجهات الفاعلة الخارجية في كل دولة أو صراع، كما هو الحال مع الصراعات الحالية في سوريا والعراق، تبدو الطائفية الخارجية الأكثر انتشارا في سوريا، بينما تهيمن الطائفية الداخلية على العراق.

إن الشتات العراقي اليوم الذي يشمل نحو أربعة ملايين عراقي، موزعين في دول الولايات المتحدة وبريطانيا والسويد وألمانيا وهولندا وبلجيكا وغيرها، وبين هؤلاء المهاجرين كفاءات عراقية نادرة، إذ يزيد عدد الأطباء في بريطانيا وحدها على سبعة آلاف طبيب، ويوجد أكثر من هذا العدد في أوروبا وأمريكا.

وفي تعليق لأحد البريطانيين قال: لو قرر الاطباء العراقيون مغادرة البلد– فستحدث أزمة طبية حقيقية في بريطانيا، إضافة إلى شتى الاختصاصات العلمية، مثلما بينهم عدد كبير من المستثمرين وأصحاب المشاريع في مختلف المجالات.

إن التعصب المذهبي وما تبعه من آثار سيئة أصابت المجتمع برمته بالخسارة الفادحة، إن عدم قدرة الأسرة والأفراد النازحة على التكيف مع المجتمع المضيف أدى إلى صعوبة حصولهم على فرص عمل، لأن المجتمع المهاجر إليه يعدهم غرباء ولا يعطونهم الفرصة للعمل، أو الكسب المادي وهذا بلا شك ساهم وبشكل مباشر وكبير في إضعاف القدرة المادية للأسر مما أدى إلى تفككها.

إن الانهيار في السيادة والإفلات من العقاب على نطاق واسع فضلاً عن النزاعات

الإقليمية والقبلية كان له أثر في استمرار النزاع المسلح في جميع أنحاء البلاد ما تسبب في المزيد من النزوح في حين أن الوضع الحالي للنازحين بالفعل يزداد سوءًا بسبب تردي البنية التحتية والخدمات العامة المثقلة بالأعباء في معظم مناطق البلاد، ونجد أن النازحين في وضع مالي وخيم وخصوصًا للأسر الضعيفة اقتصاديًا، وهناك فرص محدودة لكسب الرزق في مناطق النزوح وتعتمد بعض الأسر على استراتيجيات في مواجهة مصاعب العيش مثل تقليل وجبات الطعام واقتراض المال أو اللجوء إلى عمالة الأطفال والتسول وهذا يعود إلى تردي الأحوال المعيشية للأسر النازحة.

لقد أدى النزوح إلى انخفاض مستوى المعيشة الذي يعبر عن عدم إشباع جانب كبير من الحاجات الأساسية للإنسان مظهرًا رئيسًا من مظاهر التضخم الاقتصادي، حيث يترتب عليه أن يعيش قطاع عريض من أفراد المجتمع الذي يصاب بهذا الوباء (التضخم) في مستوى معيشي يقترب من حد العدم أو ما يطلق عليه دون حد الفقر المطلق. وفكرة الفقر المطلق يمكن التعبير عنها بذلك المستوى من المعيشة الذي لا يسمح بإشباع كل الحاجات الأساسية الضرورية لحياة الإنسان.

ومن المشكلات المرتبطة بالعمل والدخل والسكن والخدمات الاساسية بأن تلك الظروف تزداد سوءًا وشدة على النازحين الذين على الأغلب مشكلات مادية حادة بعد استنزافهم لكل مدخراتهم التي حصلوا عليها في حياتهم. فمعظمهم لا يمتلكون حق العمل ويجبرون على الدخول في العمل في القطاع غير النظامي مع ما يكتنف ذلك من مشكلات كبيرة في حالة النساء والعائلات التي تعينها الإناث.

إن السكن مشكلة كبرى للنازحين سواء كانوا داخل المخيمات أم داخل المجتمع المضيف وأغلب النازحين يفضلون السكن خارج المخيمات لما يوفر لهم من حرية الحركة على الرغم من الأوضاع المعيشية خارج المخيم ليست بأفضل من داخله. ومع

تزامن ارتفاع الإيجارات ارتفاع نسبة الفقر مما يدفع النازحين للسكن في أحياء فقيرة وربما مشترك مع عائلات أخرى في ظروف معيشية أقل بكثير من الظروف التي اعتادوا عليها في بلدانهم أو مناطقهم الأصلية.

حول إيجابيات وسلبيات المخيمات ؟ (١)

لا تشكل المخيمات دوماً أفضل الحلول، ومع ذلك تكون أحياناً الحل الوحيد. ففي بعض الظروف التي تكون فيها الموارد المحلية ضئيلة وضعيفة، قد تكون المخيمات هي الوسيلة الوحيدة الممكنة لاستعادة الأمن والحصول على الغذاء والمياه وغيرها من الضروريات. وتضطلع المخيمات بدور حيوي، لاسيما في المراحل القاسية من النزوح وفي الأوقات التي تلوح فيها بوادر الخطر. ولكنها تثير أيضاً عدداً من المعضلات التي تستدعي الاهتمام الواجب.

وقد توفر المخيمات في بعض الأحيان خدمات أساسية غير متاحة للمقيمين في المجتمعات المحلية المحيطة بها. ويمكن أن يتسبب هذا التفاوت في استياء وتوتر وعنف بين النازحين والمجتمعات المحلية المقيمة. وهو ما قد يشجع الناس على هجر منازلهم للاستفادة من هذه الخدمات.

وخارج نطاق مرحلة الطوارئ، فالمخيمات تتسبب في إضعاف قدرة ساكنيها على تحقيق الاكتفاء الذاتي. ونادراً ما يجري توفير فرص تتيح للنازحين السعي نحو خيارات اقتصادية مستقلة أو تأمين أسباب كسب عيشهم. وإضافة إلى ذلك، فإن إقامة المخيمات بالقرب من المدن يؤدي في معظم الأحيان إلى تحولها إلى أحياء فقيرة يمكنك أن تصادف فيها أشد الناس فقراً.

---

(١) الأشخاص النازحون داخليًا في مواجهة التحديات. (٢٠٠٩) اللجنة الدولية للصليب الأحمر. متاح على الرابط:
https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/interview/displacement-interview-121109.htm.

ويمكن أن يكون للمخيمات أثر عميق على القواعد الاجتماعية وأوجه التفاعل بين الناس. وقد يشجع انعدام الموارد والخيارات على العنف (بما فيه العنف الجنسي) والاستغلال والتمييز. وإضافة إلى ذلك، يمكن للجماعات المسلحة أن تتسلل إلى داخل المخيمات ويمكن أن تتوافر الأسلحة بسهولة، ويزيد هذان الوضعان من حدة الأخطار المحدقة بالسكان وانعدام الأمن لديهم. ولا يعد التجنيد، سواء القسري منه أو الطوعي، نشاطاً غير مألوف في مثل هذه المخيمات.

والملاحظ أن حالة التعصب المذهبي لم يكن موجودًا في العراق أو حتى ملموسًا منذ نشأة الدولة العراقية في الدستور أو أي نص قانون وكانت المواطنة هي الأساس في اعتبار أو تعامل. وبانت هذه الظاهرة وظهرت للعيان بعد عام ٢٠٠٣ وتشكل الأحزاب الأساسية على أساس طائفي ومذهبي وبدأت تتعالى الأصوات والتصريحات من مسؤولين في هذه الأحزاب التي قد لا يكون ولائها للعراق أو كانت تخفي ضمن أهدافها الخفية غير المعلنة أهدافًا أخرى غايتها نخر اللحمة الوطنية للنسيج العراقي الذي تنوع منذ قيام هذه الدولة وتصاعدت هذه اللهجة كثيرًا ووصلت إلى حد التهديد والتصفية والتهجير على أساس طائفي أو مذهبي مستغلين سذاجة بعض أفراد أو فئات من الأميين أو الذين تم إغراءهم بالمال للعمل ضمن تشكيلات هذه الفئات الحزبية بهدف التغيير الديموغرافي الذي لا يخدم وحدة المجتمع العراقي.

وقد أكد خماس في دراسته (٢٠١٧) أن العراق شهد في حزيران عام (٢٠١٤) أكبر عملية نزوح داخلي للسكان اذ نزح ما يقرب من (١٨٠٠٠) ألف شخص بما يعادل (٤٪) من سكان البلاد، بسبب اندلاع العمليات العسكرية في المناطق الشمالية والغربية من العراق بعد سيطرة الجماعات الإرهابية (داعش) على أجزاء كبيرة من العراق فقد شهدت هذه المناطق عمليات نزوح غير مسبوقة لمئات العائلات من أبناء

الأقليات في مناطق سهل نينوى باتجاه كردستان ومحافظات العراق الأخرى. والنزوح بحد ذاته مشكلة خطيرة يصعب التعامل معها من قبل الأفراد النازحين، الأمر الذي يتطلب الاستعانة بالتدخل من قبل المجتمع والمؤسسات الحكومية للحد من هذه المشكلة، وفي ضوء ذلك تتحدد مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الآتي: ما هي مشكلات نازحي محافظة نينوى إلى محافظة ميسان. ومن خلال ما تقدم من أهمية البحث الحالي ارتأت الباحثتان ضرورة التعرف على مشكلات النازحين العراقيين، ويمكن إيجاز مسوغات أهمية البحث بالنقاط الآتية:

١- ندرة البحوث العربية والعراقية المتعلقة بموضوع (النزوح والهجرة الداخلية) إذ ينفرد البحث الحالي بمضمونه في المجال التطبيقي، ولم تجد الباحثتان بحسب اطلاعهما دراسة مناظرة لهذا البحث على مستوى البيئة العراقية.

٢- أهمية المجتمع والمؤسسات الحكومية في احتواء مشكلة النزوح. ويهدف البحث إلى: التعرف على مشكلات نازحي محافظة نينوى إلى محافظة ميسان. ويتحدد البحث الحالي: بنازحي محافظة نينوى إلى محافظة ميسان للعام (٢٠١٦)، والبالغ عددهم (٥٨١١) نازحاً. وتوصلت الباحثتان إلى نتيجة: أن نازحي محافظة نينوي إلى محافظة ميسان يعانون من مشكلات حادة في جميع النواحي على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلت لمساعدتهم[١].

كما وضحت دراسة سعود ومخلف وخلف (٢٠٢٠)[٢] ظاهرة النزوح كمشكلة لها

(١) سميرة حسن عطية، ونبراس طه خماس. (٢٠١٧). ظاهرة النزوح في العراق: دراسة ميدانية لمشكلات نازحي محافظة نينوى إلى محافظة ميسان أنموذجاً للعام ٢٠١٦. مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية. جامعة البصرة – كلية التربية للعلوم الإنسانية. ٥٢(٤). ٤٢-٧٠.

(٢) حسن خلف سعود، ولمياء أحمد محسن مخلف، ومثنى مشعان خلف. (٢٠٢٠). نزوح أسر ←

تداعيات سلبية من خلال التعرف على عدد أسر محافظة الأنبار النازحة داخل العراق وأهم وجهات النزوح في محافظة الأنبار وخارجها وأهم المشكلات التي تعاني منها، وتتمثل أهمية البحث في توضيح الطابق الجغرافي لظاهرة النزوح كأزمة سكانية يمر بها العراق عامة ومحافظة الأنبار خاصة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة ظاهرة النزوح من خلال عدد ونسب الأسر النازحة لسكان محافظة الأنبار للمدة (٢٠١٤- ٢٠١٧) وبيان توزيعها الجغرافي على محافظات العراق، كما تم الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام استمارة استبيان في توضيح المشكلات التي عانت منها الأسر النازحة. توصل البحث إلى العديد من النتائج أهمها:

وصول المجموع الكلي لأسر محافظة الأنبار النازحة (٢٧٣٣٥٦) أسرة للمدة (٢٠١٤-٢٠١٧)، بلغ عددها لعام ٢٠١٤ (٢٠٠٩٩٤) أسرة بنسبة (٧٣,٥٪) وهي الأعلى مقارنة بنسب الأعوام التي تلتها، أما أدنى النسب كانت لعام ٢٠١٧ حيث نزحت (٢٠٥٤) أسرة بنسبة (٠,٨٪) من المجموع الكلي لأسر محافظة الأنبار النازحة.

وقد كان أعلى عدد للأسر النازحة التي نزحت داخل محافظة الأنبار أي من مناطق الصراع العسكري إلى مناطق أكثر أمناً ولم تعبر حدود المحافظة بنسبة كبيرة وصلت إلى (٤,٥٢٪) من مجموع الأسر النازحة للمدة (٢٠١٤- ٢٠١٧).

واجهت أسر محافظة الأنبار النازحة العديد من المشكلات منها الأمنية، حيث شكل ضحايا القتل نسبة (١٢,٧٪) من حجم العينة المبحوثة، أما نسبة المعتقلين فبلغت (٢٩,٥٪)، والمفقودين الذين لا يعلم مصيرهم فكانت أعلى النسب بـ(٥٧,٨٪).

عانت أسر محافظة الأنبار النازحة من مشكلات اجتماعية تمثلت في سوء التكيف

سكان محافظة الأنبار: الوجهة والمشكلات جامعة بغداد- كلية الآداب. ص٣٩١-٣٣٢.

الاجتماعي في مناطق المستقبلة لهم بنسبة (٤٨٪) من حجم العينة المبحوثة، المشكلات الاقتصادية المتمثلة بالمعاناة مادية هي أكثر معاناة تعرضت لها أسر محافظة الأنبار أثناء النزوح بنسبة مرتفعة وصلت إلى (٥٤٪).

ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل ضمن الأسر النازحة بعد النزوح مقارنة بنسبتها قبل النزوح، إذ ارتفعت من (٢٧٪) إلى (٨٥٪)، مع انخفاض مستوى الدخل الشهري لدى (٧٤٪) من الأسر المبحوثة بعد النزوح إلى (أقل ٢٥٠) ألف دينار عراقي وهو لا يسد الحاجة، أما الأسر التي كان دخلها الشهري (٧٥٠- فأكثر) ألف دينار عراقي فكانت نسبتها (١٪) فقط[١].

(١) مرجع سابق.

المبحث الثاني
الحرب والإرهاب وأثرهما في النزوح

لا يخفى ما للحرب من اثار مدمرة للبنية التحتية في الدول ولا يختصر أثر الحرب على الجانب المادي منها بل تعداه إلى الجانب الاجتماعي والنفسي لما تخلفه من آثار على الفرد من فقد الآباء والأبناء وانهيار الأسر بسبب فقد معيلها، فكانت الآثار البشعة للحرب من أهم أسباب النزوح بحثًا عن الأمن والأمان والسعي للعيش في حرية واستقرار.

أما الإرهاب فشر كله، وخراب آثاره، وأحزان ويلاته، وفساد تبعاته، شغل الإرهاب العالم في الآونة الاخيرة، ومل العالم أجمعه من العمليات الإرهابية التي لا تعرف وطنًا ولا جنسًا، ولا دينًا، ولا مذهبًا، ولا زمانًا ولا مكانًا، فالمشاعر كلها تلتقي على نبذ الإرهاب ورفضه واستنكاره والبراءة من الإرهابيين لما قاموا من أعمال تجاوزت حدود المعقول وعبرت حدود الدول وتجاوز المألوف والأعراف وابتعد عن الانضباط والخضوع للقانون، فكان الإرهاب وراء نزوح الالوف المؤلفة من البشر وكان القتل بسبب اختلاف المذهب وتكفير الآخر[1].

لذا سنتناول هذا المبحث في مطلبين، نخصص المطلب الأول لأثر الحرب على النزوح. ونخصص المطلب الثاني لأثر الإرهاب على النزوح.

---

(١) نبيل العبيدي، وعواد حسين العبيدي. (٢٠١٩). مدى ملائمة التشريعات الوطنية والدولية لمكافحة الإرهاب مع السياسة الجنائية، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، ص٧.

المطلب الأول: أثر الحرب على النزوح:

لم تكن الحروب والنزاعات الأهلية على مدى التاريخ إلا وبالاً وكارثة على الإنسان، وللحروب والنزاعات الأهلية عواقب خطرة، منها الملموس والمنظور كالقتلى والجرحى والمعوقين، والدمار العمراني والاقتصادي والبيئي. ومنها غير المنظور الذي لا تظهر آثاره إلا بعد توقف الأعمال الحربية، وعواقبه وخيمة على الدولة والمجتمع ويحتاج إلى وقت طويل لمعالجته. وفي هذه العجالة سنلقي الضوء باختصار على هذه الآثار.

الآثار السياسية:

إن الحروب والنزاعات الاهلية لها آثارها السياسية على الدول التي تصاب بها، حيث تعد مشكلة انهيار الدولة من أولى النتائج والآثار المترتبة على هذه الحروب والنزاعات الأهلية. ويقصد بانهيار الدولة تقويض مؤسساتها السياسية والمدنية، وانهيار أجهزتها

العسكرية والأمنية بما لا يسمح لها بأداء وظائفها المختلفة، وهناك نمطين أساسيين للانهيار.

النمط الأول: هو الانهيار الشامل للدولة، ويقصد به انهيار السلطة المركزية عندما تؤدي الإطاحة بالنظام إلى حدوث حالة من الفوضى الشاملة بما لا يسمح لأي من الجماعات المتنازعة بالسيطرة على الحكم بصورة كاملة، كما هو الوضع في ليبيا حاليًا.

النمط الثاني: هو الانهيار الجزئي، ويقصد به ضعف سلطة الحكومة وترهل جهازها البيروقراطي الذي ينجم عنه عجز الدولة عن فرض سيطرتها على جميع أقاليم الدولة، كما هو الوضع الحالي في كل من سوريا واليمن والعراق.

إن الحروب والنزاعات الأهلية لها آثارها الخطيرة من الناحية الاقتصادية على هذه الدول، حيث تؤدي إلى توقف أو ضعف حركة التنمية بسبب هروب الاستثمارات الداخلية ومنع تدفق الاستثمارات الأجنبية نظرًا لإمكانية تدمير المنشآت الاقتصادية والبنى الأساسية اللازمة لتطوير العمليات الاقتصادية داخل هذه الدول. كما أن أغلب موارد هذه الدول تصرف على الجانب العسكري بدلاً من تخصيصها لتعمير ما دمرته الحروب لبناء المدن المدمرة والمؤسسات الصحية والتعليمية المنهارة، كما حدث في العراق وسوف يحدث في كل من سوريا وليبيا واليمن إذا توقفت الحروب والنزاعات. كما تصبح هذه الدول مثقلة بالديون الخارجية، فالجزائر بلغت مديونيتها نتيجة الحرب الأهلية حوالي ٢٥ مليار دولار، أي ما يعادل ٨٠٪ من عائدات صادراتها النفطية في ذلك الوقت، وكذلك العراق الذي تتراوح مديونيته ما بين ١٠٠ إلى ١٢٠ مليار دولار أي ما يعادل ٦١٪ من مجموع إيراداته.

تعد الحروب والنزاعات الداخلية من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى انتهاكات الحق في الحياة بشكل كبير لأنها توقع عددا كبيرا من القتلى في صفوف المدنيين الأبرياء. ففي

الحرب الأهلية في الجزائر التي اندلعت بين القوات الحكومية والمتطرفين الإسلاميين في بداية التسعينيات من القرن الماضي وأطلق عليها مسمى "العشرية السوداء" استغرقت حوالي عقد من الزمن، وحصدت أكثر من ١٥٠ألف قتيل. والحرب الأهلية في السودان التي استغرقت حوالي ٢١ عامًا وانتهت عام ٢٠٠٥م بانفصال الجنوب، حصدت حياة أكثر من مليون ونصف المليون شخص، وتشريد ما يقرب من خمسة ملايين آخرين. وفي الحرب الأمريكية/البريطانية الغاشمة وغير القانونية على العراق عام ٢٠٠٣م، تراوح عدد القتلى ما بين ٦٠٠ ألف إلى مليون من المدنيين والعسكريين أكثرهم من العراقيين.

أما عدد القتلى نتيجة انتفاضات الربيع العربي منذ عام ٢٠١١م، فمن الصعب تحديد الأرقام لأن الحروب الاهلية لا زالت قائمة حتى يومنا هذا في كل من سوريا وليبيا واليمن، ولكن التقديرات التي تعلن من وقت إلى آخر من بعض منظمات الأمم المتحدة، تقول الآتي: سوريا: حوالي ٤٧٠ ألف شخص قتلوا حتى فبراير ٢٠١٦م، إضافة إلى حوالي ١١٧.

لقد كان للتدخل الأمريكي في العراق في نيسان إبريل ٢٠٠٣ الأثر في انهيار الدولة العراقية وإغراق البلاد في حرب أهلية أودت بحياة عشرات الآلاف من المدنيين العراقيين، كما دمر البنى التحتية التي كانت في الأساس هشة وضعيفة وإثارة الصراعات الطائفية العنيفة التي زاد خطر انتشارها في الشرق الاوسط على نطاق واسع، مما أدى إلى تمزيق البلاد والهجرة الداخلية [1].

(١) نصيف جاسم الدليمي. (٢٠١٩). النزوح والعودة. دراسة سيسولوجية معاصرة، بغداد، الطبعة الأولى؛ كريم محمد حمزة. (٢٠٠٧). التهجير القسري في العراق، مقدم في مشروع تقرير التنمية البشرية، الفصل الخاص بالأمن الإنساني، بغداد، تموز ٢٠٠٧، ص ١٠.

مع تكشف معركة الموصل بحلول ٢٠١٧، كان مجموع ما يزيد على مليون شخص من الموصل قد نزح نتيجة العمليات العسكرية، وقد عاد حوالي ٢٠٠،٠٠٠ إلى ديارهم، ازدادت التحديات أيضًا المرتبطة بتوفير المساعدة للمدنيين الذين بقوا غرب الموصل خلال القتال، بالإضافة إلى ذلك، بقي النزوح الأطول مدى للأشخاص في العامين ٢٠١٤، ٢٠١٥ بسبب "داعش" تحديًا من حيث تلبية حاجاتهم الفورية ومعالجة عودتهم المحتملة أو الدمج المحلي أو إعادة التوطين في أماكن أخرى- على حد سواء.

انتقل معظم الأشخاص النازحين داخليًا كنتيجة للعداء إلى مخيمات النزوح، ارتبطت التحديات الإنسانية الأكبر التي تواجه هذه المجموعة بالحماية والرعاية الصحية، لم يكن يسمح للأشخاص النازحين داخليًا في بعض المخيمات التي تديرها حكومة كردستان بالمغادرة بسبب مخاوف حكومة إقليم كردستان بشأن الأمن، غير أن تقييد حركة الاشخاص النازحين داخليًا ضمن المخيمات يشكل انتهاكًا مباشرًا للمعايير الدولية، شملت المخاوف المرتبطة بالحماية أيضًا نقص عمليات المسح الموحدة، وتشتيت العائلات، والوثائق المصادرة أو التي أو التي تمت خسارتها، بالإضافة إلى ذلك، كانت الرعاية الصحية الجسدية العقلية على مدار ٢٤ ساعة غير متوفرة.

شملت القضايا الإنسانية الأكبر بالنسبة للأشخاص داخل الموصل انعدام الأمن الغذائي الحاد، وتدمير إمدادات المياه، والعيش في قلب القتال الجاري، والعوائق الامنية في وجه توفير المعونة ونقص الرعاية الصحية الملحة.

وكانت المدة التي تلتها نزوحًا كبيرًا للعوائل التي كانت مرتبطة بسلطة النظام السابق والتي كانت هجرتهم من مراكز المدن داخلية (ولا سيما العاصمة بغداد) إلى مناطق القرى والأرياف التي تمثل مناطق سكن أصولهم وعشائرهم وأقاربهم، فمنهم من فضل البقاء في العراق والاحتماء [1] بالعشيرة ومنهم من فضل النزوح خارج العراق خوفًا من الملاحقة أو الاعتقال، أو القتل، أو التصفية.

وقد أشارت دراسة أجرتها وزارة الخارجية العراقية أن نسبة الهجرة بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وصلت إلى ٧٠٪ قياسًا إلى عام ٢٠٠٣ وأوضحت أن هذه الهجرة من أخطر الهجرات على البلاد وأن أغلب المهاجرين من الكفاءات العلمية والأكاديمية من الأطباء والأساتذة.

ونتج عن احتلال العراق تدمير مؤسسات الدولة بما في ذلك سلطات الضبط الرسمي والمؤسسات اللأمنية المختلفة، حيث أصبح العراق في حالة (ضغط واطي) تهاجمها الرياح من الداخل والخارج وأصبحت حدوده من دون رقيب فجيران العراق بعضهم لهم مصالح في تدميره.

لقد تسبب الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ أعمال عنف طائفية أدت إلى تهجير خمسة ملايين عراقي في الداخل والخارج، وتوقف التهجير القسري مؤقتًا في العراق أعوام ٢٠١٠-٢٠١٢ إلا النزوح المحدد للمسيحيين والأقليات، لذلك قامت من الحكومة

(١) نصيف جاسم الدليمي، مرجع سابق.

العراقية باتخاذها مجموعة من القرارات في تشجيع عودة النازحين إلى ديارهم وقد بلغ مجموع العائدين (٥٠٠،٨٨) من مجموع النازحين.

وكان احتلال العراق في العام ٢٠٠٣ السبب الرئيس للنزوح هو القتال بين القوات المتعددة الجنسيات والمقاومة من السنة والشيعة، ولقد بلغ القتال ذروته بين العامين (٢٠٠٥-٢٠٠٧) وأسفر عن نزوح أكثر من مليون شخص، وهناك حالات نزوح على نطاق واسع، بسبب العنف الطائفي الموضعي ففي المناطق المتنازع عليها على حدود المناطق الكردية في شمال العراق تسبب العنف في نزوح بعض الأكراد العائدين والعرب المقيمين وأعضاء الأقليات المختلفة بما في ذلك المسيحيين والتركمان واليزيدين والشبك إلى النزوح من مناطقهم.

وبعد سقوط النظام، حيث تداعت الجهود المبذولة لإعادة بناء البلد، وارتفعت وتيرة العنف حيث أصبح المدنيون أهدافًا لجماعات مسلحة متمردة، حيث لجأ مليونين ونصف المليون إلى خارج البلد وعدد مماثل من المهجرين داخله. وبذلك شغل العراق المرتبة الثانية من حيث اللاجئين والنازحين داخليًا وهذا يعود إلى الضعف الأمني وقد أخفق المجتمع الدولي والحكومة العراقية في تحملها مسؤولية مشكلة النازحين واللاجئين التي غمرت البلدان العربية [١].

ويندرج التهجير القسري للمدنيين العزل ضمن جرائم الإبادة الجماعية وهي جرائم ضد الإنسانية وانتهاك حقوق الإنسان إذ أن التهجير أو النزوح جريمة تضاف على الاحتلال الأمريكي، وأن الاحتلال الأمريكي ارتكب كما جاء في قاموس القانون الدولي الإنساني من جرائم حيث تقدر نسبة النازحين داخليًا واللاجئين خارجيا الذين

(١) فراس البياتي. (٢٠٠٦). التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣، مؤسسة العارف، العراق، ص٢٩٩.

غادروا العراق بعد أحداث ٢٠٠٣ ما يقارب (١,٩) مليون عراقي وأكثر من ٢٠٠ ألف شخص في الدول المجاورة هذا ما أكدته المفوضية العليا للاجئين.

كما أن للهجرة آثار سلبية كثيرة وقد أكدت دراسة حسن (٢٠١٨) أن الهجرة عاملاً مهماً في تغير حجم السكان في أي مكان بعد الزيادة الطبيعية المتمثلة بالولادات والوفيات، فضلاً عن ذلك يتعدى تأثيرها على التغير في التركيب السكاني والنمو الحضري والتأثير على القطاع الخدمي، وما يتبعها من نتائج اقتصادية وسياسية واجتماعية وقد تعرضت محافظة دهوك إلى ظاهرة الهجرة بنوعيها (الخارجية والداخلية) الوافدة والتي أدت إلى وجود اللاجئين والنازحين، نتيجة للأوضاع السياسية التي مرت بها مناطقهم. نظراً لكبر حجم الهجرة الوافدة إلى منطقة الدراسة ترتبت عليها إقامة مجموعة من المخيمات في معظم أقضية المحافظة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان المهاجرين اللاجئين (السوريين)، والنازحين من المحافظات العراقية، بلغ عددهم (٢١) مخيماً تضم (٢٣٢٠٢٥) نسمة، فضلاً عن ذلك يقيم (٣٥٩٤٨١) نسمة خارج المخيمات داخل محافظة دهوك ليصل العدد الإجمالي من الوافدين اللاجئين والنازحين إلى (٥٩١٥٠٦) نسمة، مما ترتب عليها تغيراً في ازدياد حجم السكان بنسبة تغير (٤٥٪)، وبمعدل نمو (٩,١٪) في محافظة دهوك للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥). وبلغ معدل الهجرة الوافدة (٤١,٣٪). فضلاً عن ذلك فإن التركيب النوعي والعمري للمهاجرين القادمين إلى منطقة الدراسة كان له أثر كبير على الجوانب الاقتصادية وتحديدًا الفئات العمرية ما بين (١٥-٦٥) التي تعتبر الفئة المنتجة الداخلة إلى سوق العمل، إذ يكون تأثيرها إيجابيًا في مناطق معينة تفتقد إلى الأيدي العاملة، لكن في منطقة الدراسة أثرت بشكل سلبي [١].

(١) جنار محس حسن. (٢٠١٨). أثر حركة النزوح واللجوء على تغيير حجم والتركيب السكاني في ←

ولقد وصفت المنظمة الدولية أن العراق بات موطن أسرع أزمة للاجئين في العالم وعدته أسوأ تشريد إنسانية في تاريخ العراق الحديث. لقد تفاقم العامل السياسي ودوره كعامل سلبي في خلق الهجرة القسرية بعد سقوط النظام ٢٠٠٣ حيث تسبب شيوع الفوضى وغياب الدور الحكومي وما رافقه من سياسة القوات الأمريكية المحتلة التي شجعت على زرع التفرقة بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك الدور الاقليمي لدول الجوار السلبي هذه العوامل كلها أثرت في التهجير القسري فطبقًا لإحصائيات وزارة الهجرة والمهجرين في العراق إلى (١١٩، ٧٦٠) ألف عائلة حتى عام ٢٠٠٧.

إضافة إلى ما تتركه الحرب على الأطفال تبعاً للمرحلة التي يمر بها الطفل، مما يوجب التعامل مع الأطفال بطريقة خاصة ومختلفة عن غيرهم، وذلك لأنهم ما زالوا يمرون بمرحلة نضوج فكري، وجسدي، وعاطفي، واجتماعي، وينجم عن تعرض الطفل لضغوطات الحروب آثار عديدة وبعيدة المدى، فالحروب تؤثر على تطوير شخصيته وبنائها[1]، وعلى المعايير الداخلية للصواب والخطأ لديه، كما تؤثر على ضبط ردود أفعاله العدوانية، بالإضافة إلى ما تخلّفه له من مشكلات صحية تؤثر على الأعصاب، وكما ذكر الكثير من المختصين عدم إدراك الطفل -في أغلب الحالات- لماهية الوضع الذي يعيشه أثناء الحروب، ومن ناحية أخرى، قد تنعدم قدرة الطفل على التعبير عن

محافظة دهوك (٢٠١٥). مجلة آداب الفراهيدي جامعة تكريت - كلية الآداب. ١٠(٣٢). ١١٧-١٣٢.

(١) كريستوف بو وسيمون كوزما وآخرون. (٢٠١١). النزوح الداخلي، الملخص العالمي للاتجاهات والتطورات، مركز رصد النزوح الداخلي (٢٠١٠)، ص ٣٩ متاح على الرابط:
https://www.internal-displacement.org/sites/default/files/inline-files/2011-global-overview-2010-global-ar.pdf.

آلامه وأحزانه التي مرّ بها أثناء ذلك، وتتحول صراعاته الداخلية ومشاعره إلى كلمات تدفعه لاستخدام أساليب أخرى في التعبير عنها قد تظهر على شكل سلوكيات عدوانية فيما بعد. ويتم تفكيك المجتمع بطريقة غير مباشرة نتيجة الآثار الاجتماعية على ضحايا الحرب، فهم أكثر عرضة لإدمان المخدرات، وافتعال الخلافات الزوجية بما يرفع من نسبة الطلاق، إضافة إلى زيادة نسبة حاملي السلاح نتيجة شعورهم بالخطر الحقيقي جراء الشعور بالقلق، والخوف، والإرهاق[1].

المطلب الثاني: أثر الإرهاب في النزوح:

تمهيد:

مما لا شك به أن ظاهرتَي التطرّف والإرهاب استفحلتا، بعد موجة ما أطلق عليه "الربيع العربي" والتي ابتدأت في مطلع عام ٢٠١١، والتي كان من أعراضها "الجانبية" تفشي الفوضى وانفلات الأمن وضعف هيبة الدولة الوطنية، بل تآكلها أحياناً، إضافة إلى محاولات التفتيت والتقسيم، بحيث ساعد انهيار الشرعية القديمة وعدم استكمال بناء ورسوخ الشرعيات الجديدة، على حصول بعض الاختراقات الأمنية والأعمال الإرهابية، كما حصل في تونس وفى مصر. كما أسهم انتقال الإرهاب إلى العراق بعد الاحتلال في تعميم ثقافة العنف والتطرّف بحيث أصبحت ثقافة سائدة تمرست خلفها قوى سياسية وزادها عمقاً توافد الإرهابيين وصعود الظاهرة الطائفية واستشراء الفساد. كما أن الإرهاب يضرب أحياناً، بل في أغلب الأحيان عشوائياً، لكي يهدد المجتمع ويضعف الثقة بالدولة ويعلي من شأن الجماعة الإرهابية.

---

(١) استراتيجية مكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام " كتهديد "عبر اقليمي" لين إي دايفس، جفري مارتيني، وكيم كراجين، RAND – PE228z1. Arabic، سانتا مونيكا. كاليفورنيا.

ولا يمكن القضاء على الإرهاب باستخدام القوة المسلحة لوحدها في مواجهة الإرهابيين، والقضاء على الإرهاب والتطرف يحتاج إلى وحدة وإدارة وطنية بغض النظر عن الخلافات السياسية، مثلما يحتاج إلى حفظ الكرامة وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى وضع حد للفساد وملاحقة المفسدين والمتسببين في هدر المال العام[1].

ظاهرة الإرهاب:

إن الغزو الأمريكي للعراق في مارس ٢٠٠٣م، كان نقطة التحول في تاريخ تطور ظاهرة الإرهاب في العراق، فعبر ليلة وضحاها تحول بلد شبه خال من الإرهاب إلى واحد من أكبر وأهم المراكز الإرهابية في العالم. وارتكز المقال على عدة عناصر، كشف العنصر الأول عن بداية الإرهاب في العراق، حيث كان أول إرهاب في العراق بالمعني الحديث للكلمة قد بدأت بوادره مع نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م. وركز العنصر الثاني على مقاومة الاحتلال العسكري الأمريكي، حيث إنه حين حدث الغزو العسكري الأمريكي للعراق في مارس ٢٠٠٣م، وعملية إسقاط النظام واحتلال الدولة، ظهرت بعد أيام معدودة من الاحتلال بوادر حركة مقاومة المحتل في المدن الرئيسة في العراق، وخاصة العاصمة بغداد. وتطرق العنصر الثالث إلى خليط الإرهاب والمقاومة، حيث كان من أهم نتائج الغزو العسكري الأمريكي للعراق والاحتلال الذي تبعة هو خلق بيئة خاصة حاضنة، ليس لنشاطات مقاومة الاحتلال فقط بل تطور بيئة حاضنة عالية الكفاءة لنشاط الإرهاب. واختتم المقال بتوضيح أن تنظيم "داعش" لم يأت من فراغ، فهو سليل التنظيم الصغير الذي تكون

(١) عبدالحسين شعبان. (٢٠١٧). التطرف والإرهاب: إشكاليات نظرية وتحديات عملية مع إشارة خاصة إلى العراق. مركز دراسات الوحدة العربية. المستقبل العربي. ٤٠(٤٦٣). ١٣٥-١٤٤.

منذ الأيام الأولى للاحتلال العسكري الأمريكي للعراق، وسبب قدرة التنظيم على البقاء والتوسع رغم القوي المتعددة التي تفرغت لمحاربته، هو أن هذا التنظيم يمتلك خبرات عسكرية وتنظيمية وسياسية متراكمة(١).

كما يُعد الإرهاب من أهم القضايا المطروحة على الساحة العربية والعالمية نظراً لما تعتريه من أهمية تتصل بالأمن والاستقرار، فالإرهاب يعمل على إرباك الأنظمة والأفراد المدنيين باستخدام كل آليات الترهيب من قتل وخطف ونهب للثروات، وبما آلت إليه داعش من تغول وانتشار، ولقد زادت وتيرة الإرهاب في العراق عقب دخول عناصر من تنظيم داعش الإرهابي إلى الموصل في العام ٢٠١٤ لكونها أقرب جغرافيا لسوريا وسقوط المحافظة بالكامل فيما بعد ومن ثم امتد نفوذ داعش إلى محافظة الأنبار من جهة وإلى أجزاء محافظة صلاح الدين وأجزاء من محافظة ديالى فضلاً عن أجزاء من محافظة كركوك، وقيامها بالعديد من الأعمال التخريبية والانتهاكات المتمثلة في القتل والنهب والسيطرة على مصافي النفط، والأراضي الزراعية، وعلى إثر ذلك قامت القوات المسلحة العراقية والبيشمركة بالتعاون مع الحشد الشعبي بمحاربته والقضاء عليه، وعلى ذلك تظهر تحديات مستقبلية ما بعد داعش مُمثلة في السيطرة على الأراضي المحررة وتطهيرها من مخلفات الحرب غير المنفلقة، انتشار ظاهرة زراعة المخدرات ومشكلة أطفال داعش غير الشرعيين وازمة النازحين والمخيمات، والكشف عن الخلايا النائمة، وتأمين الحدود بينها وبين دول الجوار، ومن ثم فرضت الدراسة عدة تساؤلات جاء أهمها في ماهية الآثار والتداعيات السياسية والأمنية لظاهرة الإرهاب في العراق، كما هدفت الدراسة للوقوف على أسباب

(١) مصطفى العاني. (٢٠١٥). الإرهاب في العراق: الجذور والمسببات. آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث. (١٠٠). ٥٨-٦٠.

الإرهاب ودوافعه، وماهية الحلول للقضاء على الفكر الإرهابي، كما أن الإرهاب لا يقتصر على دين أو جنس أو شعب معين، كما اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي للوصول إلى تصور مستقبلي يعمل على وصف وتحليل الإشكاليات والتحديات قبل وبعد هزيمة داعش بالعراق[1].

شهد القرن العشرين حركات نزوح كبيرة وضخمة حدثت بسبب الصراعات المسلحة والتدخلات العسكرية : فانطلاقاً من مفهوم الحرب بالنيابة عانت مجموعة من الدول ونتيجة للسياسات الخاطئة التي انتهجتها في الحكم من حروب، وصراعات مسلحة أدت بالنهاية إلى تعرضها لحروب، وغزوات عسكرية ومنها ما حدث في العراق بسبب دخوله الكويت في (٢ اب ١٩٩٠)، فالتدخل العسكري الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الإجماع الدولي على إخراج العراق من الكويت أدى إلى تدفق موجات كبيرة من النازحين العراقيين بسبب هذه الحرب كما أن اجتياح صربيا إقليم كوسوفو بعد إعلانه الاستقلال إثر تفكك يوغسلافيا السابقة وما نجم عنها منه من تدخل عسكري لحلف الناتو، وهو ما عرف بالتدخل لأغراض إنسانية ادى إلى نزوح مئات الآلاف من المسلمين الكسوفيين.

(١) أسماء خالد جرجيس. (٢٠١٩). واقع الإرهاب في العراق والتحديات المستقبلية بعد هزيمة داعش بمنظور جغرافي. المجلة الأكاديمية (٥٧). ٤٢٩-٤٦٦.

ولا يمكن أن نغفل النزوح الذي حدث بعد اجتياح الاتحاد السوفيتي أفغانستان في عام ١٩٧٩. ويعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١ واحتلال العراق ٢٠٠٣ أمثلة حديثة على حالات النزوح الكبيرة التي شهدها القرن الحادي والعشرين[١]،[٢].

مثلت أزمة الموصل في ١٠ حزيران ٢٠١٤ وما تلاها من سيطرة داعش على مدن ومناطق في شمال وغرب العراق صدمة للمجتمع العراقي، مثلما مثلت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ صدمة للمجتمع الأمريكي، وإذا كان الهجوم على برجي التجارة العالمية ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) عملاً إرهابيًا نفذه تنظيم القاعدة باستخدام طائرات مدنية مخطوفة (حسب الرواية الرسمية للحكومة الأمريكية) مخلفة "٢٩٧٣" قتيلا، إضافة إلى آلاف الجرحى والمصابين، وبالمقارنة مع ما حدث في الموصل التي كانت اكبر صدمة للمجتمع العراقي من حيث تأثيراته الاجتماعية والاقتصادية

(١) خالد إسماعيل. (٢٠١١). دور المعلومات في صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية، العراق نموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص ١٥٨.

(٢) محمد صادق الهاشمي. (٢٠١٥). رؤية في الحشد الشعبي، مركز العراق للدراسات، مطبعة الساقي، ص ١٤١-١٤٢.

والثقافية ومن حيث عدد القتلى وعدد النازحين العراقيين في الداخل، وطول مدة الأزمة التي لم تنته حتى إعداد هذا الكتاب. ولعل أبرز العوامل التي كانت وراءها هي:

١- الخلافات السياسية المستمرة، والأزمات التي شكلت صورة العملية السياسية العراقية وعدم تمكن الاطراف السياسية من تحقيق مصالح وطنية ملموسة.

٢- عدم الاجماع على الأهداف والمصالح العليا للدولة في قضايا مهمة، مثل تسليح الجيش العراقي، وبناء قوات الأمن العراقية من الجيش والشرطة على أسس وطنية ومهنية تردع التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية، وتقاعس الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الاتجاه.

٣- إن بعض الاحزاب والقوى السياسية تتعالى مطالبهم في سحب الجيش من بعض المدن ومنها الأنبار، فكانت النتيجة أن دخل تنظيم "داعش" إلى أغلبية مدن ومناطق الأنبار بعد يوم واحد من الانسحاب، يضاف إليها الفساد الإداري والمالي الذي أنهك الجيش في المناطق المغتصبة، وبدأت تتسع مساحة الفساد الإداري والمالي في المؤسسة الأمنية حتى شملت المؤسسات غير الأمنية، وأوجدت حالة من عدم الشعور بالمسؤولية من قبل المتصديين للمسؤوليات والماسكين بزمام ومقاليد الأمور، ومصطلح الفضائيين يطلق على الجنود والمراتب وأفراد القوى الأمنية المتسربين من أداء الواجب مقابل دفع نصف رواتبهم للضباط والقادة الأمنيين. ويطلق كذلك على الأسماء الوهمية التي يتقاضى الضباط والقادة من ضعاف النفوس الأمنيين رواتب بأسمائهم[١].

(١) هادي ندا العامري، الفضائيون ومحطة فاروق الاعرجي الأرضية مقال منشور في موقع كتابات (بالإنكليزي).

٤- الفساد المالي في المؤسسات الأمنية كان من العوامل التي أثرت في أزمة الموصل إذ أن أغلب الاموال التي ترصدها في مواجهة الإرهاب وترصدها كموازنات عسكرية وأمنية للتسليح والتدريب، وشراء المعدات إما أن تنهب أو يتم التعاقد عن نوعيات رديئة خارج الخدمة. وقد أكدت ذلك وسائل الإعلام بخصوص تفاوض الحكومة العراقية سرًا حول عقد أسلحة مع صربيًا بقيمة ٨٣٣ مليون دولار لتجنب بنود مكافحة الفساد الواردة في حال توقيع عقد مع الولايات المتحدة، وقد أبرم وفد يضم ٢٢ مسؤولا عراقيًا كبيرًا هذا العقد بين العراق وصربيا في أيلول ٢٠٠٧ من دون علم الجهات العليا في الحكومة العراقية.

٥- تراجع الدور الأمريكي في منطقة الشرق الاوسط مع تصاعد حمى الطائفية في المنطقة عقب الاحتجاجات التي اجتاحت المنطقة.

٦- عدم اعتماد السياسة الخارجية العراقية لاستراتيجية فاعلة ومؤثرة في التعامل مع المحاور الإقليمية بالاتجاه الذي تؤمن فيه المصالح العراقية.

٧- الأزمة السورية التي تفاقمت يوما بعد يوم حتى فرضت جماعات مسلحة سيطرتها على مناطق شاسعة من الأراضي السورية المحاذية للحدود العراقية.

٨- انشغال الجيش العراقي والقوات الأمنية بالعمليات العسكرية في مناطق غرب العراق التي ابتدأت في كانون الأول ٢٠١٣ بعد اكتشاف معسكرات لتدريب الإرهابيين في صحراء الرمادي على إثرها استشهد الفريق الركن محمد الكروي قائد الفرقة السابعة في الجيش العراقي في محافظة الانبار لتبدأ بعدها عمليات عسكرية واسعة في مدن الرمادي والفلوجة.

ومن الدراسات التي اهتمت بالربط بين الإرهاب والنزوح دراسة عباس (٢٠١٩) والتي أكدت على أن الإرهاب من المشكلات الخطيرة التي تعاني منها الكثير من المجتمعات في الوقت الحاضر، وقد تنوعت أساليب تنفيذ العمليات الإرهابية

ليتمخض عنها ظاهرة النزوح البشري التي شهدها العراق منتصف عام ٢٠١٤ بأبعادها الديموغرافية والسياسية والاجتماعية. ولأهمية الموضوع استخدمت المسح الاجتماعي على عينة من النازحين في مجمع (خيمة العراق) والبالغ عددها ٢٠٠ مبحوث ومبحوثة لمعرفة معاناة هذه الفئة الهشة من المجتمع، ومن توصيات البحث سن تشريعات قانونية تضمن حقوق الأفراد النازحين وحمايتهم من جميع أشكال العنف والإهمال، أما هدف البحث التعرف على أثر الإرهاب وأزمة النزوح على الأمن الإنساني الذي كان بمثابة صدمة للمجتمع العراقي من حيث تأثيره على الأوضاع النفسية والاجتماعية والاقتصادية للفرد والأسرة والمجتمع، وإن أبرز نتائج البحث الغالبية العظمى من المبحوثين تؤكد مسؤولية السلطات المحلية الرسمية والمنظمات الدولية لمساعدة النازحين، وأن أغلب المبحوثين يشعرون بالإحراج من تسميتهم بالنازحين، ومن جملة توصيات البحث سن تشريعات قانونية تضمن حقوق الأفراد النازحين وحمايتهم من أشكال العنف والإهمال واحترامهم وضمان اندماجهم في المجتمع وحصولهم على متطلبات العيش حياة كريمة[1].

(١) مروج مطهر عباس. (٢٠١٩). الإرهاب والنزوح الداخلي في العراق: دراسة ميدانية في محافظة بغداد. مجلة كلية التربية للبنات. جامعة بغداد. ٣٠(٤). ١٧-٢٧.

الفصل الثالث
مأساة النازحين وقصصهم وسبل معالجة النزوح داخليًا ودوليًا

إن الحالة العراقية التي وصلت إليها العوائل في ترك منازلهم، مدنهم وقراهم، في بعض الأحيان لم يستطيعوا حتى من حمل المتمسكات الثبوتية والأوراق الرسمية التي تثبت انتماءهم لهذا الوطن، هذه الحالة التي حملت آلاف القصص من حالات التشرد والانكسار النفسي والخسارة المادية والمعنوية وكذلك خسارة مصادر رزقهم ومدارس أولادهم وسكنوا بحالة اضطرارية في مخيمات لا تقيهم من الحر والبرد وتتقاطع مع كل العادات والقيم واساليب العيش الرغيد ومراسيم الضيافة والجيرة والعزة والرفعة التي كانت العائلة العراقية تتميز بها وكانت عنفوانًا لكل هذه الأمور التي فقدتها وكأنها تعيش كابوسًا مؤلمًا جاءتها عبر سنوات التي سميت (بالتغيير) لكنها لم تكن تغييرًا بقدر ما كانت تدميرًا للبنى التحتية للمجتمع العراقي الذي يشتهر بالشهامة والغيرة وحسن أداء الواجب وغيرها من عادات هي في صميم حياتهم وشخصيتهم التي تميزهم حتى عن باقي الشعوب العربية أو الشعوب التي تعيش على وجه الأرض.

المبحث الأول
قصص النازحين

واليوم نستعرض بعض من القصص التي استطعنا الوصول لأصحابها والجلوس مهم والسماع لكل ما صادفتهم وردود أفعالهم حيال الوضع الذي عاشوه. وأولى هذه القصص لامرأة عراقية باسلة حملت في شخصها عنوان الوفاء قبل البطولة لتسجل تاريخًا مشرفًا للأجيال بأن المرأة العراقية التي وقفت على أبواب بابل قبل آلاف السنين، فاكتشفت الزراعة ومنحتها هدية للتاريخ البشري على وجه الأرض في أرض ما بين النهرين وبنت القرية الأولى والعقيدة الدينية الأولى وأسطورة عشتار التي ربتها الحمائم وشيعتها الحمائم ها هي اليوم تعود في أرض الرافدين وتسجل تاريخًا من نوع جديد.

إنها السيدة الجليلة من السيدات العراقيات التي لبست وشاح البطولة والوفاء السيدة ليلى أحمد عجاج ذات اثنتي وستين عامًا من العمر، تسكن في إحدى قرى ناحية الرياض في محافظة كركوك وزوجها وأولادها بأمان واستقرار حتى ذلك اليوم المشؤوم عندما وطأت أقدام الإرهاب كل المنطقة، وسيطرت

على مقدراتها وضربت طوقًا من الحصار الجائر وحكمًا كاذبًا من أساس دموي بمنع المأكل والمشرب ووسائل الاتصال عنهم بفكر همجي أهوج كانت نتيجة صناعة مخابراتية لأكثر من دولة مارقة شاركت في تحطيم حضارة وتاريخ العراق، لأنها تحمل الكثير من حقد دفين حيالها لما عاشته من انكسارات في حروبها ضد العراق وهزائم لم تطق ألا تفكر في الانتقام جيلاً بعد جيل.

أرسلت السيدة ليلى أولادها خشية على حياتهم ليسكنوا في مدينة كركوك وتبقى هي وزوجها أبو صفاء في الدار خشية من هدمها وسرقة محتوياتها دارًا فخمة بنيت بسواعدهم وكانت لهم عنوانًا للاستقرار والرخاء. بدأت المؤن التي كانت في الدار تنفذ ووصلت أسعار المواد الغذائية بالصعود إلى وتيرة من الخيال حتى أبسط الخضراوات لم تعد ممكنة الحصول عليها وكأن الحياة عادت بهم إلى العصور القديمة وكان الزوج أبو صفاء لا يقوى على ترك التدخين حتى عندما وصل سعره إلى (٨٠٠ دولار) أمريكي ولم يعد ممكنًا استمرار شراؤه لها مع بقاء المضايقات من قبل هذه المجاميع المجرمة حينها قرر الزوج الخروج والالتحاق بأولادهم وترك الدار مهما حصل.

والذي كان معمولاً به في أسلوب الهرب من هذا الجحيم أن هنالك (دليلاً) وهو شخص يعرف الطرق النيسمية والترابية التي تقودهم من ناحية الرياض باتجاه تلول حمرين ومناطق العظيم من محافظة ديالى سيرًا على الأقدام ليلاً في ظلام دامس، وعلى شكل مجاميع أكثرهم من الشباب الذين كانوا من أفراد القوات المسلحة أو الشرطة سابقًا، ويكون السير بهدوء تام وعلى أجنحة الظلام، التحقت السيدة ليلى بهذه المجاميع وزوجها في تلك الليلة بعد دفعها إلى الدليل مبلغ (٩٠٠ دولار) أمريكي وكانت المجموعة كلهم يتجاوز عددهم خمسين شخص واشترط الشباب ضمن المجموعة أنهم سوف يقومون بالركض في حال شعورهم بانكشاف أمرهم من

الدواعش لأنهم كما ذكرت من أفراد القوات المسلحة وخشية على حياتهم التي يعاقبون عليها بالإعدام الميداني المباشر، بدأ المسير عبر التلول بعد أن حملت السيدة ليلى بعض من الملابس معها لأن الشهر العاشر من العام كان الليل قارس البرد وأنهم سوف يجتازون مبازل مملوءة بالمياه والطين والطمر تجعلهم في حاجة إلى تبديل الملابس المبتلة بالماء، فعلاً عبروا في طريق مسيرهم نهرًا ثم مبزل آخر (والمبزل نهر صغير مطمور بالماء وكثير من الطين الغريني الذي يصعب المسير فيه والعبور لأن القدم تنغرس في الطين وتحتاج إلى إخراجه لمرات حتى تعبر المبزل كاملة) وعملية العبور بالفعل جعلت أن يجلسوا داخل الطمر الطيني الغريني ومحاولة إخراج القدم ثم غرسها ثانية وإخراجها وهكذا بشق الأنفس وبعدها خروجها وملابسهما مبتلى بالمياه والطين. أصر الزوج أبو صفاء على تبديل هذه الملابس فما كان عليهما إلا الانحراف قليلاً من طريق المسير نحو التل لكي يقوم بتبديل ملابسه وبشكل مفاجئ كان القدر السيء لهم بالمرصاد داس أحد الشباب على الأرض ولم يعلم أنه داس على عبوة كان قد زرعها عصابات الإجرام لمنع الناس من الخروج والهرب على طول الطريق المؤدي إلى خارج المنطقة، تحول جسد هذا الشاب المسكين إلى أوصال وتناثر في الهواء وشاب آخر انفصل رأسه عن جسده وسقط الرأس داخل النهر ويبقى جسده في مكانه، واستشهد في هذا الانفجار تلك الليلة الدامية ثمانية أشخاص، أما السيدة ليلى فقد اصيبت بجروح بليغة في كامل الطرف الأيمن من جسدها أي يدها وجهة الصدر والبطن وبدأ الدم يسيل بغزارة من كل الأجزاء. أما زوجها أبا صفاء فكانت إصابته أكثر شدة من زوجته، هرب الشباب كما كانوا قد اتفقوا أنهم يهرولون منعًا من انكشاف أمرهم وبقيت السيدة ليلى في حيرة من أمر زوجها الذي لا يقوى على السير، وكانت هنا نقطة البطولة لامرأة تجاوزت الستين من عمرها فرفعته ووضعته فوق كتفها وبدأت السير على سرعة لعلها تستطيع أن تصل به إلى بر الأمان

من شروق الشمس. قطعت أكثر من (٢)كيلو متر تمشي وهي تحمل زوجها المصاب وهي تنزف الدماء الغزيرة ولدى وصولها إلى قرب نهر اخر للعبور نادت من بقي من الرجال تستنجد بهم لمعاونتها على عبور النهر وبالفعل حضروا وحملوه وعبروا به النهر، ولكن أبو صفاء وهو بين أيدي الرجال سقط نحو الخلف علموا أنه فارق الحياة، وفي نفس هذه اللحظة أخذ النزيف مأخذه من السيدة ليلى حيث أغمي عليها وفقدت الوعي وحملها الرجال وكان الفجر قريبًا من البزوغ ووصلوا إلى نقطة سيطرة الدولة وطلبوا سيارة الإسعاف التي حملتها إلى مستشفى كركوك العام، رقدت تتلقى العلاج مدة خمس عشر يومًا بعدها عادت إلى لأولادها واسرتها في دارهم بمدينة كركوك وهي لا تستطيع الاهتداء إلى المكان الذي وضعت في ذلك المكان جثة زوجها دون دفن أو تكفين ولحد هذه اللحظة. والأكثر حسرة وحزنًا من ذلك عندما بدأت عملية التطهير لهذه المناطق من قبل الجيش العراقي الباسل أصر ولديها الشابين وبعد إتمام عملية التحرير كل من (صفاء وسيف) الولوج إلى تلك المناطق التي تم السير من خلالها بحثًا عن جثة والدهم، لكن عصابات الإرهاب تصدت لهم في تلك المناطق النائية وقامت بقتلهم وهم في غصة البحث عن رفاة والدهم.

تقول السيدة ليلى أنها لم تتمكن من إيصال زوجها رغم الشدة والإصرار التي كانت عليها فمات دون أن يكون له قبرًا ثم خسرت ولديها وهم في عنفوان شبابهما وتم تفجير دارهم من قبل هذه العصابات المجرمة ودور أولادها التي كانت من أفخم الدور في تلك المنطقة فقط حقدا على العراق وشعب العراق الذي أغاظ أعدائهم التاريخيين قوة وبسالة هذا الشعب.

ولم تكن بطولة السيدة ليلى أحمد عجاج العبيدي تقل بسالة وإقدام عن كل جندي عراقي وضابط همام ساهم في كل الحروب التي خاضها جيشنا البطل وسجل تاريخًا مشرفًا للأمة العربية.

تحية حب واعتزاز للسيدة ليلى العراق ... وليلي قبيلة العبيد الشجعان وليلى كل العرب.

القصة الثانية: جبل الموت:

قصة أخرى من قصص النزوح وأبطالها أربعة أطفال أيتام، ثلاث أولاد وبنت واحدة ووالدتهم الأرملة (علي يبلغ من العمر عشر سنوات، أحمد ذو ثمان سنوات من العمر، قصي، ست سنوات، والطفلة بان التي تبلغ أربع سنوات من عمرها.

كانت والدة الأطفال أم علي تعيش مع أطفالها الأربعة في بيت متهالك من الطين في قضاء الحويجة بمحافظة كركوك، دون معيل بعد أن فقدت زوجها على يد العصابات الإرهابية حيث كانوا لا يجدون قوتهم اليومي الذي يسد جوعهم من مأكل ومشرب مثلهم مثل من بقي في المناطق التي سيطرت عليها هذه العصابات الإرهابية. وهنا قررت الأم العبور إلى محافظة صلاح الدين عن طريق (جبال الموت) مثل ما كانوا يسمونه وهي سلسلة (جبال حمرين) وهي سلسلة جبال صخرية ووعرة وشاهقة الارتفاع وتقع بين مناطق قضاء الحويجة ومناطق محافظة صلاح الدين وتمتد إلى ناحية العظيم حتى محافظة ديالى شرقًا.

سمعت أم علي أن أخاها يريد العبور بصحبة زوجته وطفلته البالغة سنتان من العمر قررت أن تخرج بصحبة أولادها معهم هربًا من بطش الجوع والحرمان الذي كانوا يعيشون، وكان الوقت صيف عام ٢٠١٦ من الشهر السابع "تموز" حيث تكون الحرارة في أوج ارتفاع درجاتها، وتم الاتفاق أن يكون الخروج الساعة السابعة مساء "بالطبع مشيًا على الأقدام" بعد أن جهزت شيئًا من الخبز والماء التي تستطيع حملها معها واتجهوا نحو جبل الموت لعبوره ووصلوا إلى قمة الجبل الرابعة فجرًا أي بعد أن قطعوا مسافة عشر ساعات دون توقف مع إحساسهم بتعب شديد والخوف من سقوطهم بيد مفارز هذه العصابات الاجرامية ومع نفاذ ما حملته من الخبز والماء وكانت هذه السيدة مريضة وتعاني من الوزن وارتفاع ضغط الدم.

استنفذت السيدة أم علي ما لديها من ماء وخبز وبدى شبح العطش والجوع والتعب وحرارة الجو يهدد حياتهم، إلا أن الخال طلب منهم عدم التوقف ومواصلة المسير بغية الوصول إلى الجهة الثانية من سلسلة الجبال قبل الصبح وقبل بزوغ الشمس خوفًا من اكتشاف أمرهم من قبل "داعش" لتواجدهم بأعداد كبيرة بين الجبال. بدأت الطفلة بان تتعرض للإغماء بسبب العطش وشدة حرارة الجو حيث كانت والدتها قد حملتها بعباءتها وربطتها فوق ظهرها وتسير بها، طلبت أم علي من أخيها التوقف والاستراحة قليلاً لكنه رفض بشدة لأن التأخير لم يكن في صالحهم وشعرت الأم أن ابنتها صمتت لم يعد لها صوت أنينها من الحمى والعطش وطلبها للماء، أنزلتها من على ظهرها وكانت المفاجأة المؤلمة أن الطفلة قد فارقت الحياة، وهنا كانت الصدمة للأم التي جلست تحضن الصغيرة وبصمت كبير تحبس أنفاسها لانهم في منطقة محرمة علو صوتها هو إشارة للأشرار بمكان تواجدها، وأمام هذا الألم وفراق الطفلة عطشًا ومرضًا وجوع يطلب منها شقيقها الطفلة الميتة تحت صخرة كبيرة وتمضي، مثل هذه الفواجع وقفت الأمهات والقلب يتفطر لا تدري كيف تكون الصخرة آخر مكان

لفلذة كبدها المدللة عندها رغم الفقر والعوز مثل ياسمينة تسقيها من ماء عينيها اللتان كانتا غدير ماء محبة وحنان، لم يكن من الممكن أن تترك الطفلة بهذه البساطة وكأنها تترك حاجة لا تريدها أو لا تعنيها ألم وموت وفراق صغيرة كانت اخر العنقود والخوف والعوز والمرض يلفها بحبال تكاد تقضي عليها. هنا أعادت ابنتها بشدها على ظهرها وهي تستعيد كل حياة الصغيرة المدللة وكأنها شريط يمر من أمام عينيها، وواصلت بخطى بطيئة السير لكنها لم تستطع، توقفت ثم جلست وهي صامتة لتصدر قرارها " أنها لن تكمل المسير لأن كل ما حصل أنهكها تمامًا تنتظر لبرهة ويستريح اولادها الذين أيضاً كانت صدمتهم شديدة بفقد شقيقتهم الصغيرة والوحيدة وأمام هذا الإصرار اقترح عليها الشقيق أن يأخذ أولادها وتبقى هي بعض الوقت لكن الاولاد التفوا حول الأم ورفضوا ترك أمهم مهما كانت النتائج. وكان القرار لهم وبعد مضي أكثر من أسبوع كانت أشلاء من اجسادهم متناثرة على جبل الموت ماتوا عطشا وجوعا وكانوا طعاما للضواري والحيوانات المفترسة وما تبقى من أجسادهم الطاهرة تم جلبها إلى المدينة لغرض دفنها وكانت النهاية المأساوية للذين هربوا من الموت لكن الموت كان يتربص بهم.

القصة الثالثة: هربنا من محرقة الموت:

فتاة بعمر الورود (١٤) سنة تسكن وأسرتها في قرية العيون في ناحية العباسي في قضاء الحويجة لأب يعمل حارس مدرسة فقير الحال أم أصيبت (بالعمى) كونها مصابة بمرض السرطان في الدماغ وعدد العائلة وست أطفال، وكما كانت كل المنطقة قد وقعت تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية " داعش" وتم منع البيع والشراء والتصرف بالحصص المائية من قبل هذه التنظيمات وجفت المزروعات وعاشت العوائل بين الخوف والحرمان، قررت العائلة الهرب تحت جنح الظلام وعن طريق "دليل" شخص يتقاضى مبالغ طائلة

عن كل فرد ليقوده بين الوديان والأنهار للخروج إلى منطقة خارج سيطرة هذه التنظيمات. خرجت الأسرة بعد أن قامت إحدى البنات الكبيرات "ذكرى" ببيع بقرة لدفع بعض تكاليف الهروب، وكانت عدد العوائل تتجاوز "١٠٠" شخص بين رجال ونساء وأطفال صغار، خرجوا باتجاه قضاء الشرقاط في محافظة صلاح الدين ولدى وصولهم إلى منطقة "عزبة غنم" وهي منطقة صحراوية مقطوعة عن المدن، وواصلوا المسير بواسطة سيارة من نوع "كيا" وأثناء عبورهم نهر دجلة فارقت امهم المكفوفة الحياة، وبعد مسافة قصيرة وقعوا في منطقة كمين أو قتال في منطقة الجزيرة تدور رحاها بين قطعات الجيش العراقي وهذه العصابات والأرض مستوية منبسطة لا يمكن أن يحميهم حاجز طبيعي، أصيبت إحدى أخواتها والبالغة من العمر تسع سنوات بإطلاقة نارية فارقت الحياة أيضًا بعد موت والدتهم. وزادت حالتهم سوء وهم يعانون الجوع والعطش.

استطاعوا الوصول إلى مخيم "ديبكة" في محافظة أربيل التقت بزوجة أبيها التي اخذتهم ليسكنوا داخل هياكل في كركوك مدة شهرين وبعد هذه المدة سكنوا في مخيم ليلان للنازحين في كركوك، ثم بعد إغلاق المخيم المذكور جاءت بالناجين من أخوتها وأخواتها وزوجة أبيها واستأجروا دارا متهالكة في مدينة كركوك، واليوم وحتى إن التقيتها في منظمة السلام في منطقة "الفيلق" بكركوك لا زالت الطفلة "ميلاد" تعمل في المزارع عاملة من الصباح حتى المساء مقابل أجر يقيهم من الموت جوعًا في بلد يعتبر خامس دولة في العالم في إنتاج البترول وبيعه.

المبحث الثاني
سبل معالجة النزوح داخليًا وخارجيًا

شكلت ظاهرة النزوح حدثاً اجتماعياً بارزاً كان نتيجة عوامل سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية، خلال العام ٢٠١٤ بعد سيطرة تنظيمات داعش الإرهابية على مساحات واسعة من بعض المحافظات العراقية، وكان من نتائجها ظهور ظواهر سلبية تمثلت بالبطالة والنزوح وتصدع المنظومة المجتمعية والمنظومة التعليمية مما خلف واقعاً مأساوياً على مختلف الأصعدة والأنشطة الحياتية، وكان على الحكومة أن تقوم بدورها المطلوب تجاه احتواء تلك المشكلات وإعادة ترميم وجه القيم الذي تصدع، فضلاً عن الدور الريادي المتمثل باحتواء تلك الأزمة عبر دورين داخلي وخارجي، تمثل الدور الداخلي بالجهد الحكومي المنسجم مع وزارات الحكومة، بينما انصب الدور الخارجي على دور المنظمات الدولية والدول المانحة[1].

حيث تُعد أزمة النزوح جزءًا من واقع الأحداث التي أخذت مجراها في العالم نتيجة أسباب متعددة ومتباينة منها سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية، وقد جعلت من العنف والإرهاب السبب الأساس للتعبير عن محتوى الصراع وامتداداته مما يؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي، في ظل غياب السلم المجتمعي، لذا كان للتدخل الحكومي والمنظمات الدولية والإنسانية والقوى الفاعلة في المجتمع دور ضروري وفاعل ومميز للحد من امتدادات ظاهرة النزوح والتصدي لإسقاطاتها السلبية على المجتمع

(١) حازم صباح أحميد. (٢٠٢٠). الدور الحكومي والخارجي في معالجة ظاهرة النزوح في العراق. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية. جامعة تكريت - كلية التربية للعلوم الإنسانية. ٢٧(٧). ٣٢٨-٣٤٢.

والاقتصاد وفق إدارة ناجحة للأزمة، وعلى ذلك يتجه التدخل الحكومي والدولي باتجاه تحقيق الحلول المستدامة والاستقرار المجتمعي والاقتصادي لدعم منهج حقوق الإنسان والاستجابة لأهداف وغايات التنمية المستدامة لعام ٢٠١٥-٢٠٣٠[١].

إن معالجة النزوح هي مهمة صعبة وفي غاية التعقيد لما فيها من تداخل في أسباب حدوثها ولضعف الدعم المالي المطلوب لتخفيف آثار النزوح فضلاً عما يكتنف معالجة النزوح من تعقيد من الناحيتين الدولية والوطنية، لذا سنتناول هذا المبحث في مطلبين يخصص المطلب الأول لسبل معالجة النزوح داخليًا ونخصص المطلب الثاني لسبل معالجة النزوح دوليًا.

المطلب الأول: سبل معالجة النزوح داخليًا:

إن النزوح عملية معقدة من الناحيتين الدولية والوطنية، إذ لا تمثل مشكلة داخلية دولية فهي تعيق عمل السلطات داخل الدولة، فحسب، بل لها التأثير المباشر على المجتمع الدولي، من خلال ما يتعلق بحماية حقوق النازحين، وحرياتهم الاساسية، وتوفير حاجاتهم الإنسانية ودعم الحلول التي تفضي إلى عودتهم أخيرًا.

لفت أنطونيو غيروس مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الانتباه إلى التناقض الصارخ بين شهرة الحرب في العراق والتي تعتبر من أشهر النزاعات المسلحة في العسكرية في العالم في الوقت الحاضر ووضع اللاجئين والنازحين بسبب هذه الحرب والذي يجهله العالم إلى درجة كبيرة حيث لم يبدأ المجتمع الدولي إلا مؤخرا بالالتفات والانتباه إلى مدى وحجم أزمة التهجير والنزوح الناجمة عن هذا الصراع

(١) وفاء جعفر أمين المهداوي؛ تبارك كمال عبد الصاحب. (٢٠١٩). مشكلة النزوح في العراق: الأضرار والخسائر التنموية. مجلة الإدارة والاقتصاد. الجامعة المستنصرية – كلية الإدارة والاقتصاد. (١٢٠) ٤٢٣-٤٤٢.

والتي تشكل الأكبر في تاريخ الشرق الاوسط. ووفقا لأحدث البيانات الصادرة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يبلغ عددهم مليوني نازح داخلي إضافة إلى ٢,٢ مليون لاجئ أغلبهم في الدول المجاورة، وبالتالي سدس العراقيين هم من النازحين أو المهجرين، ويربو عدد العراقيين الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية على الثمانية ملايين عراقي. وكان معظمهم قد لجأ إلى سوريا والأردن اللتان تستضيفان حالياً أكبر عدد من اللاجئين في العالم نسبة إلى عدد السكان فيهما. ولا يتوفر لمعظم هؤلاء إلا الحد الأدنى من المساعدة والدعم من المجتمع الدولي، هذا إذا توفرت المساعدة والدعم في المقام الأول[1].

ويمنع انعدام الأمن أية استجابة فعالة للاحتياجات الإنسانية، إضافة إلى نظرة العراقيين إلى الأمم المتحدة على أنها تفتقر إلى الحيادية نتيجة اعتمادها على قوات التحالف في أداء مهامها. كما تفتقر الحكومة العراقية إلى القدرة على الاستجابة لهذه الأزمة، إضافة إلى انعدام المرونة في آليات التمويل والدعم والتي تحرم الكثير من الوكالات من الدعم اللازم لأداء واجباتها رغم أنها على توفير هذه المساعدة.

ويتمتع النازحين داخليًا بحقوقهم الدستورية والقانونية كأي مواطن، ولا يمكن تجريدهم من بعض هذه الحقوق بسبب الظروف الاستثنائية التي يمرون بها، ومن ثم يكون لهم ممارسة حقوقهم وشعائرهم بما يتفق والدستور الوطني للدول، ويضمن تطبيقًا سليمًا له وأي خروج عن هذه الأمر أو عدم تطبيقه، يعد انتهاكًا لحقوقهم المقررة دستوريًا.

يعاني النازح من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة ويمر بظروف خاصة، وبعض النازحين يقيم في المخيمات أو في ممتلكات عامة كالمدارس أو غيرها، وهذا يسبب لهم

(١) نشرة الهجرة القسرية، العراق: أزمة النزوح والتهجير القسري، مركز دراسة اللاجئين، جامعة أكسفورد.

الكثير من الإشكاليات الصحية والغذائية والنفسية، خصوصًا الأطفال والنساء، لما يعانونه في هذا المجال.

إن بعض الدول ولا سيما النامية، التي تكثر فيها حالات النزوح الداخلي، غير قادرة على تنفيذ جميع التزاماتها المتعلقة بالقانون الدولي والتشريعات الوطنية، ليس لقصورها بل، لتطور عمليات النزوح، مما يصعب المهمة على الحكومات في ظل واقع اقتصادي صعب.

في السنين الأخيرة بلغ النزوح الداخلي مستويات ما بلغها قبل في حقبة ما بعد الحرب الباردة، إذ بلغ عدد النازحين الداخليين في آخر سنة ٤٥,٧ : ٢٠١٩ مليون نازح داخلي من جراء النزاع والعنف و ٥,١ مليون من جراء الكوارث، ويمكن أن يعزى هذا الارتفاع في النزوح الداخلي إلى زيادة عدد النزاعات المسلحة وطولها وخطورتها حول العالم طوال العقد المنصرم، ثم إن التهجير اليوم لا ينفك يتمادى. ومما يثير القلق، أنه من المتوقع أن يرتفع عدد النازحين الداخليين بسبب الآثار الضارة لتغير المناخ وأسباب أخرى، مع تفاقم حاجات الناس ومواطن ضعفهم اليوم من جراء جائحة (ف-كورونا-١٩) العالمية.

ما يزال العمل لاستمرار تهجُّر ملايين الناس الجدد كل سنّة، فينضمون إلى الذين مُهجَّرون أصلاً تهجيراً متمادياً وتعترضهم مصاعبُ في الحماية شديدةٌ. ومن الأمثلة على ذلك بوركينا فاسو، حيث أدَّى النِّزاع فيها إلى أسرع أزمات التَّهجير ازدياداً في إفريقيا، ثمَّ سورية، حيث نار الحرب ما تزال مستعرةً منذ تسع سنين، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، واليمن والعراق، وكثير غيرها، حيث تمسُّ الحاجة إلى حماية النازحين الداخليِّين ولا يمكن أن يُنتَظَرَ إلى غدٍ.

ويمكن أن تشمل العوامل الرئيسة للحماية الالتزام بتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في حالات النِّزاع والكوارث، والتعاون الذي يراعي مواطن الضعف

المتزايدة عند المُهجَّرين، ومن ذلك مواطن الضعف المتداخلة، مثل التي عند النساء والفتيات، والرجال والفتيان، والمعوَّقين من ذوي الاحتياج، وكبار السّنِّ، والمجتمعات المحليّة المُهمَّشة.، يمكن أن يكون للحماية أثر أكبر حين تُدمَجُ في المَنْع ثمَّ من المَنْع حتّى الاستجابة للطوارئ، فتُطبَّقُ «مركزية الحماية» (أي وَضْعُ الحماية في مركز جميع أعمال المعونة الإنسانية على السياق المحليّ وتُنفَّذُ عملياً بإقامة أولوياتٍ ملموسة وقابلة للتحقيق عند مجتمع المعونة الإنسانية بأسره، وحين تكون مشاركة مجتمعات المهجَّرين جزءاً لا ينفصل من صُنْع القرار. ولمّا كان التَّهجير العالمي اليومَ في الحَضَر أكثر منه في الريف، وجب أن تزيد مراعاة حماية النازحين الداخليِّين ما في السياقات الحضريّة من أبعادٍ سكانيّة وتاريخية وبيئية واقتصادية واجتماعية وسياسية، هذا إلى جانب مراعاة الآثار الجانبية للحرب الحَضَرية في المدن، والوَقْع البعيد الأمد للكوارث الطبيعية على الأحياء السكنيّة، والأنظمة المحليّة للإسكان وحيازة الأرض.

وبلوغ الحلول قائم على مُكوِّنَين أساسيَّين لا يُتقدَّمُ من غيرهما. الأول: له عند الفرقة الرفيعة المستوى اهتمام خاصّ، وهو تعزيزُ التزامِ الدول المتضرِّرة بالتَّهجير الوفاءَ بما عليها من المسؤولية الأساسيّة في معالجة النُّزوح الداخليّ داخل أراضيها. صحيحٌ أنّ هذا الالتزام يجب أن ينشأ من الدول نفسها، ولكن يمكن أنْ يحفز المجتمع الدولي الإرادةَ السياسية بعدَّة طُرُق بإبراز أهميّة الفوائد الإنمائية والاقتصادية لمعالجة النُّزوح الداخليّ، وبالحثّ على اعتماد قوانين وسياسات النازحين الداخليِّين، وبإعانة البلدان المتضرِّرة على توليد المعطيات والأدلَّة المحتاج إليها عن مواضع النازحين الداخليِّين، والحاجات، ودراسات الإحصاءات السكّانية، وبالمساعدة على بناء القدرات الوطنيّة لقيادة مثل هذه التدخُّلات.

والثاني: هو تعزيز المشاركة والتعاون الفعّال بين قطاعات العمل الإنساني والتنموي لإعانة النازحين الداخليِّين على العودة إلى الحال الطبيعية والحفاظ على كرامتهم وضمان استطاعتهم الاعتماد على أنفسهم. فقد أدّت الالتزامات في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لسنة ٢٠١٦ المنعقد لتقوية التعاون في العمل الإنساني–الإنمائيّ، وإلى جانبها الإصلاحُ الأخير في نظام الأمم المتحدة الإنمائي (الذي أعاد تنشيطَ نظام المُنسِّق المقيم بمُنسِّقين مُقيمِين مُستقلِّين وأكثر تمكيناً) أدّت إلى إنشاء بنيةٍ تحتية أعانت على العمل بتجاوز الفجوة بين العمل الإنسانيّ والعمل الإنمائي. ثم إنّ في مبادرات الحلول الدائمة في الصومال وإثيوبيا، الراسخة داخل مكاتب المُنسِّقين المُقيمِين، قوالب مفيدة لمقاربات «منظّمةِ أممٍ مُتَّحدةٍ واحدةٍ» للتَّهجير الدوليّ في أمكنة أخرى. وفي الوقت نفسه، سيحتاج المانحون إلى أن يحذوا حذوها بإدخال قَدْرٍ أكبرَ من التماسك في تدفُّقات تمويلهم المُتشعِّبة، التي تُصعِّبُ تمويل التدخُّلات –مثل الحلول الدائمة– التي تقع في الفجوة التي بين العمل الإنسانيّ والعمل الإنمائيّ.

ويُحتاجُ إلى التعاون الإنسانيّ–الإنمائيّ أيضاً في المستوى الوطني. ومن الأمور الباعثة

على الأمل أن عدداً من الحكومات المتضرِّرة بالتَّهجير أيضاً قد اتَّخذت مقارباتٍ «تشمل الحكومة بأسرها» فأظهر ذلك الوجهَ البينيَّ في تحدي معالجة النُّزوح الداخليّ. وأهم من ذلك، أنّها ستحتاج إلى ضمان بُلُوغِ النازحين الداخليِّن خططَ الضمان الاجتماعي وإدماجهم في خطط التنمية الوطنيّة.

فكيف إذا نُنشِئ هذه الفرص ونحافظ على الاندفاع؟ مما لا شكّ فيه أن الحكومات والدول تظل مركزَ الاهتمام، فينبغي أن يدعمها المجتمع الدولي في حاجتها إلى تعزيز وتنفيذ التزامها بمعالجة النُّزوح الداخليّ من مرحلة الأعداد إلى مرحلة إلى حالات الطوارئ، وانتهاءً إلى إيجاد الحلول. وفي تحديد سُنَن العمل الحَسَنة. ففي التعاون وسُنَن العمل الحَسَنة احتمالٌ عريضٌ لتوسيع نطاقها، وللبَعْث على الالتزامات المتينة ودَعْمها، وهي التزامات تعين على زيادة المنْع والحماية والحلول للنَّازحين داخليًا[1].

وهنالك عدد من الإجراءات تخص المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني لمساعدة العوائل العائدة من النزوح في مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وإعادة تكيفهم في مناطق سكناهم الأصلية التي نزحوا منها من أهمها:

١- العمل على إعادة العوائل النازحة والمؤمنة وخدميًا بعد إنجاز مشاريع ومتطلبات إعادة الاستقرار والخدمات الأساسية.

٢- ضرورة كمال وتوزيع المنح المالية التي منحتها وزارة الهجرة والمهجرين لجميع العوائل عبر البطاقة الالكترونية.

٣- تأمين المواد الغذائية للعوائل العائدة بعد الاستقرار الدائم بما في ذلك تأمين

(١) صموئيل چُنْغ cheung@unhcr.org رئيس قسم النُّزوح الداخلي، في مفوضيَّة اللاجئين www.unhcr.org.

مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي.

٤- يقع على عاتق وزارة الهجرة والمهجرين تسجيل أسماء النازحين العائدين من النزوح عبر وزارة الخارجية، من جل الحصول على المساعدات والمعونات الدولية ولا سيما أن أكثر المناطق قد تعرضت لهدم الدور السكنية نتيجة العمليات العسكرية والتخريب المتعمد.

٥- إجراء تعديلات في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل من خلال وضع مواد قانونية تجرم وتفرض عقوبة لكل شخص قام بالتهجير، أو حرض، أو ساعد على التهجير القسري، لأسباب طائفية أو عنصرية.

٦- تفعيل دور العشائر العراقية لتبني مبادرة الخطاب المعتدل والتعريف بمأساة النازحين وانتهاكات (داعش) التي ارتكبها بحق الشعب العراقي.

٧- مطالبة وزارة الصحة بتشكيل لجان صحية متنقلة وزيارات ميدانية للأسر العائدة تتولى معالجة الحالات الطارئة والمزمنة وفي ظل جائحة كوفيد ١٩ الواسع الانتشار.

٨- ضرورة مراقبة المساجد وعدم السماح لشيوخ الفتنة الطائفية بارتقاء المنابر في أنحاء العراق جميعًا، فضلاً على التشديد من قبل الأجهزة الأمنية والجهات المعنية على صيغة تلك الخطب للحيلولة دون بث التفرقة بين أبناء الشعب العراقي الواحد ونبذ الأفكار الطائفية والمذهبية في صفوفها.

٩- القيام بحرب فكرية شاملة على فكر داعش ومنابعه الفكرية واتخاذ قرارات دولية ضد المحرضين على التكفير والدول الداعمة لها وكشف السياسات الخفية

لدول تستخدم أراضي العراق لتصفية حسابات سياسية على ارض العراق بالنيابة[1].

١٠-مراقبة الكتب والإصدارات الصوتية وتجريم المحرضة منها بقانون جديد يلاحق الناشر والطابع والبائع والمشتري وتفعيل دور وزارة الثقافة والعلام والأجهزة الأمنية بهذا الصدد.

إن تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الحادة لكثير من النازحين من أوضاع متوسطة أو ميسورة في مناطقهم الأصلية وإلى التدهور المادي والفقر في المجتمعات المضيفة ومع تفاقم القهر والعزلة والاغتراب لديهم يعزز من هذه المشكلات الموجودة لدى بعض المجتمعات المضيفة وقد ينظر إلى النازحين بصفتهم منافسين على الارزاق وفرص العمل المحدودة أصلاً. مما اضطر النازح إلى العمل بحرفة متواضعة، وكذلك اضطرارهم إلى السكن في بيئات فقيرة وعشوائية ولا يختلطون مع المجتمعات المضيفة، كل هذا طور لديهم شعورًا متدني والعزلة وباتوا يشتكون أحيانًا من نظرة عنصرية إليهم في المجتمع المضيف، وأن مثل هذه المسألة تحتاج تدخلاً إيجابيًا من قبل الإعلام العربي، ولا سيما في الدول المضيفة ويرفع كذلك عنهم حاجز الغربة والعزلة وبث روح التعاطف مع أبناء المجتمع المضيف[2].

ذلك أن معاناة النازحين في المخيمات التي هي عبارة عن تجمع تراكمي لا يشكل جسمًا اجتماعيًا متماسكا وليس مجتمعًا له مكونات ومقومات المجتمع الإنساني المعروف، وقد فرض هذا المجتمع فرضًا على أفراده دون أن يكون لهم الحرية والحق في اختياره،

(١) التقرير العالمي في النُّزوح الداخلي. (٢٠٢٠). من مركز رصد النُّزوح الداخلي.

(٢) رابحة سيف علام. (٢٠١٦). وضع اللاجئات والنازحات في الدول العربية، تقرير منظمة المرأة العربية، الأردن، ص٤٢.

وفي الوقت نفسه لم يكن مكان المخيم مهيأ لتلبية احتياجاتهم الاجتماعية والإنسانية ولا يصلح لممارسة أي جهر إنساني ولا هو المكان المناسب الذي يهيئ الفرص لنشاط زراعي أو صناعي إلا في أضيق الحدود، ويعد مكان المخيمات التي يسكنها الأفراد في معظم الحالات غير مهيأ للاتصال بمركز الحياة. وهذا يخلق إحساسًا لدى ساكنيه بأنه مهمل وغير مقبول، كما أن المخيم لم يكسب سكانه أهمية وامتيازًا، بل إن الحياة تذكرهم كل يوم بما فقدوه فإنهم يجدون أنفسهم يدورون في حلقة مفرغة لا فكاك منها.

وإن من أكثر المشكلات التي برزت الأطفال الذين يجبرون على الهرب من بيوتهم فهم ضحايا الأكثر تعرضًا للعنف والمرض وسوء التغذية والموت في فوضى الهرب من الحروب والكوارث، إذ ينفصل هؤلاء الأطفال عن أهليهم وعائلاتهم، ومن ثم يتعرضون لمخاطر أكثر بكثير، مثل التجنيد الإجباري، أو الخطف، أو العمل في التهريب، أو الاستغلال الجنسي، والاغتصاب، بالنسبة للفتيات، فكلما طال أمد النزوح فإن الأطفال يمسون أكثر تعرضًا للأخطار فهم يفتقرون إلى الإشباع من أهم متطلبات النمو الصحي والنفسي للطفولة والمراهقة المبكرة والتي يعد إشباعها عاملاً أساسيًا للحد من تفاقم هذه الأعراض النفسية.

إن عدم وجود المأوى يضطر هؤلاء الأطفال إلى المخيمات البائسة للنازحين الداخليين، ولا تتوفر في بيئتهم الخدمات الكافية لحمايتهم من الانتهاكات.

ويشير الخالدي (٢٠١٩)[1] أن هناك سلسلة المتغيرات الاجتماعية التي حدثت على

(١) عبير نجم عبدالله أحمد الخالدي. (٢٠١٩). المتغيرات الاجتماعية المعاصرة في المناطق المحررة وتأثيرها على الطفل العراقي. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية. جامعة واسط – كلية الآداب. (٣٤). ٧٣-٨٦.

الطفولة في العراق في بداية القرن الحادي والعشرين تداعيات خطيرة ومرعبة، من خلال تحديد المتغيرات الاجتماعية المعاصرة التي يعيشها الطفل العراقي ودورها بعد النزوح على الطفولة العراقية.

وتُعد أهم المتغيرات الاجتماعية المعاصرة، هي:

- التفكك الأسري للأسر النازحة.
- تجنيد الأطفال من قبل التنظيمات الإرهابية.
- التعليم في المناطق التي خضعت إلى تنظيم داعش.

وهناك بعض المقترحات لعلاج هذه الآثار والتي تتمثل في:

أولاً: ضرورة إعادة تأهيل الأسر التي كانت تحت سيطرة داعش وفق أفضل برامج لإعادة تأهيل أكثر من نصف الأسر لا يعيشون في جو أسرى هادئ انعكس سلبيًا على الصحة النفسية للطفل في مخيمات النزوح، وضرورة توفير كافة المستلزمات الضرورية للعيش الكريم.

ثانياً: يعاني العديد من الأطفال التفكك الأسري والمجتمعي وما نتج من ظواهر سلبية تؤثر على الطفل بشكل مباشر لاسيما اعتقاد العديد من الأطفال بعدم مقدرة الوالدين على حمايتهم من الأخطار المحدقة بهم أوقات الحروب واليتم والحرمان من الخدمات والرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية والتعليمية والفقر والتشرد، وضرورة إعداد برامج تأهيلية خاصة لرعاية الأطفال وإعادة تأهيلهم وفق أُسس تربوية علمية مهنية من قبل اختصاصيين في مجال الرعاية الاجتماعية والصحة النفسية وتوفير كافة الاحتياجات الضرورية للطفل لتصحيح مسار الأفكار الهدامة التي تبنتها داعش في تنشئة الجيل وفق مبادئ تؤكد على الانتماء إلى الأسرة وحب الوطن.

ثالثاً: حماية الأطفال من الاستغلال بكافة أشكاله وتفعيل القوانين والتشريعات التي تخص ذلك وتعديل الاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل بما يتلاءم مع تكنولوجيا

العصر، ورفع مستوى التوعية للأطفال حول سلبيات الخاصة باستخدام تكنولوجيا المعلومات ووقاية الأطفال من مخاطرها واعتماد التشريعات الوطنية الواضحة والشاملة، ووضع الأسس السليمة في رسم السياسات والخطط التي تنطوي تحت مضمونها حقوق الإنسان سيما حقوق الطفل وحمايتهم من كافة أشكال العنف والتطرف.

رابعاً: ضرورة إبرام اتفاقية دولية معنية بحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة والمصادقة عليها من قبل العراق والدول التي شهدت نزاعات مسلحة ويكون التعاون وفق أُسس قانونية دولية تضمن حقوق الأطفال في كافة الظروف لاسيما أثناء الحروب والأزمات وتوفير الحماية الكاملة لتلك الشريحة المهمة من المجتمع وتحت إشراف الدعم الدولي لحقوق الإنسان.

خامساً: حماية الأطفال من خطر الإنترنت، والتوعية من قبل المؤسسات التربوية والإعلامية والأمنية وفق منهاج إرشادي توعوي يحذر الأطفال من خطر أفكار داعش والوقوع في شبكة الابتزاز الإلكتروني والانخراط بالتنظيمات الإرهابية وتوفير الحصانة الكاملة للأطفال من قبل ذوي الاختصاص، وتدريبهم حول آلية الاستخدام الأمثل لوسائل التواصل الاجتماعي بشكل سلس ومحبب وبطرق علمية صحيحة.

سادسا: القضاء على الطائفية وتأكيد على الانتماء وحب الوطن.

سابعاً: تعزيز التعايش السلمي عن طريق الحوار والمشاركة المجتمعية بين أطياف المجتمع العراقي وبناء جسور نبذ سياسة العنف ورفع درجة الوعي الاجتماعي والصحي والسياسي من أجل بناء وطن على أُسس الانتماء والتضحية في سبيله[1].

(١) مرجع سابق.

المطلب الثاني: سبل معالجة النزوح دوليًا:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لما خلفته من مآسي وتشتت الأسرة الواحدة، أدرجت الأمم المتحدة قضايا اللاجئين على قمة جدول أعمالها، فعقدت في ١٩٥١/٧/٢٨ اتفاقية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فعُد لاجئًا كل من وجد نفسه نتيجة للأحداث التي وقعت في أروبا قبل ١٩٥١/١/١ خارج البلد التي يحمل جنسيتها، ولم يستطع العودة أو لم يرغب بذلك نتيجة لخوف له ما يسوغه، من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انضمامه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية، ومن ثم وسع بروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلق بشؤون اللاجئين هذا التعريف بحذفه القيدين الزماني والمكاني اللذين كان يميزان اتفاقية عام ١٩٥١، وباستثناء هذا تتفق الاتفاقية والبروتوكول في أنهما لا يجيزان إعادة اللاجئ إلى دولة قد يتعرض فيها للاضطهاد، استنادا لمبدأ عدم الإعادة، إلا إذا كان في وجوده مساسًا خطيرًا لمصالح الدولة المستقبلة، الحيوية أو أمنها القومي. وما زال المجتمع الدولي يحاول توسيع مفهوم اللاجئ ليشمل بالحماية بعض الحالات العامة التي لم تشملها الوثائق القانونية الخاصة باللجوء، كما في حالة الفارين من أعمال العنف أو الصعوبات الاقتصادية. وهكذا فإن اعتراف المحكمة الجنائية الدولية للشخص

بوصف لاجئ يعد اعترافًا منها بإلزامية نصوص الوثائق السابقة، وسيكون عليها عند إبعاده عمدًا إلى دولة تتعرض فيها حياته أو حريته للخطر، ومن دون منحه فرصة للحصول على ملجأ آخر جريمة ضد الإنسانية، وهنا لا بد من التأكيد على المهمة الصعبة التي تنتظر المحكمة الجنائية الدولية في أثناء تحديدها بشرعية وجود السكان المدنيين للحكم على أنهم ضحايا لجريمة الإبعاد أو النقل القسري كجريمة ضد الإنسانية من عدمها(١).

يبدو أن من نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق ظهور حالة التهجير القسري بسبب القوة المفرطة التي استخدمتها القوات الأمريكية وحلفاؤها في العراق خلافًا لكل الاتفاقيات الدولية المعنية بهذا الشأن. وتعترف منظمة العفو الدولية بأن قوات التحالف تتعامل مع اوضاع معقدة، فهي لا تزال متورطة في أعمال قتالية، إذ تطبق قواعد القانون الإنساني الدولي على شن الأعمال الحربية، ومن أعمال التهجير أو الترحيل أو النزوح القسري، ومن الملاحظ أن من بين الممارسات غير الإنسانية التي كشفت عنها الحروب والنزاعات المسلحة، ظاهرة ابعاد السكان المدنيين بالقوة وترحيلهم وطرهم من بلادهم واقتلاعهم من دولهم إلى أقاليم دول أخرى، أو نقل مجموعة من رعاية المدنيين عمومًا والنازحين الدولة المعتدية المحتلة وإحلالهم محل السكان الأصليين أصحاب الاراضي محل النزاع(٢).

إن الحماية التي تقررت بموجب القواعد العامة للنازحين، سواء كانت النزاع المسلح

(١) فاضل عبد الزهرة الغراوي. (٢٠١٣). المهجرون والقانون الدولي الإنساني، منشورات الحلبي الحقوقي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص ١٩١-١٩٨.

(٢) المنظمة الدولية للهجرة، قانون الهجرة الدولي، مسرد بمصطلحات الهجرة، العدد ٦ تصنيف، ٢٠٠٦ ص٢١.

الدولي أو غير ذات الطابع الدولي، إنما هي انعكاس لرغبة الدول الأطراف في استيعاب، وضمان أمن وسلامة هؤلاء الاشخاص، من أجل عدم تعرض المدنيين عمومًا والنازحين بشكل خاص إلى أية صورة من صور الاعتداء على حقوقهم، وما يرافقها من انتهاكات، تؤدي إلى أعمال المسؤولية الجنائية الفردية، بحق المخالفين، من كلا الطرفين، لما فيها من إجحاف ومساس مباشر بالحقوق التي صانتها وضمنت بقائها في جنيف وضرورة تطبيقها تطبيقًا سليمًا دون تمييز، وعلى أساس المساواة، مع التركيز على الفئات الضعيفة كالنساء والأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، بما في يضمن لهم كفالة تلك الحقوق.

أنال النزوح عملية معقدة من الناحيتين الدولية والوطنية، إذ تمثل مشكلة داخلية دولية فهي لا تعيق عمل السلطات داخل الدولة، فحسب بل لها التأثير المباشر على المجتمع الدولي، من خلال ما يتعلق بحماية حقوق النازحين، وحرياتهم الأساسية، وتوفير حاجاتهم الإنسانية ودعم الحلول التي تفضي إلى عودتهم أخيرًا.

يتمتع النازحين داخليًا بحقوقهم الدستورية والقانونية كأي مواطن، ولا يمكن تجريدهم من بعض هذه الحقوق بسبب الظروف الاستثنائية التي يمرون بها، ومن ثم يكون لهم ممارسة حقوقهم وشعائرهم بما يتفق والدستور الوطني للدول، ويضمن تطبيقًا سليمًا له وأي خروج عن هذا الامر أو عدم تطبيقه، يعد انتهاكًا لحقوقهم المقررة دستورًا، حيث يعاني النازح من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة ويمر بظروف خاصة، وبعض النازحين يقيم في المخيمات أو في ممتلكات عامة كالمدارس أو غيرها، وهذا يسبب الكثير من الإشكاليات الصحية والغذائية والنفسية، خصوصًا الأطفال والنساء، لما يعانونه في هذا المجال، حيث أثرت عمليات النزوح على ميزانية الدولة، وجهودها، ومن ثم، فإنها تستتبع وجود أموال لسد العجز الحاصل، في توفير الخدمات الخاصة، بالنازحين والتي تعد جزء من الحماية القانونية لهم.

إن بعض الدول لا سيما النامية التي تكثر فيها حالات النزوح الداخلي، غير قادرة على تنفيذ جميع التزاماتها المتعلقة بالقانون الدولي والتشريعات الوطنية، ليس لقصورها بل، لتطور عمليات النزوح، مما يصعب المهمة على الحكومات في ظل واقع اقتصادي صعب.

فمنع النقل والإبعاد القسري هو القاعدة العامة بغض النظر عن المكان الذي سينقل إليه الأشخاص المحميون، لأنه لا يوجد أي دافع قانوني لقبول هذا النقل أو الترحيل الإجباري.

والحالات التي تتم فيها عمليات الإبعاد القسري تشمل، الإبعاد الواسع للسكان في أثناء النزاعات المسلحة الدولية أو الداخلية المحلية، أو الإبعاد أو الترحيل أو الطرد أو الإخلاء تحت ذرائع الأمن القومي أو الضرورات العسكرية، أو التلاعب بالأوضاع البيئية، بحيث يتم حرمان قطاعات من السكان غير المرغوب فيهم من حقوقهم وضرورات حياتهم واضطهادهم حتى يضطر إلى اللجوء إلى أماكن أخرى يمكن أن يجدوا فيها الحد الأدنى من وسائل الحياة، أو أن يتم الإبعاد داخل حدود الدولة أو خارج حدودها ضمن إجراءات عقابية جماعية ضد مجموعة من السكان، على أنها تمثل تهديدا لأمن السلطة القائمة، أو بهدف توفير الاراضي للاستيطان لجماعات أخرى موالية للدولة أو الجماعات التي تقوم على إدارة الإبعاد وممارسته، ويتم اقتطاع هذه الأراضي وتوفيرها على حساب طرد السكان الأصليين منها. انظر المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

إن المقصود بمصطلح الإبعاد القسري، بحسب ما هو واضح من المواثيق الدولية ليس مجرد نقل السكان من مكان إلى آخر، فهو أمر أخطر من ذلك، وليصبح جريمة دولية فقد تم تعريفه ليشمل عدة أفعال جرمية، يمكن لأي منها أن تعد جريمة ضد

الإنسانية إذا ما اقترفت ضمن مخطط رسمي للإبعاد بقصد التطهير العرقي يقوم على أساس التمييز.

ويمكن القول أن تدهور الأمن في العراق بسبب النزاع الحاصل فيه أدى إلى آثار خطيرة على حياة المدنيين بما في ذلك عمليات التهجير والتطهير الطائفة والإبعاد والنقل القسري الذي قامت به القوات الأمريكية وحلفائها، والذي يمكن اعتباره جريمة إبادة جماعية، والملاحظ أن سلوك الإبادة لا يقتصر على استخدام السلاح لممارسة جريمة القتل بل أدى إلى التدمير الذي مارسته الولايات المتحدة ومن جاء معها في جوانب المجتمع كافة إلى هجرة واسعة للأساتذة والأكاديميين والكوادر الفنية إلى دول الجوار وأقطار العالم إضافةً إلى اغتيال الكفاءات والطيارين والعسكريين من أفراد الجيش العراقي الوطني.

ويمكن القول: أنه يمكن النظر لموضوع معاملة اللاجئين العراقيين في وضع الاحتلال الأمريكي من جانبين، يتمثل الجانب الأول بالتعامل مع اللاجئين العراقيين خارج العراق وما يجب أن توفره لهم سلطة الاحتلال من معاملة خاصة تتيح لهم العودة الطوعية، بينما يتمثل الجانب الثاني في العراق والمعاملة الخاصة باللاجئين داخله.

ففي الجانب الأول يتوجب على سلطة الاحتلال أن تهيئ الظروف الملائمة واللازمة لعودة اللاجئين العراقيين، إذ جاء في القرار ٢٠٠٣/١٤٨٣ في الفقرة الخاصة بطلب المجلس إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص، ليقوم بتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في عمليات ما بعد انتهاء الصراع، والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والوكالات الأخرى المشاركة في المساعدة الإنسانية، من خلال تشجيع العودة الامنة والمنظمة

والطوعية للاجئين والمشردين[1].

وبالإشارة إلى صدور قرار مجلس الأمن (١٤٨٣) في ٢٠٠٣/٥/٢٢ فقد أكد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعين في العراق، ضرورة إتاحة المجال لاستقرار الوضع في سائر أنحاء الدول التي تستضيف اللاجئين العراقيين وطالبي اللجوء، بل إن عودة العراقيين يجب أن تكون طوعية تمامًا، فإرغام الأشخاص ماديًا على العودة أو حرمانهم من حقوقهم بطريقة لا تدع لهم خيارًا سوى العودة، يعد خرقًا للقانون الدولي لحقوق اللاجئين، فضلاً عن أنها تعد مخالفة لقرار مجلس الأمن ١٤٨٣.

ويمكن القول: أن الغالبية العظمى من العراقيين لا يحصلون على تصاريح إقامة فمن الصعب وصفهم بالمهاجرين، وبخاصة أنهم لا ينوون البقاء هناك مدة طويلة. لذا يمكن وصفهم بالمرحلين على نحو مؤقت ينتهي بالهجرة أو العودة إلى الوطن، ويعزى ذلك إلى أن أغلب البلدان المضيفة ليست لديها تشريعات خاصة باللاجئين وليست أطرافًا في المعاهدات الدولية ذات الصلة.

(١) حماية حقوق النازحين واللاجئين في القانون الدولي العام، مصدر سابق، ص ١١٢-١١٣.

إن القانون الدولي الإنساني قد حظر على أطراف النزاع أن تنقل بالقوة السكان المدنيين من مواطنهم في أثناء النزاعات المسلحة الدولية، ويتجلى هذا في أحد مظاهر المبدأ الذي يقضي بتجنب السكان المدنيين، قدر الإمكان، آثار الأعمال الحربية، على هذا النحو وفيما يتعلق بالأراضي المحتلة نجد اتفاقية جنيف الرابعة تتضمن على سبيل المثال، حظرًا واسع المدى للنقل الجبري الفردي أو الجماعي، سواء في داخل الإقليم المحتل أم خارج حدوده.

وبصرف النظر عما إذا كان هذا النقل إلى اراضي دولة الاحتلال أو كما يحدث غالبًا إلى أراضي دول أخرى.

ومن الملاحظ أن القوات الأمريكية وحلفاءها في العراق لم يراعوا هذه القواعد في أثناء قيامهم بالعمليات العسكرية داخل العراق وبخاصة في المناطق التي تشهد تواجد سكاني كثيف، مما اضطر كثيرًا منهم إلى النزوح القسري، أو قيام قوات التحالف بترحيلهم إلى أماكن أخرى داخل العراق، أو نقلهم قسرا إلى أماكن بعيدة عن مناطق سكناهم، مما شكل مخالفة صريحة وواضحة للقواعد المذكورة في القانون الدولي الإنساني ولا سيما ما يتعلق بوضع النزاع في العراق في بداية احتلاله.

ويمكن القول أن هذه القوات لم تقدم الضمانات الكافية للسكان المدنيين بعد حدوث الترحيل، إذ يحق للأشخاص إذا ما تم ترحيلهم أو إجلائهم، التمتع بأشكال شتى من الحماية والحقوق الأساسية فضلاً عن الأحكام الخاصة المتعلقة بالأشخاص المرحلين تحديدًا، يشكل هؤلاء الاشخاص جزءًا من السكان المدنيين ومن ثم يصبح من حقهم، عند الترحيل التمتع بكامل الحماية والحقوق المكفولة للسكان المدنيين.

ولكن عمليات التهجير القسري كافة التي قامت بها قوات الاحتلال الأمريكية صاحبها تشتيت وتفريق كثير من الأسر العراقية مما زاد من معاناتهم الإنسانية، لذلك

دعت منظمة العفو الدولية الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى عدم إبعاد أي مدنيين عراقيين من الأراضي المحتلة ونقلهم إلى أراضيها أو أراضي دولة أخرى.

بعد إعطاء فكرة عن ظاهرة النزوح والتي من صورها جريمة التهجير لأسباب طائفية أو مذهبية أو إرهابية وما خلفته من آثار على النسيج الاجتماعي في البلد لا بد من الخروج بجملة من النتائج والتوصيات التي تتعلق بالنزوح وسبل معالجته وذلك في فقرتين:

أولاً: النتائج:

١- معنى متميز، فهو يهدف إلى تخفيف معاناة البشر أثناء النزاعات المسلحة، فيهتم، بدرجة اساسية، بمعاملة الأفراد الذين وقعوا في قبضة أحد أطراف النزاع المسلح، وبالكيفية التي تدار بها العمليات العدائية، وتميز بأنه قانون يسعى، من خلال الجزء الأكبر من قواعده، إلى تنظيم جانب من جوانب استخدام القوة في العلاقات الدولية ألا وهي استخدام القوة المسلحة من دون أن يتطرق أو يهتم بمشروعية أو عدم مشروعية استخدامه، والقانون الدولي الإنساني هو فرع قديم للقانون الدولي العام عرف بمصادره العرفية والاتفاقية المتميزة عن مصادر القانون الدولي[١].

٢- يشير الواقع العملي إلى أن الحماية الدولية التي يكفلها القانون الدولي العام للمهجرين قسرًا هي غير ملائمة وغير كافية، وأن أحكام القانون الدولي المعاصر لا تحتوي على حلول كثيرة للمشكلات والصعوبات التي تواجه المهجرين في أثناء تهجيرهم أو عودتهم إلى مساكنهم الأصلية أو إعادة توطينهم طواعية في أماكن أخرى داخل الدولة.

(١) فاضل عبد الزهرة، المهجرون والقانون الدولي الإنساني، مصدر سابق.

٣- إن عمليات النزوح كافة، تقع نتيجة لانتهاكات حقوق القانون الدولي الإنساني في أثناء نزاع مسلح، أو عدم احترام المعايير الأخرى التي وضعت لحماية الأشخاص في حالات العنف مثل قانون حقوق الإنسان، حيث يكفل للنازحين داخل بلدانهم الحماية والمساعدات نفسها التي من حق بقية السكان المدنيين.

٤- إضافة نصوص جديدة إلى القانون الدولي الإنساني تستوعب التغييرات التي شهدها المجتمع الدولي متمثلة بدخول قوات دولية تعمل باسم منظمات دولية وتنفيذا لقراراتها بوصفها طرفًا في النزاعات المسلحة، وهو ما يقتضي وضع قواعد تحكم سلوك هذه القوات في أثناء استخدامها للقوة المسلحة إما على سبيل المثال أداء مهماتها أو للدفاع عن نفسها.

ثانيًا: التوصيات:

١- إضافة نصوص جديدة إلى القانون الدولي الإنساني تستوعب التغييرات التي شهدها المجتمع الدولي متمثلة بدخول قوات دولية تعمل باسم منظمات دولية وتنفيذا لقراراتها بوصفها طرفًا في النزاعات المسلحة، وهو ما يقتضي وضع قواعد تحكم سلوك هذه القوات في أثناء استخدامها للقوة المسلحة إما على سبيل المثال أداء مهماتها أو للدفاع عن نفسها.

٢- تفعيل إجراءات الحكومة العراقية لتلافي آثار جريمة التهجير القسري، ولا سيما ما يتعلق بإعادة الجنسية العراقية للمواطنين الذين هجروا أو سفروا، وكذلك يجب على الحكومة العراقية تفعيل إجراءات العودة الطوعية سواء للمهاجرين خارج العراق أم للنازحين داخله.

٣- التركيز على تقديم الاعانات المالية من قبل دول المقصد إلى دول المنبع.

٤- ضرورة نقل مفهوم الهجرة غير الشرعية من هاجس الأمن خاصة من قبل الدول الأوروبية إلى فضاء التعاون والتضامن بين الدول.

٥- مساعدات دول المقصد شبابها من خلال تقديم فرص للعمل وتشجيع الاستثمار وتسليط أشد العقوبات على مهربي البشر باعتبارهم من أهم العوامل المساعدة والمنتشرة على الهجرة غير الشرعية والتسبب بوفاة الآلاف من اللاجئين غرقًا في البحار وفي ظروف غامضة.

٦- بث برامج توعية عن طريق وسائل الإعلام على خطورة الهجرة غير الشرعية وخاصة الهجرة الجماعية التي تشمل هجرة العائلة بأكملها وبضمنها الأطفال من سن الصفر فما فوق وموتهم في الغابات والطرق البرية نتيجة الجوع والعطش تيه الطريق والعطش والجوع أو الأحوال الجوية من البرد القارس التي لم يتعودوا عليها.

٧- مهما كانت أسباب النزوح أو التهجير الذي حصل في العراق فلا بد من أن تحدد مسؤولية الأطراف التي قامت به لينالوا جزاءهم العادل وكذلك يجب أن تنظر هذه الجرائم امام محاكم وطنية.

٨- توفير الحماية للنازحين واللاجئين وخصوصاً الأطفال من المخاطر التي يتعرضون لها، يخلق ظروف مناسبة لإعادتهم طوعاً وأعداد برامج التوعية النفسية وخلق ظروف آمنة وحوافز اقتصادية وتحسين الحالة الاجتماعية للأطفال وأسرهم.

٩- تأمين عودة آمنة إلى مناطقهم الأصلية والتي هجروا منها بمساعدة الدولة والمنظمات الإنسانية على إعادة بناء الدور العائدة لهم والتي تهدمت نتيجة الأعمال المسلحة بشكل كامل يصعب السكن فيها دون إعادة ترميمها بشكل كامل.

١٠- إعادة الطلاب إلى المدارس التي تركوها نتيجة الظروف القسرية والذين عملوا رغم صغر سنهم في سوق العمل أو التسول في المدن التي نزحوا إليها داخل

الحدود الوطنية وخصوصاً بعد فقدهم المعيل.

١١- التصدي بحزمٍ من قبل الدولة لهجرة الكفاءات من خلال تحقيق متطلباتهم الاقتصادية والاجتماعية وتأمين أسباب بقائهم داخل البلاد للاستفادة من قدرات هذه العقول في بناء الوطن.

١٢- التعاون التام بين الدول العربية المصدرة والمستقبلة على مكافحة شبكات التهريب والهجرة غير الشرعية بالسيطرة على المنافذ البحرية وتبادل المعلومات الأمنية لحجم عدد الجرائم، فهناك عدد كبير من المهاجرين الغير الشرعيين لديهم أنشطة إجرامية.

١٣- الأخذ بالنظر الاعتبار الأعداد الهائلة من النازحين واللاجئين الذين لقوا حتفهم وهم على معبر البحر في السنوات ٢٠١٤-٢٠١٨ تم تسجيل الوفيات أكثر من (٣٠٩٠٠٠) امرأة ورجل وطفل وهم يحاولون عبر البحر المتوسط إذ فتك بمياه ما يقل عن (١٧٩١٩) شخصاً لم تنتشل سوى ٦٤٪ جثةً منهم في البحر وظل البحر المتوسط يسجل أكبر عدد معروف من الوفيات أثناء الهجرة ومنع المتاجرة بقضايا الهجرة عن طريق تجار ومافيات دولية[١].

(١) تقرير الهجرة الدولية عام ٢٠٢٠.

هيئات تدعم النازحين دوليًا:

هناك عدة هيئات تدعم شئون اللاجئين والنازحين على المستوى الدولي أهمها[1]:

مفوضية الأمم المتحدة:

في عام ١٩٥٤، حصلت المفوضية على جائزة نوبل للسلام لعملها الرائد في أوروبا. ولكنْ لم يمضِ وقت طويل قبل أن نواجه حالة الطوارئ الكبيرة التي تلت.

ففي عام ١٩٥٦، خلال الثورة المجرية، فر ٢٠٠,٠٠٠ شخص إلى النمسا المجاورة. واعترافاً بالهنغاريين كلاجئين "معترف بهم بصورة جماعية"، قادت المفوضية الجهود الرامية إلى إعادة توطينهم. وقد شكلت هذه الثورة وعواقبها الطريقة التي ستتعامل فيها المنظمات الإنسانية مع أزمات اللاجئين في المستقبل.

خلال الستينيات، أدى إنهاء الاستعمار في إفريقيا إلى نشوء أول أزمة من أزمات اللاجئين العديدة في تلك القارة. كما ساعدت المفوضية المهجرين في آسيا وأمريكا اللاتينية على مدى العقدين التاليين. وفي عام ١٩٨١، حصلنا جائزة نوبل للسلام للمرة الثانية لعملنا الذي أصبح يُعرف الآن بتوفير المساعدة للاجئين حول العالم.

وقد شهدت بداية القرن الـ ٢١ تقديم المفوضية المساعدة نتيجة لأزمات اللاجئين الكبرى في كل من إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا. وقد طُلب منا أيضاً استخدام خبراتنا لمساعدة عدد كبير من الأشخاص النازحين داخليًا بسبب النزاعات وتوسيع

(١) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين متاح على الرابط:
.https://www.unhcr.org/ar/596220764.html

نطاق دورنا في مساعدة عديمي الجنسية. وفي بعض أنحاء العالم، مثل إفريقيا وأمريكا اللاتينية، تعززت اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين بصكوك قانونية إقليمية إضافية.

ولدى المفوضية الآن أكثر من ١٨,٨٧٩ موظف يعملون في ١٣٧ بلداً، وميزانيتنا التي بدأت في العام الأول بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ دولار أميركي ارتفعت إلى ٨,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٩.

بعد أن أصبحت الأزمات الإنسانية أكثر تعقيداً، رفعت المفوضية من عدد ونوع المنظمات التي تعمل معها. ومن أهم هذه المنظمات، برنامج الأغذية العالمي واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز.

كما تلتزم المفوضية أيضاً بالعمل عن كثب مع وكالات أخرى من خلال مبادرة "توحيد الأداء" التي تهدف إلى تحسين العمل التعاوني للأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تبنينا ما يعرف بـ "نهج المجموعات" لحالات الطوارئ المتعلقة بالنازحين داخليًا، حيث تتولى وكالات مختلفة القيادة كل في مجال خبرتها، في الوقت الذي تعمل فيه معاً لمساعدة المحتاجين. وتتولى المفوضية القيادة في مجال احتياجات الحماية والمأوى، وتنسيق المخيمات وإدارتها.

منظمة الهجرة الدولية:

تم إنشاء منظمة الهجرة الدولية في عام ١٩٥١، وهي المنظمة الحكومية الدولية الرائدة في مجال الهجرة. تعمل المنظمة عن كثب مع الشركاء الحكوميين والشركاء الحكوميين الدوليين وغير الحكوميين. واعتباراً من سبتمبر ٢٠١٦، أصبحت المنظمة الدولية للهجرة وكالة تابعة للأمم المتحدة.

وتعمل المنظمة مع ١٦٦ دولة عضو ولها مكاتب في أكثر من ١٠٠ بلد، وذلك للمساعدة في ضمان الإدارة المنتظمة والإنسانية للهجرة وتعزيز التعاون الدولي بشأن قضايا الهجرة والمساعدة في البحث عن حلول عملية لمشكلات الهجرة وتقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين المحتاجين والأشخاص النازحين داخليًا.

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز:

يجمع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز خبرة وموارد ١٠ منظمات تابعة للأمم المتحدة مشاركة في الرعاية، بما في ذلك المفوضية، لمساعدة العالم على تجنّب إصابات جديدة بفيروس نقص المناعة المكتسبة وتقديم الرعاية للأشخاص المصابين به والتخفيف من أثر عدوى الإيدز.

تساعد أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز التي تعمل في أكثر من ٨٠ بلداً، في وضع ودعم استجابة موسعة لفيروس نقص المناعة المكتسبة، وهي تعمل في خمسة مجالات رئيسة لتحقيق هذا الهدف:

- حشد القيادة والدعوة لاتخاذ إجراءات فعالة بشأن الوباء.
- توفير معلومات وسياسات استراتيجية لتوجيه الجهود المبذولة في الاستجابة للإيدز.
- تتبع ومراقبة وتقييم الوباء.
- إشراك المجتمع المدني وتطوير الشراكات.
- تعبئة الموارد المالية والبشرية والتقنية لدعم الاستجابة الفعالة.
- ويرى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز أيضاً ضرورة أن يعمل المشاركون في الرعاية على المستوى المحلي بشكل وثيق، وضرورة أن يكون لرؤساء هذه الوكالات الشقيقة صوت سياسي مشترك للتصدي لهذا المرض.

يلتزم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالقيام بتعاون أكبر، وبناء علاقة من الدعم المتبادل وتبادل الأفكار والخبرات وتعزيز الشراكة المثمرة. وتتعاون المنظمتان على توسيع نطاق تدخلات الوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسبة والعلاج والرعاية والدعم للأشخاص النازحين قسراً. ويعمل الطرفان معاً أيضاً، إلى جانب شركاء آخرين، لوضع توجيهات وأدوات لمعالجة فيروس نقص المناعة المكتسبة في الأزمات الإنسانية.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية:

تم إنشاء مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في عام ١٩٩١ باعتباره أحد الهيئات في أمانة الأمم المتحدة وهو يدعم تعبئة وتمويل وتنسيق الإجراءات الإنسانية في الاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة والكوارث الطبيعية.

يرأس منسق شؤون الإغاثة الطارئة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ويشرف على تنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة لحالات الطوارئ المعقدة والكوارث الطبيعية. يعمل منسق شؤون الإغاثة في حالات الطوارئ أيضاً كمنسق مركزي لأنشطة الإغاثة الحكومية والحكومية الدولية وغير الحكومية.

تعود العلاقة بين المفوضية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أوائل التسعينيات وهي علاقة واسعة النطاق، تشمل المشاركة في نهج المجموعات الخاص بالأمم المتحدة لأزمات النزوح الداخلي لوضع آليات مشتركة للتنسيق الإنساني.

شهد إصلاح منظومة الأمم المتحدة في العقد الماضي إنشاء نهج المجموعات، فضلاً عن آليات جديدة للتمويل الإنساني. وقد أتاحت ركائز الإصلاح هذه للمفوضية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركائهما في المجال الإنساني بناء علاقات تنسيق وثيقة، على الصعيدين الميداني والعالمي.

ومع ذلك، من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات- وهي آلية تحديد التنسيق المشترك بين الوكالات- تستطيع المفوضية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية صنع وتطوير المنتجات التي يعتمد عليها أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للتوجيه المعياري والعملي في المجالات كتقييم الاحتياجات

وإدارة المعلومات والإنذار المبكر والتأهب ونوع الجنس والإجراءات الإنسانية والجهود المشتركة لحشد الدعم.

يدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أيضاً الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ– وهو آلية تمويل جماعي تستفيد منها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. وتستطيع المفوضية الحصول على التمويل من هذا الصندوق لعملياتها على المستوى المحلي.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان:

إن مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان هو منظمة الأمم المتحدة الرئيسة المكلفة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع. ولتحقيق هذا الهدف، يركز المكتب على ثلاثة مجالات رئيسة وهي: وضع المعايير والمراقبة والتنفيذ على الأرض.

يرأس زيد رعد الحسين، وهو المفوض السامي لحقوق الإنسان حالياً، مكتب المفوضية الذي يتخذ من جنيف مقراً له. وتعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أيضاً كأمانة للعناصر الثلاثة الأخرى في منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وهي: مجلس حقوق الإنسان وحوالي ٤٠ خبيراً مستقلاً في مجال حقوق الإنسان واللجان التي تراقب تنفيذ المعاهدات الرئيسة الدولية لحقوق الإنسان.

تتحمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسؤولية إدماج حقوق الإنسان في كافة مجالات عملها. وبالتالي، فإنها تعمل عن كثب مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في جنيف وعلى الصعيد الميداني على حد سواء، لضمان تمتع النازحين قسراً وعديمي الجنسية والأشخاص الآخرين الذين تعنى بهم المفوضية بشكل كامل بحقوقهم، بغض النظر عن وضعهم.

تسعى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للعمل بشكل خاص مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان لاكتساب الخبرة في مجال إدماج حقوق الإنسان في عملها، بما في ذلك كيفية إدارة البرامج القائمة على حقوق الإنسان. ونحن نشجع أيضاً مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان على إشراك الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في وضع معاييرها وأنشطة المراقبة والتنفيذ الميداني بشكل منتظم.

وتعمل المفوضية على تنسيق جهود حشد الدعم مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهي تقوم أحيانا بإدارة أنشطة الدعوة المشتركة للمجموعات أو الأفراد الذين تعنى بهم المنظمتان، لا سيما في البلدان التي تتواجد فيها منظمة حقوق الإنسان.

تجري المنظمات الشقيقة تدريباً مشتركاً للمسؤولين الحكوميين وموظفي المجتمع المدني وأصحاب الحقوق الفردية، فضلاً عن التدخلات المكملة أو المشتركة للحالات الفردية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

يُعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة. ويدعو البرنامج إلى التغيير وحصول الدول على المعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الشعوب على بناء حياة أفضل. تنتشر مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٦٦ بلدًا، وتتعاون مع هذه البلدان لمساعدتها في تطبيق الحلول التي أوجدتها لمواجهة تحديات التنمية العالمية والوطنية. ومع تطوير البلدان لقدراتها المحلية، فإنها تعتمد على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلى مجموعتنا الواسعة من الشركاء.

صندوق الأمم المتحدة للسكان:

تم إنشاء صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٦٩، وهو أكبر مصدر دولي لمساعدة السكان. ويتم توجيه حوالي ربع مجموع الأموال إلى البلدان النامية من خلال المنظمة التي تعمل في ثلاثة مجالات رئيسة: قضايا الصحة الإنجابية لكل من الرجال والنساء، بما في ذلك تنظيم العائلة؛ والسكان والتنمية؛ والوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً كالإيدز.

وقع صندوق الأمم المتحدة للسكان اتفاقية تعاون مع المفوضية في ٣٠ يونيو ١٩٩٥ للمساعدة في تقييم احتياجات اللاجئين في مجال الصحة الإنجابية؛ والدعوة إلى اتخاذ تدابير لمنع العنف الجنسي وتوفير الحماية منه؛ ودمج المعلومات المتعلقة بالإيدز وغيره من الأمراض المنقولة جنسياً في الخدمات الصحية للمفوضية.

تتعاون الوكالتان أيضاً في تقديم المشورة للمراهقين بشأن الأمراض المنقولة جنسياً والصحة الإنجابية.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة:

تعتبر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) المدافع الرائد في العالم عن حقوق الطفل. تم إنشاؤها في عام ١٩٤٦ لتوفير الطعام والرعاية الصحية في حالة الطوارئ للأطفال في البلدان التي تدمرت جراء الحرب العالمية الثانية، وقد ساعدت اليونيسف ملايين الأمهات والأطفال الضعفاء في جميع أنحاء العالم.

تعمل المنظمة التي تتخذ من نيويورك مقراً لها والتي فازت بجائزة نوبل للسلام لعام ١٩٦٥، في حوالي ٢٠٠ بلد في أنحاء العالم. واليوم، توفر اليونيسف المساعدة الإنسانية والإنمائية للأمهات والأطفال الضعفاء. وتركز على خمسة مجالات رئيسة

وهي: بقاء الطفل ونمائه؛ والتعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين؛ وحماية الطفل؛ والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز؛ وحشد التأييد والشراكات بشأن حقوق الإنسان.

إن ملايين الأشخاص النازحين قسراً في العالم هم من الأطفال، مما يعني أن المفوضية واليونيسف هما شريكان طبيعيان. في عام ١٩٩٦، وقع الطرفان على مذكرة تفاهم لترسيخ العلاقة القائمة بينهما.

تعمل الوكالتان الشقيقتان معاً في أنحاء العالم في أوضاع اللاجئين التي طال أمدها فضلاً عن حالات الطوارئ. كما تعملان على تعزيز الحماية والرعاية الصحية وحقوق التعليم للأطفال النازحين، بما في ذلك اللاجئون والنازحون داخليًا وعديمو الجنسية.

وتعمل المنظمتان عن كثب بشكل خاص في مجال المياه والصرف الصحي وحماية الطفل ومشاريع التعليم. وكمثال على ذلك، أطلقت المفوضية واليونيسف في عام ٢٠٠٧ نداءً مشتركاً لجمع الأموال لضمان إمكانية ذهاب عشرات الآلاف من الأطفال اللاجئين العراقيين في سوريا والأردن ومصر ولبنان إلى المدرسة.

برنامج الأغذية العالمي:

إن برنامج الأغذية العالمي هو وكالة الأمم المتحدة الرائدة في مكافحة الجوع في العالم، وهو المسؤول عن توزيع الأغذية على الملايين من المحتاجين، بما في ذلك اللاجئون والنازحون داخليًا والعائدون. وفي حالات الطوارئ، يقدّم البرنامج الغذاء في الأماكن التي تحتاج إليه وينقذ حياة ضحايا الحرب والصراع المدني والكوارث الطبيعية.

منظمة الصحة العالمية:

منظمة الصحة العالمية هي السلطة الرئيسة للتوجيه والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن العمل الصحي الدولي.

وتم تكليف المنظمة بمنع الأوبئة والقضاء عليها وتحسين الظروف الغذائية والصحية والبيئية والنظافة للأشخاص في جميع أنحاء العالم. كما توفر الإغاثة الطبية الطارئة بناء على طلب الحكومات وتقدّم الخدمات والتسهيلات للمجموعات من ذوي الاحتياجات الخاصة.

متطوعو الأمم المتحدة:

يعزز برنامج متطوعو الأمم المتحدة الخدمة الطوعية لدعم السلام والتنمية في العالم. ويستند برنامج متطوعو الأمم المتحدة إلى القناعة بأن العمل التطوعي يمكن أن يغير وتيرة التنمية وطبيعتها وفكرة أن الجميع قادرون على المساهمة بوقتهم وطاقتهم لتحقيق السلام والتنمية. وبالتعاون مع الشركاء كالمفوضية، يدعو برنامج متطوعو الأمم المتحدة إلى الخدمة الطوعية ويدمجها في التخطيط الإنمائي ويحشد المتطوعين.

أنشئ برنامج متطوعو الأمم المتحدة في عام ١٩٧٠ في بون في ألمانيا، وهو يخضع لإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي كل عام، يقوم برنامج متطوعو الأمم المتحدة بتعبئة أكثر من ٧,٥٠٠ متطوع في المشاريع الإنمائية وإدارة خدمة خاصة لتواصل المنظمات الإنمائية مع المتطوعين في أنحاء العالم من خلال الإنترنت. إن المتطوعين هم مهنيون يتمتعون بمهارات وخبرة عامين على الأقل، ويعملون في أكثر من ١٣٠ بلداً ويأتي ٨٠٪ منهم من البلدان النامية.

يعمل حوالي ١,٠٠٠ متطوع في الأمم المتحدة حالياً مع المفوضية كل عام. وقد عمل

المتطوعون كجزء من فريق المفوضية في العديد من العمليات، بما في ذلك في أفغانستان والبلقان وكولومبيا والإكوادور والعراق وباكستان والصومال والسودان وسوريا وسريلانكا وجمهورية تيمور الشرقية.

في ديسمبر ٢٠٠٠، في الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المفوضية، قدّمت ساداكو أوغاتا، وهي المفوض السامي السابق لشؤون اللاجئين، جائزة نانسن للاجئ إلى متطوعي الأمم المتحدة اعترافاً بالخدمات المقدمة للاجئين.

وفي عام ٢٠١١، احتفل متطوعو الأمم المتحدة بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين، وأعادوا تنشيط روح العمل التطوعي. واستغل متطوعو الأمم المتحدة أيضاً العام لتسليط الضوء على الدور الرئيس الذي لعبه جميع المتطوعين والمساهمات التي قدموها لمساعدة المفوضية في تحقيق ولايتها.

لمزيد من المعلومات عن العمل في بلدان غير بلدك باعتبارك متطوعاً دولياً للأمم المتحدة، الرجاء التسجيل للمشاركة في برنامج متطوعو الأمم المتحدة. لمزيد من المعلومات عن كيفية التطوع عبر الإنترنت وعن خدمة التطوع في برنامج متطوعو الأمم المتحدة عبر الإنترنت، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني لخدمة التطوع عبر الإنترنت.

تمويل البنك الدولي:

تأسس بعد الحرب العالمية الثانية لدعم عمليات الإعمار في أوروبا بعد الحرب. ومنذ ذلك الحين، تطور البنك ليتصدى للتحديات قبل الصراع وأثنائه وبعده. استراتيجية مجموعة البنك الدولي لعام ٢٠٢٠، والتي تنطبق على عمله في البلدان منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل، تحول سياسات نهجها إزاء الهشاشة والصراع والعنف.

هذا النهج يؤكد على[1]:

- المساعدة على الحيلولة دون وقوع الأزمات من خلال التصدي للأسباب الجذرية لها، كتغير المناخ، وشفافية الحكومة والمساءلة، والعدالة وسيادة القانون.
- في حالة الصراعات القائمة، مواصلة الأنشطة للحفاظ على المؤسسات الأساسية وتوفير الخدمات لأكثر الفئات تهميشا، كالرعاية الصحية والتعليم.
- مساعدة البلدان التي تمر بمراحل التحول بعد الصراع.
- مساعدة اللاجئين والمجتمعات المضيفة.
- تمكين القطاع الخاص المحلي من النمو، لاسيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي توفر ٨٠ ٪ من الوظائف في الأوضاع الهشة.
- في سياق أزمة كورونا، يجب أن يتركز دعمنا على الأشد حرمانًا، وهذا يشمل البيئات المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع، وكذلك النازحين. ويتركز هذا الدعم على الحيلولة دون وقوع المخاطر التي تثيرها جائحة كورونا والاستجابة لمكافحتها، وتدعيم النظم الوطنية للصحة العامة. ونحو ثلث مشروعات البنك الدولي لمكافحة الجائحة هي في بلدان متأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف.
- التعاون بقوة مع الشركاء المعنيين بالعمل الإنساني والتنمية والسلام والأمن يمثل أيضًا أمراً بالغ الأهمية لتحقيق نتائج في هذه البيئات الصعبة.

هذا التركيز الشديد على الهشاشة والصراع والعنف يتجلى أيضًا في برامج المؤسسة

(١) البشر والسلام والرخاء. مجموعة البنك الدولي. متاحة على الرابط:
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/fragilityconflictviolence/brief/people-peace-prosperity.

الدولية للتنمية، صندوق البنك الدولي المعني بمساعدة البلدان منخفضة الدخل. وتضمنت أحدث حزمة لتوفير الموارد التمويلية للمؤسسة الدولية للتنمية ٢٠١٩ مبلغ ١٨,٧ مليار دولار دعمًا للبلدان المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف- وهو ما يزيد بنسبة ٢٧ ٪ عن الموارد التي توفّرت للمؤسسة عام ٢٠١٨، والتي ضاعفت بالفعل من التمويل المتاح لبرامج الهشاشة والصراع والعنف. هذه الزيادة ستدعم الأولويات الواردة في الاستراتيجية الخاصة بالهشاشة والصراع والعنف. وعلاوة على ذلك، سيتم تخصيص ٢,٢ مليار دولار لدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وهناك موارد تمويل أخرى توفرها المؤسسة الدولية للتنمية لتحفيز الاستثمارات في القطاع الخاص، ومواجهة التحديات الناجمة عن الهشاشة الإقليمية، والاستثمار في الاستعداد للأزمات والتصدي لها. كل هذا الدعم موجه لمعالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للأزمات على المدى المتوسط.

إن زيادة رأس مال البنك الدولي عام ٢٠١٨ يؤكد على دعم البلدان متوسطة الدخل المتأثرة بتحديات الهشاشة والصراع والعنف. وعلاوة على هذا، يقدم البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسَّر التابع للبنك الدولي التمويل الميسَّر للبلدان متوسطة الدخل التي تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين. وقدم البرنامج العالمي، الذي أطلقه البنك الدولي والأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية عام ٢٠١٦، منحًا بحوالي ٦٠٠ مليون دولار لجذب أكثر من ثلاثة مليارات دولار من التمويل الميسَّر لمساعدة الأردن ولبنان على تحمل آثار تدفق اللاجئين السوريين، وكذلك لكولومبيا والإكوادور لمساعدتها على تلبية احتياجات أكثر من ١,٢ مليون نازح فنزويلي والمجتمعات المحلية المضيفة.

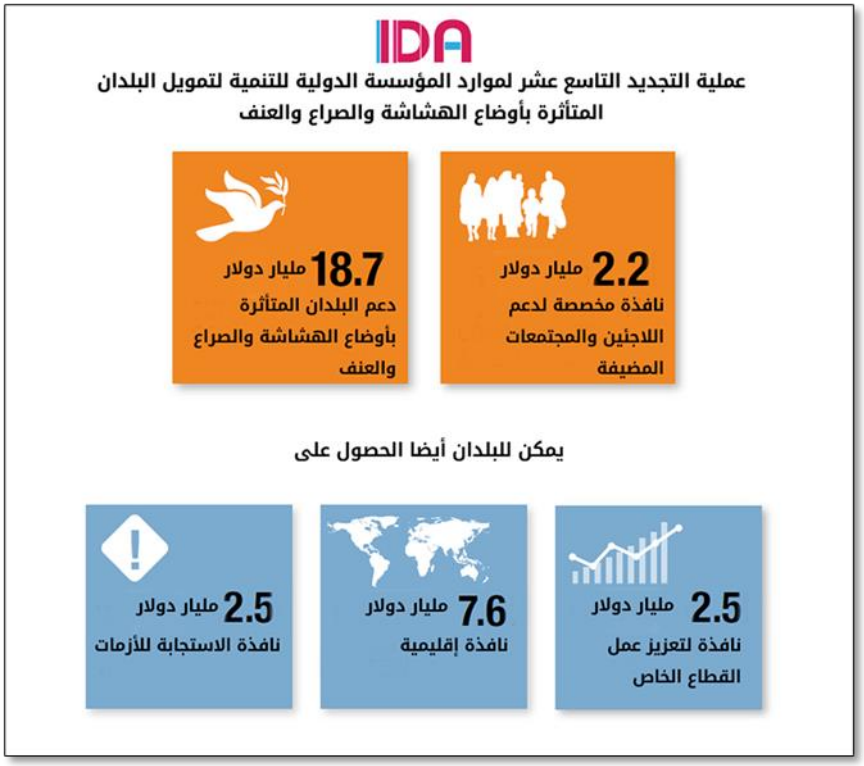

الشراكات:

التصدي للهشاشة والصراع والعنف يتطلب تضافر الجهود العالمية. إن الشراكات القائمة على مراعاة التكامل والمزايا النسبية لكل شريك مهمة في التصدي لأسباب وتداعيات الهشاشة والصراع والعنف. تعمل مجموعة البنك الدولي مع طائفة شتى وواسعة من الشركاء مع الالتزام بتعميق الشراكات مع القطاعات الإنسانية والإنمائية وقطاعات التعمير وبناء الأمن والسلام والقطاع الخاص بغية تعظيم آثار هذه الشراكات على أرض الواقع.

وتشارك مجموعة البنك الدولي على المستوى القطري، من خلال الاستفادة من مزاياها النسبية بوصفها من الأطراف الفاعلة في مجال التنمية، في تعزيز أثر العمليات اتي

تنفذها ميدانيا في المناطق غير الآمنة، وفي ضمان الترتيبات الفعالة للتنفيذ، مع الغير إذا اقتضى الأمر. ومن الأمثلة على ذلك:

أمثلة على التعاون مع الأطراف المعنية:

- الشراكات المتصلة بالعمليات، كالشراكة بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر واليونيسيف في جنوب السودان، من خلال مشروع توفير الخدمات الصحية الأساسية لعام ٢٠١٩، والذي يعمل على ضمان تقديم الخدمات الصحية الأساسية للفئات الضعيفة والمهمشة بالمناطق المتأثرة بالصراعات.
- إجراء تقييمات مشتركة على المستوى القطري مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، منها تقييمات التعافي وبناء السلام.
- الشراكة مع المنظمات الإقليمية التي تتمتع بالسلطة والقدرة على التصدي للتحديات العابرة للحدود، وتوسيع المشاركة مع منظمات المجتمع المدني التي لها جذور في مجتمعاتها.

دور القطاع الخاص مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

١٪ فقط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تذهب للبلدان التي تعاني من الهشاشة والصراعات. وهذا يعني تدني الفرص أمام النمو الذي يقوده القطاع الخاص لانتشال الناس من هوة الفقر. بالإضافة إلى ذلك، ففي بلدان تأثرت بالصراع والهشاشة والعنف، يمكن للقطاع الخاص المحلي الذي يتسم بالنشاط والاشتمال، أن يحفز النمو الاقتصادي، ويتيح فرص العمل والخدمات ويحقق الاستقرار للمجتمعات. وإدراكًا لحقيقة أن القطاع الخاص يقع في الصلب من عملية التنمية المستدامة بالمناطق التي

تعاني من الهشاشة والصراع والعنف، يعكف كل من المؤسسة الدولية للتمويل والوكالة الدولية لضمان الاستثمار على زيادة جهودهما على نحو واسع في هذا المجال.

مؤسسة التمويل الدولية:

دعم الاستقرار والنمو في الأوضاع الهشة يشكل أولوية قصوى لمؤسسة التمويل الدولية. فالبلدان الهشة المتأثرة بالصراعات تحتاج إلى استثمارات لخلق فرص عمل، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتوليد عائدات ضريبية، وإعادة بناء البنية الأساسية، وإحياء الأمل في قلوب الناس. وإذا كان لكل واحد من الأوضاع الهشة قضاياه الفريدة والمعقدة، وإذا كانت المخاطر مرتفعة، فثمة سبل يستطيع من خلالها القطاع الخاص أن يدعم النمو والاقتصاد ويزيد من موارد الرزق.

وخلال العقد الماضي، زادت مؤسسة التمويل الدولية استثماراتها في الأوضاع الهشة بأكثر من الضعف، وتعهدت بتوجيه ٤٠ ٪ من ارتباطاتها السنوية بحلول عام ٢٠٣٠ إلى البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وإلى البلدان المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف، مع تخصيص ما بين ١٥٪ و٢٠٪ للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والمصنفة ضمن الشريحة الدنيا للبلدان منخفضة الدخل وضمن البلدان المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف.

ما بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩، استثمرت مؤسسة التمويل الدولية ٧,٦ مليار دولار في بلدان صنفت ضمن فئة البلدان المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف وضمن الشريحة الدنيا من البلدان منخفضة الدخل. كما أطلق البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية مبادرات تستهدف خصيصًا دعم الأوضاع الهشة. وزادت مؤسسة التمويل الدولية من مشاركتها في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع والعنف من خلال مبادرة

الدول المتأثرة بالصراعات في أفريقيا ومبادرات الهشاشة والصراع والعنف في أفريقيا، وتقديم المشورة عبر النافذة الاستشارية لخلق الأسواق.

كما تعمل مؤسسة التمويل الدولية بالمشاركة مع البنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وغيرهما لإيجاد الحلول والفرص للاجئين والمجتمعات المضيفة عبر القطاع الخاص من خلال خلق الوظائف لدعم فرصهم في الحصول على التمويل وممارسة العمل الحر، وتحسين مستوى الخدمات الأساسية كالتعليم والطاقة؛ وتشجيع السياسات المواتية لأنشطة الأعمال في المناطق المضيفة للاجئين؛ وتبادل الدروس المستفادة من تعميق الشراكات.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

في العقود الأخيرة، ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية في انتشال ملايين البشر من هوة الفقر المدقع. بيد أن الاستثمار كثيرًا ما يتدفق بعيدا عن المناطق المتأثرة بالهشاسة والصراع والعنف. وهذه البلدان المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف تعاني من أجل جذب رأس المال الأجنبي، لأن المستثمر يخشى الأسوأ: أي الحرب الأهلية، ومصادرة الأصول، ومخالفة العقود والقيود على العملة.

ومنذ عام ١٩٨٨، تتيح الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، العضو بمجموعة البنك الدولي، ضمانات للمستثمرين ضد هذا النوع من المخاطر. وبحلول عام ٢٠١٩، كان ١٢٪ من إجمالي حافظة الضمانات التي قدمتها الوكالة من نصيب البلدان المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف.

وتستعين الوكالة ببرامج من قبيل نافذة القطاع الخاص بالمؤسسة الدولية للتنمية، وبرنامج الاقتصادات الهشة والمتأثرة بالصراعات، وصندوق ضمان الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة للمساعدة على جذب المستثمرين إلى المناطق الصعبة.

الخاتمـــة

وختامًا، فإن ما ورد من آراء واجتهادات هي آراء شخصية تحتمل الخطأ والصواب وحسبنا أننا حاولنا في هذه الصفحات إلى التطرق إلى مسألة قلما تناولتها الدراسات المتخصصة الهادفة، ولا ننشد لعملنا الكمال فالكمال لله وحده والبشر مكتوب عليه النقصان والخطأ والله وحده هو الهادي إلى الصواب والمرشد للسداد... وفوق كل ذي علم عليم.

الكاتبة

زاهـدة العسـافي

السيرة الذاتية
للكاتبة زاهدة العسافي

- من مواليد مدينة كركوك (جمهورية العراق).
- درست في كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، وحصلت على شهادة البكالوريوس فيها.
- عملت معاونة قضائية في رئاسة محكمة استئناف كركوك الاتحادية.
- كاتبة، وباحثة، وناشطة في مجال حقوق المرأة والطفل والأسرة.
- لها مؤلفات منها: ((ألفا عام من حياة امرأة، المرأة العراقية في القضاء والسياسة، الطفولة الجانحة في ميزان المنظومة القانونية والعنف الاجتماعي)).

قائمة المراجـع

١. إبراهيم عبد الخالق رسول، وكفاح يحي صالح العسكري، وحسن عامر إبراهيم. (١٩٧٧). المهاجرين العرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية. دراسة ظاهرة هجرة العقول... أسبابها.. علاجها من وجهة نظر التدريسيين والتدريسيات في كلية التربية، جامعة المستنصرية، مجلة آفاق عربية، العدد ٧، السنة الثانية بغداد.

٢. إحسان محمد الحسن (٢٠٠٧). الطائفية مرض اجتماعي يتعين فضح اخطاره الهدامة، صحيفة الزمان، في ٢٠٠٧/٥/١.

٣. إحسان محمد الحسن، وعبد المنعم الحسني. (١٩٨١)، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.

٤. أسامة الغزالي حرب. (٢٠١٠). النظام السياسي والعنف الطائفي، جريدة المصري اليوم في ٢٠١٠/١/١٣.

٥. استراتيجية مكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام " كتهديد "عبر اقليمي" لين إي دايفس، جفري مارتيني، وكيم كراجين، RAND – PE228z1. Arabic، سانتا مونيكا. كاليفورنيا.

٦. أسماء خالد جرجيس. (٢٠١٩). واقع الإرهاب في العراق والتحديات المستقبلية بعد هزيمة داعش بمنظور جغرافي. المجلة الأكاديمية (٥٧). ٤٢٩-٤٦٦.

٧. الأشخاص النازحون داخليًا في مواجهة التحديات. (٢٠٠٩) اللجنة الدولية للصليب الأحمر. متاح على الرابط:

https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/interview/displacement-interview-121109.htm.

٨. أطفال العراق.. ضحايا صراعات طائفية وسياسية، "الجيران" - بغداد، "فرانس برس"، ٢٠٠٧/٠٥/٢١.

٩. باسيل يوسف بجك. (٢٠٠٦). العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي ١٩٩٠ - ٢٠٠٥، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ص ٥٦٨.

١٠. البشر والسلام والرخاء. مجموعة البنك الدولي. متاحة على الرابط:

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/fragilityconflictviolence/brief/people-peace-prosperity.

١١. التقرير العالمي حول النزوح الداخلي للعام ٢٠١٩ متاح على الرابط:

https://www.internal-displacement.org/sites/default/files/inline-files/2019-IDMC-GRID-ar.pdf.

١٢. التقرير العالمي حول النزوح الداخلي (٢٠١٩). الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، منشور في كوكيل.

١٣. التقرير العالمي حول النزوح الداخلي (مايو ٢٠١٩). GRID، وجامعة الدول العربية بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة العربية، حماية المرأة العربية الأمن والسلام، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٢، ص١٢.

١٤. التقرير العالمي في النُّزوح الداخلي. (٢٠٢٠). من مركز رصد النُّزوح الداخلي.

١٥. تقرير الهجرة الدولية، عام ٢٠٢٠.

١٦. تقرير حقوق الإنسان لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في آذار مارس إلى ٣٠ أبريل ٢٠٠٦ على الموقع الإلكتروني WWW.UNIRAQ-ORG.

١٧. تقرير حول عدد النازحين في العراق صادر عن الأمم المتحدة منشور على الموقع:

WWW.UNIRAQ.

١٨. تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA. (٢٠١٨). النشرة الإنسانية في العراق ٤ اب، ص ١٨.

١٩. جان توشار. (١٩٨٣). تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقلد، الدار العالمية للطباعة، بيروت.

٢٠. جبار علي عبد الله جمال الدين. (٢٠٢١). الهجرة الدولية وآثارها على العراق. مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة- مركز دراسات الكوفة. (٦٢). ١٦٥-١٩٢.

٢١. جميل عودة. (٢٠٠٨). أطفال العراق النزاعات المسلحة، شبكة النبأ المعلوماتية، متاح على الرابط:

٢٢. جنار محس حسن. (٢٠١٨). أثر حركة النزوح واللجوء على تغيير حجم والتركيب السكاني في محافظة دهوك (٢٠١٥). مجلة آداب الفراهيدي جامعة تكريت - كلية الآداب. ١٠(٣٢). ١١٧-١٣٢.

٢٣. جهاز المغتربين- مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان. (٢٠٠٩). مجلة آفاق الهجرة. (١). ١٤٥-١٥١.

٢٤. حازم صباح أحميد. (٢٠٢٠). الدور الحكومي والخارجي في معالجة ظاهرة النزوح في العراق. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية. جامعة تكريت - كلية التربية للعلوم الإنسانية. ٢٧(٧). ٣٢٨-٣٤٢.

٢٥. حسن خلف سعود، ولمياء أحمد محسن مخلف، ومثنى مشعان خلف. (٢٠٢٠). نزوح أسر سكان محافظة الأنبار: الوجهة والمشكلات جامعة بغداد- كلية الآداب. ص٣٩١-٣٣٢.

٢٦. حسين عكلة الخفاجي. (٢٠١٥). تعريف النزوح -واللجوء -والهجرة. مقالة منشورة بمجلة دنيا الوطن الإلكترونية متاحة على الرابط:

.https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/368521.html

٢٧. خالد إسماعيل. (٢٠١١). دور المعلومات في صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية، العراق نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

٢٨. خالد البصري. (٢٠١٦). الطائفية تذبح ديالى. البيان. المنتدى الإسلامي. (٣٤٥). ٥٦-٥٧.

٢٩. خالد المعيني. (٢٠١٢). الطائفية والزخم الثوري في العراق والبحرين. التقرير الاستراتيجي التاسع الصادر عن مجلة البيان: الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير. المركز العربي للدراسات الإنسانية - مجلة البيان بالسعودية، ص٩١-١٠٧.

٣٠. خالد المعيني. (٢٠١٢). الطائفية والزخم الثوري في العراق والبحرين. التقرير الاستراتيجي التاسع الصادر عن مجلة البيان: الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير. المركز العربي للدراسات الإنسانية- مجلة البيان بالسعودية. ص٩١-١٠٧.

٣١. رابحة سيف علام. (٢٠١٦). وضع اللاجئات والنازحات في الدول العربية، تقرير منظمة المرأة العربية، الأردن، ص٤٢.

٣٢. رقية العاقل. (٢٠١٥). "سياسات التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في شمال غرب المتوسط (١٩٩٠-٢٠٠٩)". شهادة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تحت إشراف أ-د امحند برقوق، جامعة الجزائر ٣، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية ٢٠١٥.

٣٣. رياض إبراهيم السعدي. (١٩٧٧). الهجرة من الريف إلى الحضر، أنماطها، اتجاهاتها، بحث ألقي في المؤتمر الخامس لمنظمة المدن العربية المنعقدة في الرباط للمدة ١٩٧٧/١١/٦، ص ١٥٧.

٣٤. ساري حنفي. (٢٠١٤). الهجرة القسرية في الوطن العربي: إشكاليات قديمة جديدة. مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٢٧، بيروت، سبتمبر، ص ١٨.

٣٥. سامي زيدان. (٢٠١٤). ثقافة التعصب الطائفي. جريدة الزمان، العدد ٢٤ في ٢٠١٤/٩/٢٠.

٣٦. سعاد العلي. (٢٠١٥). الهجرة غير الشرعية وسبل آليات مكافتحها في منطقة المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، ٢٠١٥ – ٢٠١٦.

٣٧. سعد عبد الرزاق محسن. (٢٠١٦). مفهوم الهجرة وأنواعها، شبكة جامعة بابل.

٣٨. سلافة طارق عبد الكريم، (٢٠٠٨). الحرب ومبدأ عدم رد اللاجئين دراسة في ضوء حالة العراق، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، ص

.١٧٩

٣٩. سميرة حسن عطية، ونبراس طه خماس. (٢٠١٧). ظاهرة النزوح في العراق: دراسة ميدانية لمشكلات نازحي محافظة نينوى إلى محافظة ميسان أنموذجاً للعام ٢٠١٦. مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية. جامعة البصرة – كلية التربية للعلوم الإنسانية. ٥٢(٤). ٤٢-٧٠.

٤٠. صايش عبد المالك. (٢٠٠٧). "التعاون الأورو مغاربي في مكافحة الهجرة غير القانونية"، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون الدولي والعلاقات الدولية، تحت إشراف الدكتور بن حليلو فيصل، جامعة باجي مختار –عنابة، السنة الجامعية ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٤١. صموئيل جُنْغ cheung@unhcr.org رئيس قسم النُّزوح الداخلي، في مفوضيَّة اللاجئين www.unhcr.org.

٤٢. عباس شبلاق، وماهر الشريف. (٢٠١٥). هجرة أو تهجير: ظروف وملابسات هجرة يهود العراق. المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. ٣٨(٤٣٨). ١٥٥-١٦٠، البغداديون واخبارهم ومجالسهم، بقلم إبراهيم الدوري، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٨، ص ٢٠٩-٢١٣.

٤٣. عبد الحسين شعبان. (٢٠١٧). التطرف والإرهاب: إشكاليات نظرية وتحديات عملية مع إشارة خاصة إلى العراق. مركز دراسات الوحدة العربية. المستقبل العربي. ٤٠(٤٦٣). ١٣٥-١٤٤.

٤٤. عبد الحسين شعبان. (٢٠١٧). وماذا عن الشتات العراقي؟. مقالات الجزيرة نت،٢٠١٧/٢٢.

٤٥. عبد الزهرة علي الجنابي، وفاطمة صلاح مهدي المعموري. (٢٠١٩). النزوح الداخلي في العراق: دراسة تطبيقية على النازحين القادمين إلى محافظة بابل بعد ١٠ /٦ / ٢٠١٤. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بابل – كلية التربية للعلوم الإنسانية. ٢٦(٢). ١-٢٩.

٤٦. عبد الكريم حسام (٢٠٢٢). كيف عمل الصهاينة سراً لدفع يهود العراق إلى الهجرة؟. مجلة الميادين https://www.almayadeen.net/research-papers/.

٤٧. عبد الكريم محمد. (٢٠٠٧). في بلد النفط: العراقيون يعيشون بصفة موتى، القبس الكويتية.

٤٨. عبير نجم عبدالله أحمد الخالدي. (٢٠١٩). المتغيرات الاجتماعية المعاصرة في المناطق المحررة وتأثيرها على الطفل العراقي. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية. جامعة واسط – كلية الآداب. (٣٤). ٧٣-٨٦.

٤٩. عثمان الحسن محمد نور، وياسر عوض عبد الكريم المبارك. (٢٠٠٨). الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ٢٠٠٨، ص ١٥.

٥٠. عدنان الصالحي. (٢٠٠٧). ظاهرة التهجير القسري في العراق.. الأبعاد والنتائج. شبكة النبأ المعلوماتية. رابط: http://annabaa.org/nbanews/63/126.htm.

٥١. عدنان ياسين مصطفى. (٢٠٠٩). الطفولة والمتغيرات المجتمعية في العراق، خيارات التدخل من أجل التمكين، بحث القي في المؤتمر الثالث لهيئة رعاية الطفولة، آذار.

٥٢. عدنان ياسين مصطفى. (٢٠٠٩). الطفولة والمتغيرات المجتمعية في العراق، خيارات التدخل من أجل التمكين، بحث ألقي في المؤتمر لهيئة رعاية، النجف

الأشرف.

٥٣. علي زعلان نعمة وآخرون. (٢٠١٥). القانون الدولي الإنساني، مكتبة السيسبان، بغداد.

٥٤. عمر أحمد سعيد الظاهري. (٢٠٢٠). ضمانات حماية حقوق الإنسان في حالة الطوارئ. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية. (٣٠) ١-١٩.

٥٥. عواد حسين ياسين العبيدي، وصدام حسين ياسين العبيدي. (٢٠١٩). جرائم الأحداث التقليدية والمستحدثة (جرائم الإنترنت) في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي. المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠١٩.

٥٦. غادة حلمي. (٢٠١٧). أبعاد الهجرة غير الشرعية في الدول العربية، مجلة آفاق عربية، العدد الأول، القاهرة، مارس، ص١٨-١٩.

٥٧. فاضل عبد الزهرة الغراوي. (٢٠١٣). المهجرون والقانون الدولي الإنساني، منشورات الحلبي الحقوقي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

٥٨. فخري صبري عباس. (٢٠١٢). دراسة تحليلية للعوامل المرتبطة بالتفكك الأسري للعائلة العراقية، بعد أحداث ٢٠٠٣/٤/٩، مجلة الفتح، العدد ٥١، ايلول لسنة ٢٠١٢، ص ١٣.

٥٩. فخري صبري. (٢٠١٢). دراسة تحليلية للعوامل المرتبطة بالتفكك الأسري للعائلة العراقية، بعد أحداث ٢٠٠٣/٤/٩، مجلة الفتح، العدد ٥١، إيلول.

٦٠. فراس البياتي. (٢٠٠٦). التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣، مؤسسة العارف، العراق.

٦١. فؤاد بن عبده الحاج البعداني. (٢٠١٤). التعصب الفكري والمنهجي والحزبي آفة الجماعات الإسلامية: دراسة وصفية نقدية. مجلة القلم. (٢) ٩٨-١٨٢.

٦٢. فيليب إنغلِر، ومارغو ماكدونالد، وروبرتو بياتسا، وغالين شير. (٢٠٢٠). الهجرة إلى الاقتصادات المتقدمة يمكن أن ترفع معدلات النمو. متاحة على الرابط:

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/06/19/blog-weo-chapter4-migra-tion-to-advanced-economies-can-raise-growth.

٦٣. فيليب ما فيليت ونور الضحى شطي. (٢٠٠٩). اللاجئون العراقيون ما وراء التسامح، ملخص سياسات الهجرة القسرية (رابعا) مركز دراسات اللاجئين، قسم دراسات التنمية الدولية في جامعة أكسفورد، كانون الثاني.

٦٤. كاظم المقدادي. (٢٠٠٦). حذار من الحديد السكراب من مخلفات الحرب! "البيئة والحياة"، العدد الثأمن، أيلول.

٦٥. كاظم المقدادي، ملف: محنة الطفولة تهديد خطير لحاضر ومستقبل العراق الجديد.

٦٦. كريستوف بو وسيمون كوزما وآخرون، النزوح الداخلي، الملخص العالمي للاتجاهات والتطورات، مركز رصد النزوح الداخلي (٢٠١٠)، ٢٠١١، ص ٣٩ متاح على الرابط:

https://www.internal-displacement.org/sites/default/files/inline-files/2011-global-overview-2010-global-ar.pdf.

٦٧. كريم محمد حمزة. (٢٠٠٧). التهجير القسري في العراق، مقدم في مشروع تقرير التنمية البشرية، الفصل الخاص بالأمن الإنساني، بغداد، تموز ٢٠٠٧.

٦٨. كولن بندي. (٢٠١٦) المهاجرون واللاجئون والتاريخ وسابقات الأحداث.

نشرة الهجرة القسرية متاحة على الرابط: https://www.fmreview.org/ar/destination-europe/bundy.

٦٩. لهيب هيغل. (٢٠١٦). أزمة النزوح في العراق الأمن والحماية، مركز سيسافر لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الاقليات، تقرير الاتحاد الأوروبي، ص ٦-٧.

٧٠. مثنى العبيدي. (٢٠١٩). مشكلة الهجرة واللجوء في المنطقة العربية في ظل الأزمات الراهنة.

٧١. محمد رشيد الفيل. (٢٠٠٠). الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس، الطبعة الأولى، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن.

٧٢. محمد صادق الهاشمي. (٢٠١٥). رؤية في الحشد الشعبي، مركز العراق للدراسات، مطبعة الساقي.

٧٣. محمد طيفوري. (٢٠١٦). اللجوء حول العالم.. «تاريخ» يعيد تشكيل الجغرافيا. مجلة العرب الاقتصادية الدولية. مقالة متاحة على الرابط: https://www.aleqt.com/2016/08/22/article_1079807.html.

٧٤. محمد مجذوب، وطارق مجذوب. (٢٠٠٩). القانون الدولي الإنساني، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى.

٧٥. محمد واني. (٢٠١٥). النازحون السنة بين سندان الشيعة و مطرقة داعش. البيان، المنتدى الإسلامي. (٤٢). ٧٠-٧٢.

٧٦. مختار لاماني. (٢٠٠٩). الأقليات في العراق: الضحية الاخرى. المستقبل

العربى. مركز دراسات الوحدة العربية. ٣٢(٣٦٩). ١٥٩-١٧١.

٧٧. مروج مطهر عباس. (٢٠١٩). الإرهاب والنزوح الداخلي في العراق: دراسة ميدانية في محافظة بغداد. مجلة كلية التربية للبنات. جامعة بغداد. ٣٠(٤). ١٧-٢٧.

٧٨. مصطفى العاني. (٢٠١٥). الإرهاب في العراق :الجذور والمسببات. آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث. (١٠٠). ٥٨-٦٠.

٧٩. مصطفى عبد العزيز مرسي. (٢٠١٠). "قضايا المهاجرين العرب في أوروبا"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى.

٨٠. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – المركز الاعلامي – UNHCR 2012-2020. متاح على الرابط: https://www.unhcr.org/ar/4be7cc273f7.html، تقرير الهجرة الدولية عام ٢٠٢٠م World Migration Report.

٨١. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين– المركز الإعلامي– UNHCR 2012-2020. متاح على الرابط: https://www.unhcr.org/ar/4be7cc273f7.html.

٨٢. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين متاح على الرابط: https://www.unhcr.org/ar/596220764.html.

٨٣. المنظمة الدولية للهجرة. (٢٠٠٦). قانون الهجرة الدولي، مسرد بمصطلحات الهجرة، العدد (٦).

٨٤. منى العبيدي. مستقبل الهجرة والنزوح في أنظمة العربية في ظل الأزمات

الراهنة، متاح على الرابط: https://rouyaturkiyyah.com/filp .

٨٥. منى دلوح. الهجرة القسرية.. إلى متى؟ (٢). مجلة العربي ٢٢.متاح على الرابط:

../https://22arabi.com

٨٦. موسى الحسيني. (٢٠١٣). الطائفية في الوطن العربي: تعريفها وأسباب ظهورها. المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. ٣٦ (٤١٣). ص١٩٢-٢٠٢.

٨٧. نبيل العبيدي، وعواد حسين العبيدي. (٢٠١٩). مدى ملائمة التشريعات الوطنية والدولية لمكافحة الإرهاب مع السياسة الجنائية، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر.

٨٨. نبيل عبد الفتاح. (٢٠١٠). الطائفية من مواجهة قانون الدولة، جريدة الأهرام في ٢٠١٠/١/١٤.

٨٩. نشرة الهجرة القسرية للنزوح المطول، العدد ٣٣، ص ١٠، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد.

٩٠. نشرة الهجرة القسرية، العراق: أزمة النزوح والتهجير القسري، مركز دراسة اللاجئين، جامعة اكسفورد

٩١. نصيف جاسم الدليمي. (٢٠١٩). النزوح والعودة. دراسة سيسولوجية معاصرة، بغداد، الطبعة الأولى، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية.

٩٢. هادي ندا العامري، الفضائيون ومحطة فاروق الاعرجي الأرضية مقال منشور في موقع كتابات (بالإنكليزي).

٩٣. الهجرات الكبري في التاريخ. مجلة القافلة. متاح على الرابط:

./https://qafilah.com/ar/

٩٤. هجرة اليد العاملة في الدول العربية. المكتب الإقليمي للدول العربية. مقالة منشورة على الرابط:

https://www.ilo.org/beirut/areasofwork/labour-migration/WCMS/520928/ lang—ar/ index.htm.

٩٥. وفاء جعفر أمين لمهداوي، وتبارك كمال عبد الصاحب. (٢٠١٩). مشكلة النزوح في العراق: الأضرار والخسائر التنموية. مجلة الإدارة والاقتصاد. الجامعة المستنصرية – كلية الإدارة والاقتصاد. (١٢٠) ٤٢٣-٤٤٢.

٩٦. وليد الشيخ. (٢٠٠٦). أوروبا وقضايا الهجرة معضلة الأمن والاندماج، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٥، المجلد ٤١، القاهرة، ص٦٩.

٩٧. اليونسيف في العراق. (٢٠٢١). التقرير السنوي.

الفهرست

المقدمة ٧
أولاً: عوامل مغادرة الوطن: ١٣
ثانيًا: اليهود وأحداث "الفرهود": ١٩
ثالثًا: تداعيات أحداث فلسطين على الوضع السياسي في العراق: ٢٠
رابعًا: حيثيات قانون إسقاط الجنسية: ٢١
خامسًا: الهجرة الجماعية ودوافعها: ٢٢
تواطؤ الساسة العراقيين مع الصهاينة في تسهيل التهجير: ٢٥

الفصل الأول

نشأة النزوح وانواعه ٢٧

المبحث الأول نشأة النزوح قديما وحديثا ٢٨
المطلب الأول: نشأة النزوح في التاريخ القديم: ٢٨
مصطلح الهجرة: ٣٠
مصطلح النزوح: ٣٢
مصطلح اللجوء: ٣٣
الهجرة في العراق: ٣٨
أسباب هجرة العقول: ٣٨
هجرة العقول العراقية المفكرة: ٤١
مراحل هجرة العقول والكوادر العراقية: ٤٢

مرحلة ما بعد حرب ٢٠٠٣م: ٤٥
المطلب الثاني: نشأة النزوح في التاريخ الحديث: ٤٦
الدفع والجذب لحدوث الهجرة: ٥٣
الأثر الاقتصادي: ٥٥
المبحث الثاني أنواع النزوح ٥٧
المطلب الأول: النزوح الداخلي: ٥٧
١-الأطفال والشباب النازحين أو المهجرين قسرًا: ٦٨
٢-الأطفال والشباب المعاقين: ٦٨
٣- الأطفال والشباب الحاملين للأسلحة النارية/تجنيد الأطفال وعسكرة المجتمع لأسباب عرقية
وأثنية وطائفية: ٧٠
٤-الأطفال والشباب غير المتعلمين: ٧٠
٥- الأطفال والشباب في السجون: ٧٢
٦- الأطفال الأيتام: ٧٢
المطلب الثاني: النزوح الخارجي: ٨١
مصطلح اللجوء: ٨١
الهجرة إلى دول الخليج: ٩٢

الفصل الثاني

أسباب النزوح ٩٧
المبحث الأول التعصب الفكري والطائفي ٩٨
المطلب الأول /التعصب الفكري: ٩٨
المطلب الثاني: التعصب الطائفي: ١٠٢
أسباب الطائفية: ١٠٨

الطائفية في العراق: ١٠٩
كيف نواجه الطائفية: ١٢١
حول إيجابيات وسلبيات المخيمات ؟ () ١٢٩
المبحث الثاني الحرب والإرهاب وأثرهما في النزوح ١٣٤
المطلب الأول: أثر الحرب على النزوح: ١٣٥
الآثار السياسية: ١٣٥
المطلب الثاني: أثر الإرهاب في النزوح: ١٤٣
ظاهرة الإرهاب: ١٤٤

الفصل الثالث

مأساة النازحين وقصصهم وسبل معالجة النزوح داخليًا ودوليًا.....١٥١
المبحث الأول قصص النازحين ١٥٢
القصة الثانية: جبل الموت: ١٥٧
القصة الثالثة: هربنا من محرقة الموت: ١٥٩
المبحث الثاني سبل معالجة النزوح داخليًا وخارجيًا ١٦١
المطلب الأول: سبل معالجة النزوح داخليًا: ١٦٢
المطلب الثاني: سبل معالجة النزوح دوليًا: ١٧٣
أولاً: النتائج: ١٨٠
ثانيًا: التوصيات: ١٨١
هيئات تدعم النازحين دوليًا: ١٨٤
مفوضية الأمم المتحدة: ١٨٤
منظمة الهجرة الدولية: ١٨٦

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز: ١٨٦
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: ١٨٨
المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان: ١٨٩
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ١٩٠
صندوق الأمم المتحدة للسكان: ١٩١
منظمة الأمم المتحدة للطفولة: ١٩١
برنامج الأغذية العالمي: ١٩٢
منظمة الصحة العالمية: ١٩٣
متطوعو الأمم المتحدة: ١٩٣
تمويل البنك الدولي: ١٩٤
الشراكات: ١٩٧
أمثلة على التعاون مع الأطراف المعنية: ١٩٨
دور القطاع الخاص مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار: ١٩٨
مؤسسة التمويل الدولية: ١٩٩
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: ٢٠٠

الخاتمة..... ٢٠٢

السيرة الذاتية للكاتبة زاهدة العسافي ٢٠٣
قائمة المراجع ٢٠٤

الفهرست ٢١٧